جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

(الإمام الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ ، وآراؤه النحوية والصرفية في كتابه : " معالم السنن")

lmam Al-Khattabi, who died in 388 AH, and his) grammatical and morphological opinions in his book: (Ma'alim Al-Sunan

إعداد
د. فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي
أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ.

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثاني-مايو)
(الجزء الثاني (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

(الإمام الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ ، وآراؤه النحوية والصرفية في كتابه : " معالم السنن")

فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: *fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg*

الملخص

جاءت هذه الدراسة مشتملة على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس فنية متنوعة، أما المقدمة فتحدثت فيها عن: منهج البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وأما التمهيد ففيه أربعة مباحث: المبحث الأول: التعريف بأبي داود وكتابه: (السنن)، المبحث الثاني: التعريب بالخطابي وكتابة: (معالم السنن)، المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمدها الإمام الخطابي في كتابه، والمبحث الرابع: مصادر الكتاب، وأما الفصل الأول فتناول :(آراء الإمام الخطابي النحوية في كتابه: معالم السنن)، وفيه عشرة مباحث، المبحث الأول في: المعرب بعلامة إعراب فرعية، المبحث الثاني في: كان وأخواتها ، المبحث الثالث في: إنّ وأخواتها، المبحث الرابع في: ظنّ وأخواتها، المبحث الخامس في: المفعول المطلق، المبحث السادس في: حروف الجر، المبحث السابع في: نعم وبئس، المبحث الثامن في: العطف من أنواع التوابع، المبحث التاسع في: النداء، المبحث العاشر في: الجوازم، وأما الفصل الثاني فتناول: (آراء الإمام الخطابي الصرفية في كتابه: معالم السنن)، وفيه سبعة مباحث: المبحث الأول في: الميزان الصرفي، المبحث الثاني في: المجرد والمزيد، المبحث الثالث في: المشتقات، المبحث الرابع في: الجموع، المبحث الخامس في: التصغير، المبحث السادس في: الإبدال، المبحث السابع في: الإعلال بالحذف، ثم الخاتمة، والفهارس المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: الإمام الخطابي – آراؤه النحوية والصرفية – كتاب : معالم السنن.

(Imam Al-Khattabi, who died in 388 AH, and his grammatical and morphological opinions in his book: Ma'alim Al-Sunan)

Fatima Abdel Rahman Abdel Latif El Gendy
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University, Egypt.
Email: *fatmaabdulrahman@azhar.edu.eg*

Abstract:

This study included an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and various technical indexes. As for the introduction, it talked about: the research methodology, the reasons for choosing the topic, previous studies, and the research plan. As for the introduction, it contains four sections: The first topic: introducing Abu Dawud and his book: (Al-Sunan), the second topic: Arabization of Al-Khattabi and the writing of: (Maalem Al-Sunan), the third topic: the grammatical principles adopted by Imam Al-Khattabi in his book, and the fourth topic: the sources of the book. As for the first chapter, it dealt with: (the grammatical opinions of Imam Al-Khattabi in his book: Al-Sunnah) It contains ten sections. The first section is on: inflected with a sub-parsing sign. The second section is on: was and its sisters. The third section is on: that and its sisters. The fourth section is on: dhann and its sisters. The fifth section is on: the absolute object. The sixth section is on: prepositions. The topic is: The seventh topic is in: Yes and bad. The eighth topic is in: Conjunctions of the types of subjunctive matters. The ninth topic is in: The call. The tenth topic is in: Conjunctions. As for the second chapter, it deals with: (Imam al-Khattabi's morphological opinions in his book: Ma'alim al-Sunan), and it contains seven topics: The first topic. In: Morphological scales, the second topic in: abstract and more, the third topic in: derivatives, the fourth topic in: plurals, the fifth topic in: diminution, the sixth topic in: substitution, the seventh topic in: reasoning by deletion, then the conclusion, and various indexes. I pray to God Almighty to make my work sincere for His honorable face.

Keywords: ***Imam Al-Khattabi- his grammatical and morphological views - book: Maalim Al-Sunan.***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أحمده سبحانه حمد معترف بفضله وآلائه، عاجز عن الوفاء بشكره ونعمائه، وأصلي وأسلم على خير خلقه، وصفوة أنبيائه، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – قد حفظها الله بأهل الحديث الذين تلقوها جيلا بعد جيل، وضبطوها بقواعد علم الحديث، ودونوها في مصنفات عظيمة، نُقِلت إلينا بالأسانيد المتواترة الصحيحة.

ويعد كتاب: سنن أبي داود من أعظم دواوين السنة بعد الصحيحين، وهو من الكتب الستة التي تلقتها الأمة بقبول حسن، بل هو من أحسنها تصنيفا، وأجودها تأليفا، وأكثرها صوابا، وأقلها خطأ، وأعمها نفعا، وأعظمها بركة، وأحسنها قبولا عند الموافق والمخالف ، وأجلها موقعا عند الخاصة والعامة.

وقد اهتم أبو داود فيه بجمع الأحاديث التي استدل بها الفقهاء، وبنيت عليها أحكام العلماء في الأمصار، وتعرف بأحاديث الأحكام، وقد قام عدد من العلماء بعمل شروح على كتاب: " سنن داود "، منها: " معالم السنن " لأبي سليمان الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ ، وتعود قيمة كتاب: " معالم السنن " أن صاحبه ضمنه الأحاديث المرفوعة إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – والموقوفة على الصحابة، والآثار المنسوبة إلى التابعين مما نقله عن أبي داود.

ومن هنا عقدت العزم على أن يكون: (الإمام الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ، وآراؤه النحوية والصرفية في – كتابه : معالم السنن) عنوانا للبحث، معتمدة على الطبعة التي خرج آياتها ورقم كتبها وأحاديثها وقارن أبوابها مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف الأستاذ / عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م – ١٤٢٦هـ .

منهج البحث: تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت منهجه في الكتاب، وآراءه النحوية والصرفية ووقفت عليها بالدراسة، والتحليل على حسب ترتيب أبواب النحو والصرف المعهودة في كتب شروح الألفية.

أسباب اختيار الموضوع : ١- بيان أهمية كتاب: معالم السنن، وأنه كنز ثمين من كنوز التراث؛ لما يحويه من دراسات نحوية وصرفية قيّمة.

٢- بيان مكانة الإمام الخطابي فهو: المحدث، الفقيه، اللغوي، الأديب، المحقق، المتقن.

٣- طرافة الموضوع وجدته، فآراؤه النحوية والصرفية في كتابه: معالم السنن لم تطرق من قبل بالدراسة.

الدراسات السابقة: لم يتناول أحد من الباحثين: الإمام الخطابي وآراؤه النحوية والصرفية في كتاب: "معالم السنن"، لكن هناك دراسات سابقة تناولت: الإمام الخطابي ، كما تناولت كتاب:" معالم السنن" : وهي:

١- كتاب معالم السنن في شرح سنن أبي داود للإمام الخطابي، تحقيق وتخريج ودراسة القسم الأول من بداية الكتاب إلى أول كتاب الجنائز .

٢- معالم السنن شرح سنن أبي داود السجستاني ، تحقيق ودراسة القسم الثاني من أول كتاب: الجنائز إلى أخر باب: من أحيا حسيرا من كتاب البيوع.

٣- منهج الخطابي في دراسة مشكل الحديث في كتاب: " معالم السنن ".

٤- المفردة القرآنية عند الإمام الخطابي من خلال كتاب: " أعلام الحديث "، جمعا ودراسة.

٥- الدرس النحوي عند الخطابي في كتاب: " غريب الحديث".

خطة البحث: قامت خطة البحث على النحو التالي: المقدمة وفيها: منهج البحث،

وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه أربعة مباحث: المبحث الأول: التعريف بأبي داود وكتابه: (السنن)، **المبحث الثاني**: التعريف بالخطابي وكتابة : (معالم السنن)، وسبب تأليفه، **المبحث الثالث**: الأصول النحوية التي اعتمدها الإمام الخطابي في كتابه ، **والمبحث الرابع**: مصادر الكتاب.

الفصل الأول: (آراء الإمام الخطابي النحوية في كتابه " معالم السنن ") ، وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأول: في (المعرب بعلامة إعراب فرعية)، وفيه مسألة: حمل أحد الاسمين على الآخر عند التثنية **المبحث الثاني**: في: (كان وأخواتها) وفيه مسألة: " ليس" بين الإسمية والفعلية ومواضع استعمالاتها.، **المبحث الثالث** في: (إنّ وأخوتها)، وفيه مسألة: جواز كسر همزة " إنَّ " وفتحها، **المبحث الرابع** في: (ظن وأخواتها) وفيه مسألة: مجئ " الظن " بمعنى الحسبان واليقين.**المبحث الخامس** في: (المفعول المطلق)، وفيه مسألة: من المصادر المضافة المنصوبة بإضمار الفعل المتروك إظهاره:" غفرانك ". **المبحث السادس** في: (حروف الجر)، وفيه مسألتان، المسألة الأولى: مجئ " من " بمعنى : اللام .المسألة الثانية : من معاني اللام الجارة: التمليك والتعليل ". **المبحث السابع** في: (نعم وبئس) وفيه مسألة: جواز إلحاق تاء التأنيث بـ (نعم) . **المبحث الثامن** في: (العطف) من أنواع التوابع، وفيه مسألة: معنى " الواو" و " ثم " . **المبحث التاسع**: في (النداء)، وفيه مسألة: الميم في " اللهم " أعوض من حرف النداء أم لا ؟. **المبحث العاشر** في: (الجوازم)، وفيه مسألة معنى: " لولا ".

الفصل الثاني: (آراء الإمام الخطابي الصرفية في كتابه : "معالم السنن ") وفيه: سبعة مباحث:

المبحث الأول في: (الميزان الصرفي). **المبحث الثاني** في: (المجرد والمزيد) وفيه مسألة: من أبواب مضارع الثلاثي: فَعِل يفعَل – بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع . **المبحث الثالث** في: (المشتقات) وفيه مسألتان : المسألة الأولى : تناوب الصيغ ومن صورها: (مجئ " فاعل " بمعنى " مفعول " – مجئ " فعولة " بمعنى " مفعولة " – مجئ " فعيل " بمعنى : " مفعول ") المسألة الثانية: صيغ المبالغة ومنها (فَعْلان – مُفْعِل) – **المبحث الرابع** في: (الجموع)، وفيه مسألتان، المسألة الأولى: جمع المؤنث السالم، المسألة الثانية : جمع التكسير **المبحث الخامس** في: (التصغير)، وفيه مسألتان :المسألة الأولى : تصغير اسم الجمع ، المسألة الثانية: تصغير الترخيم، **المبحث السادس** في: (الإبدال)، وفيه مسألة: إبدال الهمزة ياء ، وإبدال الياء تاء في بناء : " افتعل"، **المبحث السابع** في: (الإعلال بالحذف)، وفيه مسألة: حذف أحد المثلين في الفعل المضعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك.

ثم كانت **الخاتمة** وفيها أهم النتائج ، ثم ثبت **المصادر والمراجع** ، ثم **فهرس الموضوعات**.

دكتورة:

فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ.

١٤٤٥ هـ – ٢٠٢٤م.

التمهيد فيه أربعة مباحث:

المبحث الأول ويشمل :

١- (التعريف بـ : أبي داود السجستاني (★))

❖ **اسمه ونسبه وكنيته**: هو الإمام شيخ السنة، مقدم الحفاظ : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو، الأزدي السجستاني، يكني بأبي داود [١].

❖ **مولده** : ولد أبو داود بسجستاني سنة اثنتين ومائتين من الهجرة [٢].

❖ **رحلته في طلب العلم** : رحل أبو داود في طلب العلم إلى: الشام، ومصر، والجزيرة العربية، والعراق، وخراسان، وغير ذلك[٣].

❖ **شيوخه**: من أهم شيوخه الذين لقيهم، وأخذ عنهم علم الحديث:

الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، ومسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي، والحسن بن على بن محمد الهذلي الخلال الحلواني، وقتيبة بن سعيد بن جميل الثقفي ، ومحمد بن كثير العبدي، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة العبسي وغيرهم[٤].

❖ **تلاميذه**: كان لأبي داود عدد كبير من تلامذته الذين لازموه وقرأوا عليه كتاب السنن وأبرزهم: أبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو على بن أحمد

(★) ينظر في ترجمته: الثقات لابن حبان ٨ / ٢٨٢ ، وتاريخ بغداد للبغدادي ٩/ ٥٥ ، والأنساب

(١) ينظر : تهذيب الكمال للمزي ٣٥٥/١١، وسير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٠٤/١٣ .

(٣) البداية والنهاية لابن كثير ٥٨/١١.

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ ، وتهذيب الكمال ٣٥٩/١١ ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٤٠٦/١ .

بن عمرو البصري اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسة، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك الرواس، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني[١] وغيرهم كثير.

❖ **ثناء أهل العلم عليه**: أقر علماء عصره له بالتقدم، وخصوصا في علم الحديث

١- قال أبو بكر الخلال: " أبو داود الإمام المقدَّم في زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد في زمانه ، رجل ورع مقدم"[٢].

٢- وقال أحمد بن محمد بن ياسين الهروى : " كان أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعلمه ، وعلله ، وسنده ، في أعلى درجات النسك والعفاف والصلاح والورع ، من فرسان الحديث "[٣].

٣- وقال أبو حاتم بن حيان والسمعاني : " كان أبو داود أحد أئمة الدنيا فقها وعلما ،وحفظا ونسكا، وورعا وإتقانا جمع وصنف، ودافع عن السنن، وقمع من خالفها وانتحل ضدها" [٤].

٤- وقال أبو عبد الله بن هنده:" الذين خرجوا الصحيح ، وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب، البخاري، ومسلم ، وبعدهما: أبو داود ، والنسائي[٥].

❖ **مصنفاته**: كان لأبى داود مصنفات جليلة، كانت موضع عناية أهل العلم أهمها:-

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٠٥/١٣ ، ٢٠٦ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٥٩٢/٢ ، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢/ ورقة ١٩ ، ٢٠ .

(٢) تاريخ بغداد ٩ / ٥٧.

(٣) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) الثقات لابن حبان ٢٨٢/٨ ، والأنساب للسمعاني ٤٦/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٣ ، ويراجع: البداية والنهاية ٥٨/١١.

(٥) شروط الأئمة المسمى: بيان فضل الأخبار ، وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات لابن منده صـ٤٢.

كتاب: السنن، والمراسيل، والناسخ والمنسوخ، والزهد، والرد على أهل القدر، ودلائل النبوة، والدعاء، وابتداء الوحي، وأخبار الخوارج، وفضائل الأنصار، والتنزيل في الرسم [١] وغيرها.

❖ **عقيدته**: كان أبو داود على مذهب السلف في اتباع السنة والتسليم لها ، وترك الخوض في مضائق الكلام [٢].

توفى أبو داود بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، عن ثلاث وسبعين سنة، ودفن إلى جانب قبر : سفيان الثوري [٣].

٢- التعريف بكتاب: " السنن "

اشتهر الكتاب باسم " السنن "، ويطلق عليه " سنن أبي داود "، وهو أحد الكتب الستة التي تلقتها الآية بالقبول، وهو كتاب يجمع أحاديث الأحكام.

صنفه أبو داود قديما، لكن لا يُعْلَم متى صنف الكتاب على وجه التحديد، لكن بعد تصنيفه عرضه على أحمد بن حنبل فاستحسنه، وهو يشمل عدة كتب، في كل كتاب موضوعات فرعية يطلق عليها: " الباب "، ويبلغ عدد أحاديث الكتاب ٥٢٧٤ حديثا، ويعد من أمهات كتب الحديث المعتمدة [٤].

---

(١) يراجع في مصنفاته : تهذيب الكمال للمزي ١٥٠/١، وسير أعلام النبلاء ٥٠٥/١٥، والفهرست لابن النديم صـ٢٨٨ ، وتاريخ بغداد ٤٦٤/٩، وفهرست ابن خير صـ١١٠ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٨٨/٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١٥/١٣ ، ٢١٦ .

(٣) البداية والنهاية ٥٩/١١ ، وتاريخ بغداد ٩/ ٥٨ / ٥٩.

(٤) جا سمية محمد شمس الدين " مختصر الحديث دراسة تطبيقية على سنن أبي داود " صـ١٢ بتصرف.

اعتنى أبو داود عناية كبيرة بكتابه " السنن "، وقد كتبه في وقت مبكر من حياته، مما أتاح له زيادة النظر في مروياته، ويغلب على معظم أبواب الكتاب القِصَر[١].

أقوال العلماء فيه:

١- يشكل كتاب السنن أحد أهم مراجع الحديث النبوي التي لا غنى عنها للباحث أو الدارس عنها ، شهد بذلك الإمام الخطابي حينما قال : (إن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله ، وقد رُزق القبول من الناس كافة ، فصار حكما بين فرق العلماء ، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ... ولذلك حَلَّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث ، وعلماء الأثر مَحَلّ العجب ، فضربت فيه أكباد الإبل ، ودامت إليه الرحل)[٢] ، وقال : (... وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم ، وأمهات السنن ، وأحكام الفقه ، ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ، ولا متأخرا لحقه فيه)[٣].

٢-وقال محمد الصغاني، وإبراهيم بن إسحاق الحربي: (أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد)[٤].

من شروح سنن أبي داود:

قام بشرح سنن أبي داود علماء كثيرون، ومن هذه الشروح :-

---

(١) حذف الجمل في سنن الإمام أبي داود دراسة نحوية دلالية للدكتور / محمد إبراهيم بخيت، وعبد الرحمن رجو صـ ١٧.

(٢) ينظر: مقدمة معالم السنن ١/ ٦- ٨ (بتصرف) .

(٣) ينظر: السابق ١ / ٨ .

(٤) ينظر: السابق ٧/١ ، ويراجع: صفة الصفوة لابن الجوزي ٤ / ٦٩.

١- معالم السنن لأبي سليمان الخطابي المتوفي سنة ٣٨٨هـ .

٢- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود لجلال الدين السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ .

٣- فتح الودود على سنن أبي داود لأبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي المتوفي سنة ١١٣٨هـ .

٤- عون المعبود في شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفي سنة ١٣٢٩هـ .

المبحث الثاني ويشمل :

١- التعريف بالإمام الخطابي (★)

١-**اسمه ونسبه وكنيته**: هو الإمام العلّامة: حمد(١) بن محمد بن إبراهيم بن الخطَّاب، أبو سليمان، البستي(٢) الخطابي، الشافعي، من ولد زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي.

٢-**مولده**: ولد بمدينة بُسْت(٣) من بلاد كابُل، عاصمة المملكة الأفغانية(٤) الآن سنة ٣١٩هـ.

(★) ينظر ترجمة الإمام الخطابي في المصادر التالية وهي مرتبة ترتيبا زمنيا: يتيمة الدهر للثعالبي ٤/ ٣٣٤، طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي صـ٩٤، الأنساب للسمعاني ١٥٨/٥ ، فهرست ابن خير صـ٢٠١، معجم الأدباء لياقوت ٤٥٢/١٠، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٤٥٢/١، إنباه الرواة للقفطي ١٢٥/١، وفيات الأعيان لابن خلكان ٢١٤/٢، تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠١٩/٣، الوافي بالوفيات للصفدي ٣١٧/٧، مرآة الجنان لليافعى ٢ / ٤٣٥، طبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٨٢، البداية والنهاية لابن كثير ٢٣٦/١١، ٣٢٤، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ١١٩/٤، بغية الوعاة للسيوطي ١ / ٥٤٦، مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة ١٤٦/٢، كشف الظنون لحاجي خليفة ١ / ١٠٨، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٢٧/٣، الأعلام للزركلي ٣٠٤/٢ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٠٢/٣، معجم المؤلفين لرضا كحالة ٦١/٢ ، ٧٤/٤ ، ٣٦٦/١٣ .

(١) جاء في البداية والنهاية ٢٣٦/١١ : (ويقال : أحمد) ، وجاء في الأنساب للسمعاني ١٥٨/٥ : (سئل عن اسمه فقال هو : حَمَد ، لكن الناس كتبوه : أحمد فتركته عليه).

(٢) بُسْت : بالضم – مدينة بين سجستان وغزنين وهراة ، من أعمال كابل، كثيرة الأنهار والبساتين ، خرج منها جماعة من أعيان الفضلاء منهم : الخطابي ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ٤١٤/١ ، ٤١٥.

(٣) دول العالم الإسلامي الأسيوية لمجموعة من المؤلفين ، بيروت ١٩٨٥م – ، وآسيا الطبيعية (موسكو ١٩٩٠) لمجموعة من المؤلفين – وجاء في معجم مقيدات ابن خلكان صـ٢٧٥ : (كابل : ناحية معروفة ببلاد السند).

(٤) تذكرة الحفاظ ١٠١٩/٣.

٣-**نشأته**: لم تشر المصادر التي رجعت إليها عن كلام مفصل عن نشأته، لكن يفهم من سياق الترجمة له، أنه نشأ في مدينة بُسْت، في أسرة علمية، لأنه تعلق بالعلم منذ صغره ، فطلبه في: بُسْت، ثم رحل إلى مكة وإلى بغداد، والبصرة، ونيسابور وغيرها[١] ، وكان صديقا للإمام أبي منصور الثعالبي [٢]، وكان بينهما وُد ومحبة.

٤-**أخلاقه**: عرف الإمام الخطابي بالأخلاق الفاضلة، وحسن التعامل مع الناس، وكان يؤثر العزلة والخلوة، ويبعد عما كثر في زمانه من منكرات، وكان يحرص في عزلته على التفكير في ملكوت الله، يدل على ذلك: أنه لما رأى طائرا على شجرة فنظر إليه ثم قال:

يا ليتَنِي كنتُ ذاكَ الطائرَ الغَرِدَا ... من البَريَّة مُنْحَازا ومُنْفَرِدَا
مَا إنْ يُؤرِّقُهُ فِكْرٌ لرزقِ غَدٍ ... وَلَا عَلَيْهِ حِسَابٌ فِي المَعَادِ غَدَا
طُوبَاكَ مِنْ طَائِرٍ طُوبَاك وَيْحَكَ طِبْ ... مَنْ كَان مثلُكَ فِي الدنيا فَقَدْ سَعِدَا[٣]

٥-**مهنته وأعماله**: كان – رحمه الله – يكسب قوته من التجارة، فكان يتجر في ملكه الحلال، وينفق على الصلحاء من إخوانه [٤].

٦-**رحلاته العلمية**: قام الإمام الخطابي برحلات علمية كثيرة حتى وصفه الذهبي بأنه: " المحدث الرحال " [٥]، فقد رحل أولا إلى مكة المكرمة، وسمع فيها من الإمام أبي سعيد بن الأعرابي شيخ الحرم في زمانه ، ولازمه حتى صار أكثر

---

(١) ديوان الثعالبي صـ١٢٢.
(٢) معجم الأدباء ٤/٢٥٧.
(٣) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٢٥٥.
(٤) الوافي بالوفيات ٧ / ٣١٧.
(٥) ينظر: السابق نفس الجزء والصفحة.

شيخ روى عنه[١]، ثم اتجه إلى بغداد فسمع فيها من الإمام النحوي: إسماعيل بن محمد الصفار، ثم رحل إلى نيسابور فسمع من أبي العباس الأصم وطبقته، وألف عددا من المؤلفات أهمها كتاب: " معالم السنن "، ثم اتجه إلى: خراسان، وخرج إلى ما وراء النهر [٢]، كما رحل إلى فارس[٣]، ومكث في بلخ مدة أملى خلالها كتابه: معالم السنن – محل الدراسة – وبعد رحلات طويلة طوّف فيها بمختلف المدن الإسلامية عاد إلى بُسْت فأقام فيها حتى وافته المنية [٤].

٧-**شيوخه** : من أبرز شيوخ الخطابي الذين كان لهم تأثير في حياته العلمية: أحمد بن محمد بن زياد الأعربي [٥]، وأبو بكر محمد بن بكر بن داسة[٦] ، ومكرم بن أحمد القاضي [٧]، ومحمد بن يعقوب أبو العباس الأصم[٨]، وجعفر بن محمد المعروف بالخلدي[٩]، وإسماعيل بن محمد أبو على الصفار [١٠] ، وعثمان بن أحمد أبو عمرو بن السماك [١١]، ومحمد بن عبد الواحد أبو عمر البغوي

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠١٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٧ / ٣١٧ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٤٧ .

(٣) معجم الأدباء ٤/ ٢٥٣.

(٤) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ١ / ١٠١.

(٥) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٠٨/١٥، ولسان الميزان ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ .

(٦) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٥، وشذرات الذهب ٣٧١/٢ .

(٧) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٢١/١٣، وسير أعلام النبلاء ٥١٨/١٥ .

(٨) ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٦٠، وشذرات الذهب ٣٧٣/٢ ، والعبر ٢٦٥/٢.

(٩) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٧/ ٢٣١، والبداية والنهاية ٢٣٤/١١ .

(١٠) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣٣/٧، وبغية الوعاة ١ /٤٥٤، وشذرات الذهب ٣٥٨/٢.

(١١) ينظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٣٠٢/١١ ، والبداية والنهاية ١١/ ٢٢٩ ، وشذرات الذهب ٢ / ٣٦٦.

الزاهد، المعروف بغلام ثعلب[١]، ومحمد بن على بن إسماعيل القفال الشاشي[٢]، وحسن بن حسين أبو على بن أبي هريرة [٣]، وأبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الاسماعيلي [٤] وغيرهم [٥].

٨-**تلاميذه**: للإمام الخطابي تلاميذ كثيرون منهم : أحمد بن محمد أبو حامد الإسفراييني[٦]، وأبو عبيد الهروي [٧]، وأبو ذر الهروى[٨] ، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرزجاهي [٩]، وخلف الخيام[١٠]، ومحمد بن الرهني الشيباني[١١]، وعبد الغافر بن محمد الفارسي[١٢]وغيرهم [١٣].

---

(١) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٢٩/٤ ، وإنباه الرواة ٣/ ١٧١، والبداية والنهاية ٢٣٠/١١.

(٢) ينظر ترجمته في : طبقات الشافية ٣ / ٢٠٠، وطبقات العبادي /٩٢، وشذرات الذهب ٥١/٣.

(٣) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٩٨/٧، ووفيات الأعيان ٧٥/٢، وشذرات الذهب ٣٧٠/٢.

(٤) ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٩٢/١٦ ، وتذكرة الحفاظ ٩٤٨/٣.

(٥) كـ عبد الله بن شاذان الكُرّاني، وأبي بكر سعيد بن سلام ، وأبي الطيب الثمار.

(٦) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤ / ٣٦٨، وطبقات الشافعية ٦١/٤، والبداية والنهاية ٢/١٢.

(٧) ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٦،١٤٧ ، ومعجم الأدباء ٤ / ٢٦٠ ، وبغية الوعاة ١ / ٣٧١.

(٨) ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٤١/١١، وطبقات الحفاظ / ٤٢٥ ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٥٤.

(٩) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥٠٤/١٧ ، العبر ٢/ ٢٥٥.

(١٠) ينظر ترجمته في: العبر ١١١/٢ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٩.

(١١) ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣١/١٧ ، والوافي بالوفيات ٢٤٣/٢ – ٢٤٤.

(١٢) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٩/١٨، ٢٠ ، ومعجم الأدباء ٢٦٨/٤، وفهرست ابن خير صـ٢٠١.

(١٣) كأبي القاسم عبد الوهاب الخطابي ، ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨/١٠.

٩-**رأي العلماء فيه**: قال الثعالبي : (كان يشبه في عصرنا بأبي عبيد القاسم بن سلام في عصره علماء وأدبا ، وزهدا، وورعا، وتدريسا، وتأليفا، إلا أنه كان يقول شعرا حسنا)[١] .

وقال السمعاني: (إمام ، فاضل ، كبير الشأن ، جليل القدر ، صاحب التصانيف الحسنة ، ونقل عن الحاكم أنه قال : الفقيه : الأديب البستي : أبو سليمان ، أقام عندنا بنيسابور سنين ، وحدث بها ، وكثرت الفوائد من علومه)[٢] ، وقال ياقوت : (كان محدثا فقيها ، أديبا ، شاعرا، لغويا)[٣]، وقال الذهبي : (كان ثقة متثبتا، من أوعية العلم)[٤].

وقال ابن كثير: (أحد المشاهير الأعيان ، والفقهاء المجتهدين المكثرين ، سمع الكثير، وصنف التصانيف الحسان، وله فهم مليح ، وعلم غزير ، ومعرفة باللغة والمعاني والفقه)[٥].

وقال طاش كبرى زاده: (الإمام المشار إليه في عصره، والعلامة فريد دهره في الفقه والحديث والأدب، ومعرفة العرب، له التصانيف المشهورة، والتأليفات العجيبة)[٦].

١٠-**مصنفاته**: للإمام الخطابي مؤلفات عديدة أهمها:

(١) معالم السنن [٧] في تفسير كتاب السنن لأبي داود.

---

(١) يتيمة الدهر ٣٣٤/٤.
(٢) الأنساب ١٥٧/٥.
(٣) معجم الأدباء ٢٦٨/١٠.
(٤) تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠١٩.
(٥) البداية والنهاية ١١ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ .
(٦) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ٢ / ١٤٦.
(٧) الكتاب الذي هو محل الدراسة.

(٢) أعلام السنن في شرح صحيح البخاري، أو تفسير المشكل من أحاديث البخاري.

(٣) كتاب شرح الأسماء الحسنى (شأن الدعاء) . (٤) كتاب غريب الحديث.

(٥) كتاب إصلاح غلط المحدثين . (٦) كتاب الجهاد (٧) رسالة في إعجاز القرآن.

(٨) كتاب العزلة. (٩) كتاب الغنية عن الكلام وأهله (١٠) علم الحديث وغيرها[١].

١١- **وفاته**: الصواب في وفاته أنها كانت في سنة : ثمان وثمانين وثلثمائة [٢] ، لا في حدود الأربعمائة كما ذكره القفطي[٣].

٢- (التعريف بكتاب: " معالم السنن ، وسبب تألفه ")

إن كتاب : " معالم السنن " هو : شرح وتفسير لـ كتاب: " السنن" لأبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني ، بل هو أول [٤] كتب الشرح التي اعتنت به.

وقد ألفه في: " نيسابور" أولا ، ثم اصطحبه إلى " بلخ" [٥] فأملاه على طلابه هناك [٦]، وقد ألفه بعد فراغه من تأليف كتابه: " غريب الحديث "، وذلك لكثرة

---

(١) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤ / ٢٦٠ وما قبلها ، وإنباه الرواة ١ / ١٢٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٤٧.

(٢) ينظر: تلخيص ابن مكتوم صـ٢٠، ويراجع : بغية الوعاة ١ / ٥٤٧.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ١ / ١٢٥.

(٤) نص على هذا الأستاذ : محمد منير الدمشقي في كتابه : نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية صـ٦٢٤ فقال: (الذي يظهر لي من التتبع والاستقراء أن أول من تعرض لشرحه أي: كتاب سنن أبي داود: أبو سليمان الخطابي ، وهو أول من طرق هذا الباب، وأظهر نكتا لطيفة، وتحقيقات شريفة).

(٥) " بلخ" إحدى مدن خراسان . ينظر : معجم مقيدات ابن خلكان صـ٥٥، و (نيسابور): من أحسن مدن خراسان ، وأعظمها ، ينظر : السابق صـ٣٣٧.

(٦) ينظر: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي ١ / ١٠١.

الإحالات[١] عليه خلال الشرح ، فيكون الخطابي قد ألف " معالم السنن بعد سنة تسع وخمسين وثلثمائة [٢].

وسبب تأليف هذا الكتاب هو: استجابة الخطابي لطلب بعض إخوانه من طلاب العلم، ودليل ذلك قوله في مقدمة كتابه " معالم السنن ": (فقد فهمت مساءلتكم إخواني – أكرمكم الله – وما طلبتموه من تفسير كتاب " السنن " لأبي داود سليمان بن الأشعث، وإيضاح ما يشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من معانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها ، لتستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها باطن العلم والدراية بها ... وقد انتهيت – أكرمكم الله – إلى ما دعوتم إليه بجهدي ، وأتيت من مسألتكم بقدر ما تيسرت له)[٣].

(١) ينظر: معالم السنن ١ / ١٦٩ ، ٢٢٣، و ٢ / ٢٩١ ، و ٤ / ١٢١ ، ٢٥٨.

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي ١ / ١٥١.

(٣) ينظر: معالم السنن للخطابي ١ / ٣-٦.

المبحث الثالث :

الأصول النحوية التي اعتمدها الإمام الخطابي

جاء في كتاب: (معالم السنن) تضمين الإمام الخطابي لأصول النحو العربي كالسماع والقياس دون غيرهما

أولا: السماع: اهتم الإمام الخطابي بالسماع اهتماما شديدا ، وكان يقدمه على القياس، فاستدل بمصادر السماع على النحو التالي:

(أ) القرآن الكريم وقراءاته: حيث استشهد بهما على القواعد والأحكام النحوية في عدة مواضع من كتابه، ومن ذلك : ١- قوله عند حديثه عن مجيء " الظن " بمعني اليقين والحسبان (والعرب تجعل الظن مرة حسبانا، ومرة علما ويقينا، لاتصال طرفيه بهما... قال تعالي : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦] معناه يوقنون)[١].

٢- قوله عند حديثه عن مجيء " فاعل " بمعنى: " مفعول ": (قلت: قوله: " ضامن على الله" معناه : مضمون، فاعل بمعنى مفعول كقوله سبحانه : ﴿ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١] أي : مرضية ، وقوله – عز وجل- ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق: ٦] أي : مدفوق، ومثله في الكلام كثير)[٢] .

٣- قوله عند حديثه عن معنى اسم الفعل " هاؤم ": (هاك أي: خذ، فأسقطوا الكاف منه، وعوضوه المد بدلا من الكاف، يقال للواحد: ها، والاثنين: ها، وما بزيادة الميم، وللجماعة هاؤم، قال الله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة: ١٩] [٣].

---

(١) معالم السنن ١ / ٧١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٢٠٦.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٣ / ٥٨ .

٤- قوله عند حديثه عن مجيء فعالة في النعوت بمعنى التوكيد: (قوله: مُلاحة، يقال: جارية مليحة، ومُلاحة، وفُعالة يجيء في النعوت بمعنى: التوكيد، فإذا شدد كان أبلغ في التوكيد كقوله سبحانه:﴿ وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ [نوح: ٢٢])[١].

٥- قوله عند حديثه عن الجر بالمجاورة: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] القراءة بالخفض في: أرجلكم مشهورة، وموجبها المسح)[٢].

(ب) **الشعر**: استدل الإمام الخطابي ببعض الأبيات الشعرية على بعض الأحكام النحوية، ومن ذلك:

١- قوله: (حى هلا كلمة حث واستعجال، قال لبيد: * وتسمع صوتي حى هل *)[٣].

٢- وقوله: (وقوله: " أينقص الرطب إذا يبس" لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه التقرير والتنبيه ... كقول جرير: أَلَسْتُم خَيْر مَنْ رَكَبَ المَطَايا ∴ وَأَنْدَى للعَالَمِينَ بُطُون رَاحِ)[٤].

٣- وقوله: (وقد يحتمل أن يكون: " المصراة "، أصله: المصرورة، أبدل إحدى الرائين ياء، كقولهم: تقضى البازى، وأصله: تقضض، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد، في كلمة واحدة، فأبدلوا حرفا منها بحرف آخر ليس من جنسها، قال العجاج: * تقضى البازى إذا البازى كسر *)[٥].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٦٢.

(٢) ينظر: معالم السنن ١ / ٤٣ ، ويراجع ٢ / ٢٦٣، و ٣ / ٢٨٩، وقد أورد الإمام الخطابي هذه القراءات لبيان بعض المعاني اللغوية، وليس للاستشهاد على قضايا نحوية أو صرفية، كقوله في ١/ ١٩٢: (ما كهرني معناه : ما انتهرني ، ولا أغلظ لي، ... وقرأ بعض الصحابة : ﴿ وأما اليتيم فلا تكهر ﴾ [الضحى: ٩]).

(٣) ينظر: المرجع السابق ١ / ١٣٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق ٣ / ٦٥.

(٥) معالم السنن ٣ / ٩٦.

٤- وقوله : (قوله : " الرهن من صاحبه " معناه : الرهن لصاحبه ، والعرب تضع من موضع اللام قال الشاعر:

أَمِن آلِ لَيْلَى عَرفْتَ الدِّيارا ∴ أبجنْبِ الشَّقِيقِ خَلا قِفَارا)[١].

٥- وقوله: (النُّغْر : طائر صغير ويجمع على: النُّغْران ، وأنشدني أبو عمرو:

يَحْمِلْنَ أَوْعِيةَ السّلافِ كأنّما ∴ يَحْمِلْنَهُ بِأكَارِعِ النُّغْران)[٢].

٦- وقوله: (قال الشيخ : الندى : القوم المجتمعون في مجلس ، ومثله : النادى ، ويجمع على : الأندية قال الراجز : * إنّي إذا مَا القوم كَانوا أَنْدية*)[٣]، وغيرها من الموضع [٤].

٧- وقوله:

ثانيا: القياس: اعتمد الإمام الخطابي على القياس، وصرح به في مواضع عدة من كتابه:(معالم السنن)، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: المرجع السابق ٣ / ١٣٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤ / ١٢٠.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤ / ١٣٤.

(٤) ذكر الإمام الخطابي بعض المواضع مستشهدا بأبيات الشعر على تفسير بعض المعاني اللغوية، وليس لبيان قضية نحوية أو صرفية وذلك كقوله : (لا ينصبه معناه : لا يتعبه كقول الشاعر: * كليني لهم يا أميمة ناصب *) ينظر: معالم السنن ١ / ١٣٩، ويراجع: ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ١٩٥، ٢٤٣، و ٣ / ١١٤ ، ٢/ ٢٨ ، و ٤ / ١١٧ ، ٢٩٥ ، ٣١٥/ كما استشهد ببعض أمثال وأقوال العرب لبيان المعاني اللغوية كقوله :(الرضفة : الحجارة المحماة ومنه المثل : " خذ من الرضفة ما عليها "). ينظر : معالم السنن ١ / ٢٠٢ ويراجع : ١/ ٢٦٣، ٢٠٨ ، و٣ / ٨٢ ، ٢٩٢، ٤/ ١٩.

١- قوله: (وقوله : ولا تَحْسِبَنَّ – مكسورة السين – إنما هو لغة عليا مضر ، وتحَسبَنَّ – بفتحها – لغة سفلاها وهو القياس عند النحويين)[١].

٢- وقوله: (والقصواء : اسم ناقته ، وسميت قصواء لما قطع من أذنها ، يقال : قصوت الناقة ، فهي مقصورة ، وقصواء ، وكان القياس أن يقال في الذكر أقصى ، فلم يقولوه ، وإنما جاء في نعت المؤنث خاصا)[٢].

٣- وقوله: (قلت : عُفَيْر تصغير : أَعْفَر ، يحذفون الألف في تصغيره ، كما حذفوه في تصغير: أسود فقالوا: سُوَيْد ... وكان القياس أن يقال في تصغير : أعفر أُعَيْفِر كما قالوا: أُحَيْمِر من : أحمر ، وأُصَيْفِر من : أصفر)[٣].

٤- وقوله: (معنى " الطِّيَر " : التشاؤم ، وهو مصدر الَتطَيُّر – يقال : تَطَيَّر الرجل طِيَرَة، كما قالوا : تخيّرتُ الشيء خِيَرة ، ولم يجيء من المصادر على هذا القياس غيرهما... وجاء من الأسماء على هذا المثال حرفان : " التِوَلَهْ" في نوع من السحر، وسَبْيٌ طِيبَة أي : طَيِّب)[٤].

٥- وقوله: (والمُثْدَنُ : يقال : إنه شبه يده في قصرها بثَنْدَوة الثدى ، وهي أصله ، وكان القياس أن يقال : مُثَنَّد ؛ لأن النون قبل الدال في : الثَّنْدَوَة ، إلا أنه قلب ، والمقلوب كثير في الكلام)[٥].

---

(١) ينظر: المرجع السابق ١ / ٤٧.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ١٧١.
(٣) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٢١٦.
(٤) ينظر: المرجع السابق ٤/ ٢١٨.
(٥) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٣٠٧.

المبحث الرابع : مصادر الكتاب

كان الإمام الخطابي ينقل عن أئمة اللغويين والنحاة، ومن ذلك:

١- نقل عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٤هـ) أنه سئل عن تفسير :" والشر ليس إليك " فقال معناه: (الشر ليس مما يتقرب به إليك [١]).

٢- حكى عن الفراء أنه قال: (الشفق الحمرة ...وعن أبي العباس أحمد بن يحيى قال: الشفق: البياض [٢]) . وقال أيضا: (قال الفراء : يقال هذا عدل الشيء – بكسر العين – أي : مثله في الصورة ، وهذا عَدْله – بفتح العين – إذا كان مثله في القيمة)[٣].

٣- نقل عن الكسائي: (المؤذن اليد، القصير اليد ، وفيه لغة أخرى وهو: المودون، والمخدج: القصير أيضا)[٤].

٤- نقل عن الأخفش:(سهم: جمع، يريد: سهم الجيش، وسهم الجيش هو: السهم من الغنيمة)[٥].

٥- نقل عن الأصمعي: (السبتية من النعال: ما كان مدبوغا بالقرظ)[٦].

ونقل عنه أيضا: (القشام: أن ينتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا)[٧].

---

(١) معالم السنن ١ / ١٧٠.
(٢) السابق ١ / ١٠٨ ، ويراجع ١ / ٢٥٦.
(٣) السابق ٢ / ٣٠ ، ويراجع ١ / ٢٥٦ ، ٢ / ٢٦٣.
(٤) السابق ٤ / ٣٠٧ ، ويراجع ٢ / ٢٦٣.
(٥) السابق ١ / ١٤٣.
(٦) السابق ١ / ٢٧٦.
(٧) السابق ٣ / ٧٣.

ونقل عنه أيضا: (الخميصة هي: ثياب تكون من خز أو صوف معلمة)[١].

٦- ونقل عن ابن الأعرابي قوله: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] أي : قضاء حوائجهم من الحلق ، والتنظيف)[٢].

٧- ونقل عن ابن قتيبة قوله: (الأجذم : المقطوع)[٣].

٨- ونقل عن ابن الأنباري قوله: (الحول في كلام العرب: الحيلة، يقال: ما للرجل حول وما له محالة، ومنه: لا حول ولا قوة إلا بالله، أي: لا حيلة في دفع سوء، و لا قوة في درك خير إلا بالله [٤]) وغيرهم [٥].

---

(١) السابق ٤ / ١٧٥ ، ويراجع في نقله عن الأصمعي : ١ / ٩٥ ، ٣ / ٣٦ ، ٢٣٢ ، ٢٩٢ ، ٤ / ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٧٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢٥٩ وغيرها.

(٢) السابق ٢ / ١٨٠ ، ويراجع ١ / ١٠ ، ١٣٠، ١٩٠، ٢٥٣ ، و ٢ / ٦٠ ، ٨٤ ، ١٨١ ، و ٣ / ٣٣ ، ٨٩ ، ٤/ ٩٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٦.

(٣) لسابق ١ / ٢٥٣.

(٤) السابق ٢ / ٢٣١.

(٥) كأبى عبيدة معمر بن المثنى . ينظر : معالم السنن ٤ / ١٥١ ، و ٢٠٨ ، وأبى عبيد القاسم بن سلام ٢ / ١١ ، ١٠٣ ، ٤/ ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، والزجاج ١ / ١٧١ ، و ٢ / ١٨٠ ، ٤/ ١٣٠.

الفصل الأول:

(آراء الإمام الخطابي النحوية في كتابه : " معالم السنن ")

تناول الإمام الخطابي طائفه من الفوائد النحوية خلال شرحه لسنن أبي داود، وكان يشير إليها دون إطالة، أو ذكر للخلاف النحوي فيها.

– وقد رتبت هذا الجانب حسب أبواب النحو ، مع ذكر موضع ذلك من كتاب : " معالم السنن " وقسمته عشرة مباحث كما يلي :

المبحث الأول في: (المعرب بعلامة إعراب فرعية) وفيه مسألة:

" حمل أحد الاسمين على الأخر عند التثنية ".

قال الإمام الخطابي: (يريد بـ " العصرين : صلاة العصر وصلاة الصبح [١] ، والعرب قد تحمل أحد الاسمين على الآخر فتجمع بينهما في التسمية ؛ طلبا للتخفيف كقولهم: سنة العُمَرَين [٢]، لأبي بكر وعمر – رضى الله عنهما – ، والأسودين يريدون : التمر والماء ، والأصل في العصرين عند العرب : الليل والنهار[٣] ، قال حميد بن ثور:

---

(١) جاء في غريب الحديث لابن قتيبة ١ / ٢٢ : (عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عبد الله بن فضالة عن أبيه ... أن رسول الله – صلي الله عليه وسلم – قال له : " حافظ على العصرين " قال : وما كانت من لغتنا ، قلت : وما العصران ؟ قال: " صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها "، يريد بالعصرين : صلاة الصبح وصلاة العصر) ويراجع غريب الحديث للخطابي ١/ ١٨٦، و مقاييس اللغة ٤ / ٣٤١(عصر) ، ولسان العرب ٤ / ٥٧٦ (عصر).

(٢) جاء في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ /١٧٣ : (قيل لعلي بن أبي طالب : تسلك فينا سنة العمرين) ويراجع : الكامل للمبرد صـ١٨٧ ، واللفظ فيه : (أعطنا سنة العمرين).

(٣) ينظر : مختار الصحاح للرازي صـ ٢٠٧ ، ولسان العرب ٤ / ٥٧٦ (عصر).

ولَنْ يَلْبَثَ العَصْرانِ يومٌ وليلةٌ ∴ إذَا طلَبَا أَنْ يُدْرِكَا مَا تَيمَّمَا [١])[٢]

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بحمل أحد الاسمين على الآخر في التسمية؛ وذلك للتخفيف والعرب تفعل ذلك كقولهم : "العصرين " لصلاة العصر وصلاة الصبح، و" العمرين"، لأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – و" الأسودين" للتمر والماء.

الدراسة والتحليل :-

المثنى هو: الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره ، صالحا للتجريد ، وعطف مثله عليه، نحو : زيدان و عَمْران ، فإنه يصح فيهما التجريد والعطف نحو : زيد وزيد وعمرو وعمرو[٣].

---

(١) البيت من الطويل وهو لحميد بن ثور في ديوانه صـ ٨ ، ورواية الديوان : ولا يَلْبَثُ العصران يومًا ، وهو في وإصلاح المنطق ١ / ٢٢٧ ، والأضداد لابن الأنباري ١ /٢٠٢ ، والصحاح ٧٤٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١٧٩/٢٠ ، ولسان العرب ٥٧٦/٤ (عصر) ، والبحر المحيط ٨ / ٥٠٧ ، وتاج العروس ١٣/ ٦٠ ، وفتح القدير للشوكاني ١٣ / ٦٠ ، وللمتلمس في أساس البلاغة صـ٤٢٢ (عصر) ، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ /٣٥٩ ، والحجة لأبي على الفارسي ٦ / ٤٤٠، ومقاييس اللغة ٤ / ٣٤١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢ / ٥٨١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٧/ ٣٣٩١.

(٢) معالم السنن ١ / ١١٦ ، ويراجع نفس المرجع ١ / ٢٤٠ ، وجاء فيه : (قلت : أراد بالأذانين ، الأذان والإقامة ، حمل أحد الاسمين على الآخر ، والعرب تفعل ذلك كقولهم : الأسودين : للتمر والماء ، وإنما " الأسود " أحدهما ، وكقولهم : سيرة العمرين ، يريدون : أبا بكر وعمر – رضى الله عنهما –؛ وإنما فعلوا ذلك لأنه أخف على اللسان من أن يثبتوا كل اسم منهما على حدته ، ويذكروه بخاص صفته).

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢١ ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٦٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٦ ، والهمع ١ / ١٣٤، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ /١٣٧.

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط منها: اتفاق اللفظ ، بأن يكون كل من المفردين موافقا للآخر في اللفظ، موافقة تامة في الحروف وعددها وضبطها.

فإن اختلف المفردان في اللفظ فلا يثنيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتاب وقلم: " كتابان".

وأما نحو: " الأبوين " للأب والأم، و " القمرين " للشمس والقمر، وكذا: (" العصرين ": لصلاة العصر والصبح، أو: الليل والنهار، و " العُمَرَيْن " لأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – و"الأسودين" للتمر والماء) مما ذكره الإمام الخطابي مما يدل على اثنين ، لكنهما مختلفان في لفظهما ، فقد اختلف النحاة فيه على أقوال :-

القول الأول: أن " الأبوين " للأب والأم وغيرها من الألفاظ المذكورة من قبيل: المثنى لكن من باب التغليب قال ابن عصفور: (لا يخلو أن يتفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ، ولا يجوز التثنية إلا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر ... نحو: " العُمَرَيْن" في : أبي بكر وعمر ... و " والقمرين " في : الشمس والقمر... و" العجاجين " في رؤبة بن العجاج وأبيه)[١].

وقال الرضي: (وقد يثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كـ " العمرين " ، وذلك بعد أن يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب ، بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شخص واحد في شيء ، كتماثل أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – فقالوا : " العُمَران " ، وكذا : " القمران " ، والحَسَنان")[٢] .

وقال أبو حيان: (ولابد من اتفاق المثنيين لفظا ومعنى، فإن اختلفا لفظا ومعنى، لم يجز إلا فيما سمع على سبيل التغليب كـ ... الأُمَّيْن للأم والجدة ...،

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١ / ٦٨.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٤١٤.

والأَحْوَضَيْن للأحوص بن جعفر وعمرو بن الأحوص ، والمُصْعَبَيْن لمُصْعَب بن الزبير وابنه ...)[١].

والتغليب هو: " (الذي إذا افرد صح إطلاقه على المتغلِّب من الاثنين، مثاله:" العُمَران " لأبي بكر وعمر، مفردهما: "عمر"، و"عمر" يصح إطلاقه على ابن الخطاب، وهو المتغلب من الاثنين، ومثله القمران، وما أشبههما)[٢] وهذا النوع يسمى بـ" المثنى التغليبي "، وهناك ما يسمى بـ :" المثنى التلقيبي"، وهو : ما إذا أفرد لم يفد المعنى الموضوع له في التثنية ، ولذلك لا يصح إطلاقه على أحد المسميين ، مثاله : " البحران " لبحر القلزم و بحر الروم – فإنه إذا أفرد هذا المثنى بحذف الألف والنون لم يصح إطلاقه على أحد منهما ، فلا يقال : إن " البحر " هو : بحر القلزم أو بحر الروم [٣] ، ومثله هنا – مما هو محل الدراسة – العصران فـ " العصر " لا يطلق على الليل ، ولا على النهار ، لكن إذا أريد به صلاة العصر ، وصلاة الصبح كان من قبيل المثني التغليبي.

ولابد من مسوغات وشروط للتغليب ، فلا يغلب أحد اللفظين على الآخر إلا إذا كان هناك صلة بين العلمين ، وقد أوجزها ابن هشام في : التناسب والاختلاط فقال :

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٥٥٥ ويراجع : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ١٣٧.

(٢) ينظر: مقدمة المثنى لأبي الطيب اللغوي صـ١١ ، وقيل التغليب هو : (ترجيح أحد المعلومين على الآخر ، وإطلاقه عليها ، وقيدوا " إطلاقه عليهما "؛ للاحتراز عن المشاكلة) ينظر: التعريفات للجرجاني صـ٤٦ ، ويراجع معترك الأقران للسيوطي ١ / ١٩٧ – وقيل التغليب هو: (أن تعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما) ينظر : حاشية يس على التصريح ١/ ٦٧ .

(٣) ينظر: مقدمة المثنى لأبي الطيب اللغوي صـ١١.

(إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ؛ لتناسب بينهما أو اختلاط، فلهذا قالوا: الأبوين في الأب والأم، ومنه: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾[النساء: ١١])[١].

- وقد وضح الإمام العلامة أبو الطيب اللغوي المتوفي سنة ٣٥١هـ أن جميع ما ورد من كلام العرب مثنى في الاستعمال تثنية لازمة عشرة أصناف هي بإيجاز:-

١- باب الاثنين غلب اسم أحدهما على اسم صاحبه، ومنه قولهم : سار في الناس سيرة العمرين ، يريدون : أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ... ، والمروتان : الصفا والمروة ، والأبوان : الأب والأم ، والأذانان : الأذان والإقامة ، والعشاءان : المغرب والعشاء ، والقمران : الشمس والقمر ، والبصرتان : الكوفة والبصرة ...[٢] وغيرها .

٢- باب الاثنين جمعا في التثنية لاتفاق اسميهما ، ومنه قولهم : العامران : عامر بن صعصعة وعامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، والسعدان : سعد بن زيد مناة بن تميم ، وسعد بن مالك بن زيد مناة بن تميم [٣] ... وغيرها.

٣- باب الاثنين غلب أحدهما على نعت صاحبه ، ومنه قولهم: الأسمران: الخبز والماء، والماء ليس بأسمر، والأسودان: التمر والماء، والماء ليس بأسود... والباكران: الصبح والمساء، وإنما الباكر في الحقيقة : الصبح [٤] ... وغيرها .

٤- باب الاثنين جمعا في التثنية لاتفاق نعتيهما، ومنه: الأحمران: الخمر اللحم، واجتمع للمرأة الأبيضان: الشحم والبياض ، والأصمعان : الرأي الحازم والقلب الذكي[٥] ...غيرها .

---

(١) مغني اللبيب صـ١٠٠.
(٢) ينظر: المثنى لأبي الطيب اللغوي صـ٤-١٢.
(٣) ينظر: السابق صـ١٧ ، ١٨.
(٤) ينظر: السابق صـ ٢٧ ، ٢٨.
(٥) ينظر: المثنى لأبي الطيب اللغوي صـ٢٩ ، ٣٠.

٥- باب الاثنين غلب عليهما لقبٌ واحدٌ منهما ومنه : البُرَيْكَان : قرطٌ وعامرٌ ابنا سلمة بن قُشَيْر وهما : البُرَيْك وبَارِك[١] ... وغيرها.

٦- باب الاثنين يجمعهما لقب واحد ومنه: الحرمان: مكة والمدينة، والعراقان: الكوفة والبصرة [٢] ... وغيرها .

٧- باب الاثنين ثنيا باسم أب وجدّ ، أو أحدهما ابن الآخر فغلب اسم الأب، ومنه: المُضَران: قَيْس وخِنْدِف، والمصعبان: مُصْعَب بن الزبير، وعيسى بن مُصْعَب [٣] ... وغيرها.

٨- باب الاثنين اللذين لا يفردان من لفظهما ومنه: العصران: الليل والنهار[٤] ... وغيرها.

٩- باب الاثنين في اللفظ يراد بهما واحدٌ ومنه قول العرب : مات حتف أنفيه، والمراد: حتف أنفه أي: مات على فراشه ولم يقتل [٥] ... وغيرها.

١٠- باب الاثنين يثنيان، وإن اكتفى بأحدهما لم ينقص المعنى ومنه قول العرب: رأيت بعيني وعينىّ، والدار في يدي وفي يدى، وكل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد فهو على هذا المثال ، كاليدين والرجلين[٦]... وغيرها .

وللتغليب عدة عوامل منها: ١- الشهرة قال الأزهري : (... " الأسودان ": الماء والتمر، وإنما السواد للتمر دون الماء ، فنعتهما جميعا بنعت واحد، والعرب تفعل ذلك

---

(١) ينظر: السابق صـ ٣٥.

(٢) ينظر: السابق صـ٣٧ – ٤٧.

(٣) ينظر: السابق صـ ٥٣ ، ٥٤.

(٤) ينظر: السابق صـ٥٦.

(٥) ينظر: السابق صـ٦٣.

(٦) ينظر: السابق صـ٧٦.

في الشيئين يصطحبان ، ويسميان معا بالاسم الأشهر منهما، كما قالوا: العمران لأبي بكر وعمر)[١].

وقال ابن فارس: (باب الاسمين المصطحبين ... إذا كان أخوان أو صاحبان وكان أحدهما أشهر من الآخر سميا جميعا باسم الأشهر كـ: " الزهدمان [٢] ، والثعلبتان [٣] ...) [٤] .

٢- **الخفة** قال ابن عصفور: (وغُلِّب "عمر" على أبي بكر؛ لخفته؛ لأن "عمر": مفرد . وأبا بكر : مضاف)[٥] وقال الرضي : (وينبغي أن يغلب الأخف لفظا ، كما في : " العمرين " ، و " الحَسَنَيْن" ؛ لأن المراد بالتغليب : التخفيف ، فيختار ما هو أبلغ في الخفة) [٦] .

٣- **التذكير** قال ابن عصفور : (وغلب " القمر " على الشمس : لأنه مذكر و " الشمس " مؤنثة)[٧] وقال الرضي : (وإن كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا ، لم ينظر إلى الخفة ، بل يغلب المذكر كـ " القمرين " في الشمس والقمر)[٨].

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة ١٣/٢٥.

(٢) جاء في إصلاح المنطق صـ٤٤٣ : (والزهدمان : زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير ، وهما اللذان أدركا حاجب بن زرارة يوم جبلة ليأسراه ، فغلبهما عليه مالك ذو الرقيبة القشيرى) وقيل هما: (زَهْدَمٌ وكَرْدَمٌ) ، ينظر : لسان العرب ١٢/ ٢٧٩ (زهدم).

(٣) جاء في لسان العرب ١ / ٢٣٨ " ثعلب " : (والثعلبتان : ثعلبة بن جد عاء بن ذهل ، وثعلبة بن رومان بن جندب) ويراجع : إصلاح المنطق صـ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ٦٣٤.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة صـ١٢٠ ، ١٢١ ، ويراجع : إصلاح المنطق صـ٢٨٢.

(٥) شرح الجمل ١ / ٧٠ ، ويراجع : اللباب للعكبري صـ٧٩.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٤١٤ ، ويراجع : آمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٠٩.

(٧) شرح الجمل ١ / ٧٠.

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٤١٤ ، ويراجع : الكتاب ١ / ٢٢.

وذلك كله موقوف على السماع ، يحفظ ولا يقاس عليه[١].

القول الثاني: أن " الأبوين " للأب، والأم، وغيرها من الألفاظ المذكرة من قبيل: الملحق بالمثنى[٢]– قال ابن مالك في التسهيل : (وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه، أو غير صالح للتجريد، وعطف مثله عليه فملحق به)[٣].

وقال في شرحه: (ومما ينبغي أن يكون ملحقا بالمثنى نحو: القمرين في: الشمس والقمر فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مبانيه عليه، فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع. جمع)[٤].

وقال المرادي: (وما أعرب إعراب المثنى وصلح للتجريد وعطف مباينة عليه لا عطف مثله نحو: " القمرين " في : الشمس والقمر، و " العمرين " في : أبي بكر وعمر فهو ملحق بالمثنى)[٥].

---

(١) ينظر: المقرب ومعه مثل المقرب صـ٤٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٥٩ ، والاتشاف ٢ / ٥٥٥، والمساعد ١ / ٣٩ ، والهمع ١ / ١٣٧.

(٢) الملحق بالمثنى هو: ما فقد أحد شروط التثنية المتفق عليها للاسم المراد تثنيته، قال ابن عقيل : (ما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنين ... فهو ملحق بالمثنى)، ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ٥٠.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ١٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٦٧، وقد أطلق عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١ / ١٨٥: شبْه المثني فقال: (وشِبْهُ المثنى ما أعرب إعرابه غير صالح لذلك ... نحو : " القمرين" في: الشمس والقمر ؛ لأنه لا يغني عنه :" قمر وقمر")

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١ / ٨٣ ، ٨٤، ويراجع : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ١ / ٣٢٠ ، ٣٢٣.

وقال السيوطي: (وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناه حقيقة؛ لفقد شرط التثنية، منها : ما لا يصلح لعطف مثله عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كـ" الأبوين " للأب والأم، و " القمرين " للشمس والقمر، و" العُمَرين " لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه)[١].

القول الثالث: أن " الأبوين " للأب و الأم وغيرها من الألفاظ المذكورة من قبيل : مجاز [٢] التثنية.

قال العكبر : (فصل في مجاز التثنية من ذلك " القمران " للشمس والقمر فسمى الشمس قمرا عند التثنية ... ومنه : " العمران " في أبي بكر وعمر ... " والأذانان للأذان والاقامة)[٣] .

الخلاصة

ومما سبق يتبين أن لفظ: الأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر ومثلها: " العصران " لصلاة العصر والصبح، أو لـ الليل والنهار، و " سنة العمرين" لأبي بكر

---

(١) همع الهوامع ١ / ١٣٥ ، ١٣٧.

(٢) المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب بقرينة صارفة عن إرادة ما وضع له اللفظ . ينظر : أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني صـ٢٩٧ ، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني صـ٢٨ . ويعرف المجاز أيضا بأنه : ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما ، إما من حيث الصورة ، أو من حيث المعنى اللازم المشهور ، أو من حيث القرب والمجاز كاسم الأسد للرجل الشجاع . ينظر : التعريفات للجرجاني صـ١٤١ ، ويراجع صـ٦٥ من نفس المرجع وجاء في حاشية يس على التصريح ١ / ٦٧ : (ولنا رسالة غراء في بيان أنه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ... وبينا في تلك الرسالة أنه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري صـ٧٩ ، ٨٠.

وعمر رضى الله عنهما، و "الأسودان " للتمر والماء مما ذكره الإمام الخطابي إما أن يكون من قبيل: المثنى التغليبي؛ لأنه إذا أفرد صح إطلاقه على المتغلب من الاثنين كما في العمرين لأبي بكر وعمر – رضى الله عنهما – ، مفردهما : " عمر " ، و " عمر " يصح إطلاقه على ابن الخطاب ، وهو المتغلب من الاثنين ، وإما أن يكون من قبيل: الملحق بالمثنى ؛ لأنه لا يصلح لعطف مثله عليه بل لعطف مبانيه عليه؛ ولأنه لا يصدق عليه حد المثنى لعدم الاتفاق في اللفظ ، وإما أن يكون من قبيل: مجاز التثنية ، وقد نص الإمام الخطابي على أنه عند العرب من قبيل حمل أحد الاسمين على الآخر ، والجمع بينهما في التسمية طلبا للتخفيف [١]، وبذلك يكون من قبيل : الملحق بالمثنى عنده كما هو عند: ابن مالك ، و المرادى ، والسيوطي وغيرهم.

وأرى أن هذا القول هو الأولى بالقبول ؛ لأن مثل هذه الألفاظ تلحق بالمثنى في الإعراب ، لكنها ليست بمثناه حقيقة ؛ لفقدها شرط التثنية ، حيث عدم الاتفاق في اللفظ ، ولأنها لا تصلح لعطف مثلها عليها، وإن قيل فيها مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما قال ابن مالك [٢].

---

(١) ينظر: معالم السنن ١ / ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٦٧.

المبحث الثاني في : (كان وأخواتها) وفيه مسألة

" ليس " بين الفعلية والحرفية ومواضع استعمالاتها

قال الإمام الخطابي: (قوله: " ليس الجنابة " معناه : غير الجنابة ، وحرف " ليس " لها ثلاثة مواضع، أحدهما: أن تكون بمعنى الفعل، ترفع الاسم وتنصب الخبر كقولك: ليس عبدُ الله عاقلا، وتكون بمعنى: " لا " كقولك : رأيت عبدَ الله ليس زيداً ، تنصب به " زيداً " كما تنصب بـ " لا "، وتكون بمعنى: " غير"، كقولك: ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيد ،أي : غير زيد ، وهو يجر ما بعده)[١].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بحرفية " ليس "، ثم ذكر لها ثلاثة مواضع أو استعمالات هي: أن تكون بمعنى الفعل ترفع الاسم وتنصب الخبر، وتكون بمعنى : " لا " التبرئة ، فتنصب ما بعدها ، وتكون بمعنى : غير فتجر ما بعدها .

الدراسة والتحليل

يمكن تناول " ليس " في نقطتين كما أشار الإمام الخطابي وذلك على النحو التالي :

١- " ليس " بين الفعلية والحرفية

اختلف العلماء في حقيقة " ليس " على قولين :-

المذهب الأول: ذهب سيبويه، والمبرد، وابن جنى، والصيمرى، وابن بابشاذ، والزمخشري، وابن الخشاب، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن هشام [٢]

---

(١) معالم السنن ١ / ٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٧ ، والمقتضب ٤ / ٨٧ ، ١٩٠، واللمع صـ٨٥ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٧٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٥٠ ، والمفصل للزمخشري صـ٣٦١ ، والمرتجل صـ١٢٦، وشرح المفصل ٧ / ١١١ ، ١١٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٩٨/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٢ و ٣٦٣ ، ومغني اللبيب صـ٣٨٧.

إلى أنها فعل لا يتصرف، واستدلوا على ذلك بما يلي: ١- اتصال الضمائر المرفوعات بها كاتصالها ببقية الأفعال، وذلك قولك: لستُ، ولستَ ولستِ، ولسْنا، ولستُما، ولسْتُم، ولستُن، ولَيْسَا، وليسوا، ولسْنَ كما تقول: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ ... وبقية التصاريف(١).

٢- أنها تلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلا ووقفا نحو: ليست هند قائمة كما تقول: كانت هندٌ قائمة(٢).

٣- أنها تلزمها نون الوقاية؛ لتقي الفعل من الكسر نحو: قام القوم ليسنى، وقول بعضهم: عليه رجلا ليسنى(٣).

المذهب الآخر: ذهب ابن السراج (٤)، وابن شقير(٥)، والفارسي (٦) في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس.

---

(١) ينظر: المفصل صـ٣٦١ ، والمرتجل صـ١٢٦ ، وشرح المفصل ٧ / ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٩٨ ، والجني الداني صـ٤٩٣.

(٢) ينظر: المفصل صـ٣٦١ ، والتبيين من مذاهب النحويين للعكبري صـ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٧ / ١١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، والجنى الداني صـ٤٩٣.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١١٠.

(٤) بالرجوع إلى الأصول لابن السراج ١ / ٨٢، ٨٣، ٢/ ٢٢٨ نجد أنه قال بأنها فعل، فما نسب إليه غير صحيح كما في الارتشاف ٣ / ١١٤٦، والجني الداني صـ٤٩٤، ومغني اللبيب صـ٣٨٧.

(٥) ينظر: رأي ابن شقير في : الارتشاف ٣ / ١١٤٦، والجني الداني صـ٤٩٤، ومغني اللبيب صـ٣٨٧.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات صـ ٢٢٢ ، ٢٢٣، والمسائل البصريات صـ٤٣٠، ٨٣٣.

وأما السماع فما حكاه سيبويه عن قول العرب [١] : " ليس الطيبُ إلا المسكُ " ،فرفع " الطيب والمسك " جميعا وأعرى " ليس " من مرفوع ومنصوب لوجود " إلا " الناقصة للنفي ، كما أن حكم " ما " كذلك .

وأما القياس فمن أوجه **أحدها** : أن الفعل موضوع على الإثبات ، الحدث والزمان ، و " ليس " لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما ، فهي في ذلك كـ " ما" النافية .

٢- **ومنها** : أن " ليس " لا يصح أن تكون صلة لـ " ما " المصدرية كقولك: " ما أحسن ما ليس زيدٌ قائما " ولو كانت فعلا لصح أن تكون صلة لـ " ما ".

٣- **ومنها** : أنها غير متصرفة، وأنها لا يدخل عليها " قد " وهذا من أدل علامات الأفعال وغيرها.

٤- **ومنها** : أنها ليست على أوزان الأفعال، ولو كانت فعلا لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي: فَعُل وفَعَل وفَعِل ولا يجوز أن تكون على واحد منها، وغيرها [٢].

ورد الجمهور هذه الأدلة بما يلي :-

أما السماع والحكاية عن العرب فالجواب عنها من أوجه : الوجه الأول : أنها شاذة شذوذا لا يثبت بمثله أصل ، كما أن الجر بـ " لعل " ، وفتح لام " كى " لا يجعل أصلا يستدل له ... والشذوذ كثير.

الوجه الآخر: أن في ليس ضمير الشأن والتقدير: ليس الشأن والقصة الطيب إلا المسك.

---

(١) ينظر: الكتاب ١ / ١٤٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١١٢.

فإن قيل: هذا لا يصح لأنه يلزم منه دخول " إلا " بين المبتدأ والخبر، وليس حكم " إلا " كذلك.

قيل: أما في الشعر والشذوذ فيحتمل ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي : إن نحن إلا نظنُ ظنا.

وأما قولهم: أن " ليس " لا تدل على الحدث فهي دعوى غير مسلم بها ؛ لأنها تدل على انتفاء ثبوت الخبر للموصوف ، وهي بذلك شبيهه بأفعال وضعت لذلك كـ كفّ عنه ، وترك ، وصام ، فإن ذلك كله يدل على النفي ، وهي أفعال بلا خلاف .

وأما قولهم : أن " ليس " لا تدل على الزمان؛ فلأنها وضعت للنفي المطلق ، وهو شامل لجميع الأزمنة .

وأما قولهم : أنها لا تصح أن تكون صلة " لما " المصدرية ؛ فلأنها وضعت على النفي كالحرف ، فلا يكون منها مصدر ، ونحن نقول : إنها فعل لفظي حقيقي .

وأما قولهم : أنها غير متصرفة فلا ينفي كونها فعلا، فإن فعل التعجب لا يتصرف، وكذلك : " عسى "، و" حبذا" ، وأما بقية العلامات نحو :" قد " ، فلا ينفى كونها فعلا، فإن " عسى "، و " حبذا " وفعل التعجب لا تدخل عليها " قد " وهي أفعال [١]

وأما قولهم: أنها ليست على أوزان الأفعال، فإنه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِل فتكون في الأصل: " لَيِسَ" نحو: "صَيِدَ البعير"، و " فَعِل" قد تخفف فيقال فيها: فَعْل ... والتزم فيها التخفيف؛ لثقل الكسرة في الياء ولا يمكن أن تكون "فَعَل" في الأصل؛ لأن "فَعَل" لا يخفف، ولا " فَعُل" – بضم العين – لأن " فَعُل " لا يبنى مما عليه ياء[٢].

---

(١) ينظر: التبيين للعكبري صـ٣١١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٢.

وبالرجوع إلى نص الخطابي نجده قد وافق القائلين بحرفية " ليس " كابن شقير ، والفارسي لكنه لم يذكر أي دليل على القول بحرفيتها.

والراجح: القول بفعلية " ليس " كما هو مذهب الجمهور؛ لقوة أدلتهم، وسلامتها من الاعتراض بخلاف أدلة القائلين بحرفيتها فقد تم إبطالها والرد عليها، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

٢- استعمالات " ليس "

أشار الإمام الخطابي إلى ثلاثة فقط من استعمالات " ليس "، وذلك على سبيل الإيجاز ويمكن تناول هذه الاستعمالات التي ذكرها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

الاستعمال الأول: أن تكون من أخوات " كان " ، فترفع الاسم وتنصب الخبر وقد نص الإمام الخطابي على الاستعمال فقال :(أن تكون بمعنى الفعل، ترفع الاسم وتنصب الخبر كقوله: ليس عبدُ الله عاقلا)[١]، ويمكن الحديث عن هذا الاستعمال في عدة أمور منها : ١- **معناها**: هي تفيد نفي معنى الخبر عن الا سم ، وتفيد النفي مطلقا عند بعض النحاة ، وذهب المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والصيمرى [٤] ، وغيرهم إلى أنها قد تنفي في الاستقبال، ومنعه الزمخشري فقال: (ولا تقول ليس زيدٌ قائما غدا) [٥]، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين [٦] إلى أنها

---

(١) ينظر: معا لم السنن ١ / ٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٤ / ٨٧.

(٣) ينظر: رأي ابن السراج في الارتشاف ٣ / ١١٥٧.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٨٨.

(٥) ينظر: المفصل صـ٣٦١، ويراجع: شرح المفصل ٧ / ١١١، والإيضاح لابن الحاجب٢ / ٨٦.

(٦) ينظر: التوطئة صـ٢٢٨، ويراجع: الارتشاف ٣ / ١١٥٧.

لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد ، وصححه أبو حيان [١].

٢- **شروط عملها**: يشترط لإعمال" كان " أو إحدى أخواتها ومنها: " ليس" كما ذكر ابن مالك[٢] ما يلي :

(أ) ألا يكون الخبر جملة طلبية.

(ب) ألا يكون المبتدأ واجب التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها نحو: أيُّهم عندك، وغلامُ أيهم، وأيهم يأتيني قله دِرْهَم.

(ج) ألا يكون اسمها مما يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمدُ لله أهلُ الحمدِ.

(د) ألا يكون مما لزم عدم التصرف نحو: طوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر.

(هـ) ألا يكون مما لزم الابتدائية لنفسه نحو: أقلّ رجل يقول ذلك ، أو مصحوب لفظي نحو: " لولا زيد لآتيتك أو معنوي نحو: ما أحسنَ زيدًا [٣].

(و) ألا يقع بعدها " إنْ" الزائدة فلا يصح : ليس إنْ الكذوب محترما [٤].

---

(١) ينظر: الاتشاف ٣ / ١١٥٧.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك صـ٥٢، و شرح التسهيل ١ / ٣٣٥.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٥٠، ٢٥١ ، ويراجع : الارتشاف ٣ / ١١٤٨،١١٤٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٨٣ ، ١٨٤، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٠٧٩، ١٠٨١.

(٤) ينظر: الهمع ١ / ٣٩١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١ / ٣٨٩ ، ويراجع : النحو الوافي ١ / ٥٦١.

٣- " **ليس" من حيث التصرف والجمود**: أجمع النحويون على عدم تصرف" ليس "؛ لأنها وضعت موضع الحروف، في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها؛ فلهذا صارت كالحروف في الجمود وعدم التصرف(١).

٤- **توسط خبر " ليس "** : يجوز توسيط خبر " ليس" وهو ثابت من كلام العرب(٢)، ولا التفات لمن منع ذلك وهو ابن درستوية (٣).

ودعوى السيرافي(٤)، والفارسي (٥)، وابن الدهان (٦)، وابن عصفور(٧) إلاجماع على جواز توسيط خبر " ليس " ليست صحيحة، فقد ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها بـ ما(٨).

٥- **استعمال " ليس" ناقصة** : النقص في ليس لازم، فلا تستعمل تامة، وذلك؛ لعدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده، وقيل : لعدم اكتفائها بالمرفوع: أن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب، وصححه السيوطي(٩).

---

(١) ينظر: النكت الحسان لأبي حيان ص٦٩، ويراجع : شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٨٦.

(٢) من ذلك قول الشاعر: سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عنَّا وعنْهُمُ ∴ فلَيْس سواءً عالمُ وجَهولَ.
فقد قدم خبر ليس وهو: " سواء "على اسمها وهو: " عالم " فدل على أن هذا جائز، ومنعه ابن درستويه.

(٣) ينظر: رأي ابن درستويه في : اوضح المسالك ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١/ ١٨٧.

(٤) ينظر: رأي السيرافي في: شرح المفصل ٧ / ١١٤.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي صـ١٠١ ، والمقتصد ٤٠٧/١.

(٦) ينظر: رأي ابن الدهان في : الارتشاف ٣ / ١١٦٩ الهمع ٣٤٢/١.

(٧) ينظر: رأي ابن عصفور في : الارتشاف ٣ / ١١٦٩ ، والهمع ١ / ٣٧٢.

(٨) ينظر: الارتشاف ٣ / ١١٦٩، والهمع ١ / ٣٧٢.

(٩) ينظر: الهمع ١ / ٣٦٨، ويراجع: المقتضب ٤/ ٢٨٧، والأصول لابن السراج ١/ ٨٢ ٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٨، والارتشاف٣/ ١١٥١، والمساعد ١ / ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ١/ ٣٧٢ .

٦- **زيادة "الباء" في خبرها**: تزاد " الباء " بكثرة في خبرها ، بشرط ألا تكون للاستثناء ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفي، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦] (١) .

الاستعمال الثاني :- أن تكون بمعنى : "لا" التبرئة ، وقد نص الإمام الخطابي على هذا الاستعمال فقال:(وتكون بمعنى: "لا" كقولك : رأيت عبدَ الله ليس زيدًا ، تنصب به: زيدًا كما تنصب بـ " لا ")(٢)

* وبالرجوع إلى مؤلفات النحويين لم أجد من ذكر هذا الاستعمال إلا الكسائي المتوفي سنة ١٨٩هـ ، فما ذهب إليه الإمام الخطابي مسبوق فيه بالكسائي.

قال الأزهري نقلا عن الكسائي: (وربما جاءت " ليس " بمعنى: " لا " التبرئة)(٣).

وممن نقل عنه هذا الاستعمال: الصغاني (٤) ، وابن منظور(٥).

وهذا الاستعمال قليل كما صرح به الكسائي في قوله: (وربما).

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٠١ ، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٢ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٩٢ ، والمساعد ١ / ٢٨٦ ، والهمع ١ / ٤٠٤.

(٢) ينظر: معالم السنن ١ / ٦٦، ونقل عن الإمام الخطابي هذا الاستعمال بعض العلماء كالسيوطي في : عقود الزبرجد علي مسند الإمام أحمد ١٤٧/٢، وشمس الحق العظيم آبادي في: عون المعبود شرح سنن أبي داود ١/ ٣٨٣.

(٣) تهذيب اللغة ١٣/ ٥١ (باب السين واللام).

(٤) ينظر: العباب الزاخر و اللباب الفاخر للصغاني ١ / ١٩٣ (ليس)

(٥) ينظر: لسان العرب ٦ / ٢١١ (ليس). وقد ذكر هذا الاستعمال الفيروز آبادي في القاموس المحيط ٢/ ٢٦٠ (ليس) ، والزبيدي في تاج العروس ٤٩٢/١٦ (ليس) لكن دون نسبة.

* وعلى هذا الاستعمال تكون " ليس " عاملة عمل " لا" النافية للجنس فتنصب الاسم وترفع الخبر ، و " لا" النافية للجنس هي التي تنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده [١].

- **وتسمى " لا " التبرئة**؛ لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر[٢]؛ أي لأنها تفيد تبرئة المتكلم للجنس وتنزيهه إياه عن الاتصاف بالخبر[٣].

* وتعمل عمل " إنَّ " المشددة ؛ لمشابهتها لها من أربعة أوجه: **أحدها**: أن كلا منهما يدخل على الجملة الا سمية **والثاني**: أن كلا منهما للتأكيد، و "لا" لتأكيد النفي . و " إنّ " لتأكيد الإثبات، **والثالث**: أن "لا" نقيضة "إنَّ"، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، **والرابع**: أن كلا منهما له صدر الكلام [٤].

وتعمل لا النافية للجنس عمل (إنّ) بشروط سبعة هي :١- أن تكون نافية . ٢- وأن يكون المنفي الجنس . ٣- وأن يكون نفيه نصا . ٤- وأن لا يدخل عليها جار. ٥- وأن يكون اسمها نكرة. ٦- وأن يتصل بها . ٧- وأن يكون خبرها أيضا نكرة نحو: لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ ، فإن كانت غير نافية لم تعمل ، ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل " ليس " نحو: " لا رجلٌ قَائما ، بَلْ رَجُلان "، وكذا إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خفض النكرة نحو: جِئْتُ

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق نفس الجزء والصفحة ، يراجع : التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٥.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية للغلايني ٢ / ٣٢٩.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٣٥، ويراجع : اللباب في علل البناء والإعراب صـ١٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٠، وحاشية (١) من : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ /٣.

بِلَا زَادٍ ، وغَضِبْتُ مِنْ لَا شَيءٍ ، وشذ : جِئْتُ بِلَا شَيءَ ، بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت ، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها ، نحو لَاْ زيدٌ في الدَّارِ وَلا عمرٌو . ونحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات: ٤٧] (١) ، إذن فـ " لا " ومثلها " ليس " لا تعمل إلا في نكرة ، وإنما كان كذلك : لأنك إذا قلت : لا رجلَ في الدار فهي جواب عام لمن قال : هل من رجلٍ في الدار؟ وهذا سؤال عام ، فالجواب كذلك و لا يتأتى ذلك إلا والاسم نكرة (٢) .

لكن قد ورد اسم (لا) النافية للجنس معرفة، وهي مع ذلك عاملة ولم تتكرر، ومن ذلك قولهم : " قَضِيَّةٌ ولَا أَبَا حَسَنٍ لها "، وقول الشاعر :

أَرَى الحاجَاتِ عنْدَ أبى خُبيْبٍ ∴ نَكِدْنَ وَلَا أُمَيَّة فِي البِلَادِ (٣)

وقد مثل لذلك الإمام الخطابي بقوله :" رأيت عبدَ الله ليس زيدًا " ، وكل ذلك وأشباهه متأول على حذف مضاف أي : ولَا مِثْلَ أَبِي حَسَنٍ ، ولا مِثْلَ أمية ، ولا مِثْلَ زيدٍ :أو على أن يراد به النكرة . أي : لا أحدَ مِمَّنْ يتسمَّى بهذا الاسم ، فهو نكرة من جميع جهاته (٤).

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١ / ٣- ٦.

(٢) ينظر: النكت الحسان لأبي حيان صـ١٠٨.

(٣) البيت من الوافر وهو لبعض بني دبير في الدرر اللوامع ١ / ١٢٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤ / ٣٦٢ ، والأصول ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل ٢ /١٠٢ ، ٤/ ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٤ ، ١٧٥، والهمع ١ / ٤٦٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ /٦ ، وخزانة الأدب ٤ / ٦١ ، ٦٢. ١/ ١٧٤ ، ١٧٥، والهمع ١ / ٤٦٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ /٦ ، وخزانة الأدب ٤ / ٦١ ، ٦٢.

(٤) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان ١ / ٣٠٨. ويراجع: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٦٧ ، والارتشاف ٣ / ١٣٠٧ ، ١٣٠٨، والتذييل والتكميل ٥ / ٢٩٠، ٢٩١ ، وأوضح المسالك ٦/٢ ، والهمع ١ / ٤٦٤، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٦. والهمع ١ / ٤٦٤ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٦ .

وحذف الخبر في هذا الباب – إن عُلم – غالب في لغة الحجاز ، ملتزم في لغة تميم وطئ ، فلم يلفظوا به أصلا، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾[الشعراء: ٥٠] ، و ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١]، وقوله – صلى الله عليه وسلم – : " لا ضرر ولا ضرار " ، والتقدير : في الدنيا ، أو : لنا، أو : في الوجود[١]، وإن لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد ، فضلا عن أنه يجب [٢] نحو : " لا أَحَدَ أَغْيرُ مِنْ الله "[٣].

الاستعمال الثالث: أن تكون بمعنى: " غير " وقد نص الإمام الخطابي على هذا الاستعمال فقال : (وتكون بمعنى : غير ، كقولك : ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيدٍ، أي : غير زيد ، وهو يجر ما بعده)[٤] .

* وبالرجوع إلى مؤلفات النحويين ، لم أجد من ذكر هذا الاستعمال إلا أبو حاتم السجستاني المتوفي سنة ٢٤٨هـ ، ونقله عنه الأزهري فقال : (قال أبو حاتم: ويقال جاءني القوم ليس أباك وليسك، أي : غير أبيك وغيرك ، وجاءك القوم ليس إياك وليسني – بالنون– بمعنى واحد ، وبعضهم يقول : ليسني

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٠٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١ / ٤٧٠ ويراجع : الكتاب ٢ / ٢٧٦ والتسهيل صـ٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٥٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٥٣٥ ، والارتشاف ٣ / ١٣٠٠، والتذييل والتكميل ٥ / ٢٣٨ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١ / ٣٧٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٣٢٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٤٦ ، وهمع الهوامع ١ / ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٤ .

(٣) رواه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب النكاح حديث رقم ٥٢٢٠) ، والإمام مسلم في صحيحه (كتاب التوبة حديث رقم ٣٣) .

(٤) معالم السنن ١ /٦٦.

بمعنـي: غيـري)[١] ومـا ذهـب إليـه الإمـام الخطـابي [٢] مسـبوق فيـه بـأبي حـاتم السجستاني .

– وعلى هذا الاستعمال تكون " ليس " حرف استثناء بمنزلة : "غير" ، وينجر ما بعدها بالإضافة أي : أن المستثنى بها مجرور بإضافتها إليه [٣] ، وأصل " غير " أن تكون صفة دالة على مخالفة صاحبها لحقيقة ما أضيفت إليه ، و وتتضمن معنى : "إلا"[٤].

قال الرضي: (اعلم أن أصل "غير" : الصفة المفيدة لمغايره مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بالصفات نحو : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ، والأصل هو : الأول ، والثاني مجاز ؛ فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات [٥].

---

(١) تهذيب اللغة ١٣ / ٥١ (باب السين واللام) ، ويراجع : لسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس) .

(٢) نقل السيوطي عن الخطابي هذا الاستعمال في عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢ / ١٤٧ ، وقال بعد أن نقل كلام الخطابي : (وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي : ليس هنا بمعنى : غير) ، ونقل هذا الوجه عن الخطابي أيضا : العظيم آبادي في : عون المعبود شرح سنن أبي داود ١/ ٣٨٣ . ويراجع : شرح سنن أبي داود لبدر الدين العيني المتوفي سنة ٨٥٥هـ ١ / ٥١٠.

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٤٣ ، وتسهيل الفوائد صـ١٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٢٢٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، والارتشاف ٣ / ١٥٤٢٢٢١ ، ومغني اللبيب صـ٢٠٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٧٧ ، والمساعد ١ / ٥٩٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٦١ ، وهمع الهوامع ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٢٨.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٢٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٥٦.

– وقد مثل الإمام الخطابي لهذا الاستعمال بقوله : " ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيدٍ" والتقدير : غير زيد ، فجاء " زيد " بإضافته إلى : " غير " ، وأصل : " غير " عنده في المثال : الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها بالذات.

هذه هي الاستعمالات الثلاثة التي اقتصر عليها الإمام الخطابي، وكأنه ذكر الاستعمال الأول لشهرته في كتب النحو، وذكر الاستعمالين الثاني والثالث؛ لعدم شهرتهما.

وهناك مواضع ثلاثة أخرى لم يذكرها الإمام الخطابي وهي – بإيجاز – :

١– **أن تكون من أدوات الاستثناء**، ويجب نصب المستثنى بها نحو : قام القوم ليس زيدًا ، وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر ، ولذلك وجب نصب المستثنى بها ؛ لأنه خبرها واسمها ضمير ، عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق عند البصريين ، وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير : ليس هو أي : ليس فعلُهم فعلَ زيد . فحذف المضاف ورد بوجهين : أحدهما : أن فيه دعوى حذف مضاف ، ولم يلفظ به قط

والآخر: أنه لا يصح تقديره في كل موضع نحو: القوم إخوتك ليس زيدًا [(١)].

٢– **أن تكون مهملة لا عمل لها** ، حكى أبو عمر بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال " ليس " مع " إلا" حملا على "ما" كقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع على الإهمال ، ولا ضمير فيها . وتأول أبو على الفارسي قولهم : (ليس الطيب إلا المسك)، ورغم أنه يحتمل وجوها أحدها:أن يكون في " ليس "

---

(١) ينظر: الجني الداني صـ٤٩٥، ويراجع : الارتشاف ٣ / ١٥٣٨ ، والمساعد ١ / ٥٨٧ ، ٥٨٨.

ضمير الشأن ، و " الطيب " : مبتدأ ، و " المسك " : خبره ، ورد عليه بأنه لو كان كذلك لدخلت " إلا " على الجملة فكان يقال : " ليس إلا الطيب المسكُ " وقد أجاب أبو على الفارسي عن هذا : بأن " إلا" دخلت في غير موضعها ، ونظير ذلك قوله تعالى :﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، والتقدير: إن نحن إلا نظن ظنا [١]. وأجيب على الفارسي بأن الآية محمولة على حذف الصفة لفهم المعنى .

الوجه الثاني: أن يكون " الطيب " : اسم " ليس " والخبر محذوف ، و" إلا المسك ": بدل منه، كأنه قيل : ليس الطيب في الوجود إلا المسك .

الوجه الثالث : أن يكون : " الطيب ": اسم ليس ، و"إلا المسك " : نعت ، والخبر محذوف كأنه قيل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود [٢].

٣- **أن تكون حرفا عاطفا على** مذهب الكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة، واستدلوا بقول الشاعر: اين المفرُّ والإلهُ الطالبُ .·. والأشرمُ المغلوبُ وليس الغالبُ[٣]

وخرج على أن: الغالب: اسمها، والخبر: محذوف [٤].

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات صـ٢٢٩.

(٢) ينظر: الجني الداني صـ٤٩٥ – ٤٩٧ ، ويراجع : مغني اللبيب صـ٣٨٧ – ٣٨٩ ، والهمع ١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٣) البيت من الرجز المشطور وهو لنفيل بن حبيب في الروض الأنف ١ / ٧١ وبلا نسبة شرح التسهيل لابن مالك٣ / ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٣٣ ، والجني الداني صـ٤١٨ ، ومغني اللبيب صت٣٩٠ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٦٧.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١ / ٣٦٧ ، ويراجع الارتشاف ٤ / ١٩٧٧ ، الجني الداني صـ٤٩٨، ومغني اللبيب صـ٣٩٠ ، والمساعد ٢ / ٤٤٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٣٥.

الخلاصة

- ومما سبق تبين أن الخطابي وافق القائلين بحرفية " ليس " كابن شقير، والفارسي، والراجح هو: القول بفعليتها كما هو مذهب الجمهور؛ لسلامة أدلتهم من الاعتراض.
- كما ذكر الإمام الخطابي ثلاثة فقط من استعمالات " ليس " أشهرها : كونها من أخوات " كان " ، حيث رفعها الاسم ونصبها الخبر ، كما ذكر استعمالها بمعنى: " لا " التبرئة وهو مسبوق في هذا الاستعمال بالكسائي، وهذا الاستعمال قليل.

كما ذكر استعمالها بمعنى " غير " وهو في هذا الاستعمال مسبوق بأبي حاتم السجستاني ، ولم أجد بعد بحث طويل من ذكر هذين الاستعمالين الأخيرين غيرهم من النحاة.

لكن المشهور في كتب النحو الاستعمال الأول وهو: كونها من أخوات " كان "، وأن تكون من أدوات الاستثناء ، وأن تكون مهملة لا عمل لها ، وأن تكون حرفا عاطفا .

المبحث الثالث في : (إنّ وأخواتها) ، وفيه مسألة :

جواز كسر همزة " إنّ" وفتحها .

قال الإمام الخطابي : (قوله : " إن الحمد والنعمة لك " فيه وجهان : كسر " إنَّ " وفتحها ، وأجودهما : الكسر ، وأخبرني أبو عمر قال : قال أبو العباس أحمد بن يحيى[١] مَنْ قال : " إنَّ " بكسر الألف فقد عمَّ ، ومَنْ قال : " أَنَّ" بفتحها فقد خصَّ)[٢].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بجواز كسر همزة " إنّ" وفتحها ، وجعل الأجود هو الكسر في قوله – صلى الله عليه وسلم – : " إن الحمد والنعمة لك " ثم ذكر تعليل أبي العباس ثعلب أنَّ مَنْ كسر " الألف " فقد عمّ، ومن فتحها فقد خصّ.

الدراسة والتحليل

يجوز كسر همزة " إنّ وفتحها باعتبارين مختلفين ، وذلك في مواضع منها :

أن تقع في موضع التعليل نحو قوله تعالي: ﴿ إِنَّا كُنَّا نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي : لأنه ، وحرف الجر إذا دخل على " أن " لفظا أو تقديرا فتح همزتها[٣] فهو تعليل إفرادي ،

---

(١) ينظر رأي ثعلب في : الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري صـ٥١ ، وإصلاح المحدثين للخطابي صـ٥١ ، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ١ / ٤٣ ، والنظم المستعذب في تفسير غريب المهذب لابن بطال ١ / ١٩١ ، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي ٤٥/٢ وغيرها .

(٢) معالم السنن ٢ / ١٤٩ .

(٣) يجوز فتح همزة " إنّ" وكسرها في مواضع منها : ١– أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] ، فالكسر على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح على معنى : فالغفران والرحمة : أي حاصلان ، أو : فالحاصل الغفران والرحمة .

←←←

وقرأ الباقون من السبعة بالكسر[١] على أنه تعليل مستأنف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما

←←←

٢- أن تقع بعد " إذا " الفجائية كقول الشاعر: * إذا أنه عبد القفا و اللهازم *
فالكسر على معنى : فإذا هو عبد القفا ، والفتح على معنى : فإذا العبودية أي : حاصلة .

٣- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [طه: ١١٨ – ١١٩] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف ، أو بالعطف على جملة " إنّ" الأولى ، والباقون بالفتح بالعطف على " ألا تجوع " .

٤- أن تقع بعد " حتى " ، ويختص الكسر بالابتدائية نحو : " مرض زيد ، حتى إنهم لا يرجونه " ، والفتح بالجارة والعاطفة نحو : " عرفت أمورَك حتى أنك فاضل ".

٥- أن تقع بعد " أَمَا " نحو : " أما إنك فاضل" ، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا ، والفتح على أنها بمعنى : أحقا.

٦- أن تقع بعد " لا جَرَمَ" ، والغالب الفتح نحو : ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ﴾ [النحل: ٢٣] فالفتح عند سيبويه على أن " جرم " فعل ماض ، و " أنّ" وصلتها : فاعل أي : وجب أن الله يعلم ، و " لا " : صله ، وعند الفراء على أن " لا جرم " بمنزلة : لا رجلَ ، ومعناهما : لابد ، و " مِنْ " بعدهما مقدرة ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول : لا جرم لآتينَّك وغيرها من المواضع . ينظر : أوضح المسالك ١/ ٣٣٨ ، ٣٤٤، ويراجع: الكتاب ٣ / ١٢٣، ١٢٤، ١٤٤،١٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٦١، ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٢٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، شرح الألفية لابن الناظم صـ١١٩ – ١٢١، والا رتشاف ٣ / ١٢٥٩، ١٢٦٠، والجنى الداني ٤١٠ – ٤١٦ ، والمساعد ١ / ٣١٧ – ٣١٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢١٨-٢٢١، والهمع ١/٤٤١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/٤٣١-٤٣٦.

(١) ينظر هذه القراءة في : الكشف لمكي ٢ /٢٩ ، والعنوان في القراءات السبع للسرقسطي صـ١٨١ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢ / ٢٤٦ ، والنشر في القراءات العشر ٢ / ٣٧٩ .

قبله ، فكأنهم لما قالوا : إنا كنا من قبل ندعوه ، قيل لهم : لِمَ فعلتم ذلك ؟ فقالوا : إنه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي[١].

- ومثله في جواز الأمرين – الذي هو محل الدراسة – قوله – صلى الله عليه وسلم– : (لبيك ... إن الحمد والنعمة لك)

قال سيبويه : (هذا باب آخر من أبواب أنّ– تقول : جئتُك أَنَّك تريد المعروف ، إنما أراد : جئتك لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذفت اللام ههنا ... وسألت الخليل عن قوله جل ذكره :﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ [٢] [المؤمنون: ٥٢] فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة ، ... وقال سبحانه: ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾ [القمر: ١٠] إنما أراد : بأني ... واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام ، وعلى الابتداء ، قال الفرزدق :

منعتُ تميما منك أَنّي أنا ابنُها ∴ وشاعرُهَا المعروفُ عند المواسِمِ [٣]

وسمعنا من العرب من يقول : أني أنا ابنها .

---

(١) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢١٨ ، ويراجع : حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٤٣٦ .

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبي عمرو بفتح الهمزة وتشديد النون ، عطفا على قوله : ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ [المؤمنون: ٥١]، ينظر : إبراز المعاني / ٦٠٩ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦ / ٣٣٦ ، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي – بكسر الهمزة – على الاستئناف أو عطفا على (إني بما تعملون عليم) . ينظر : إتحاف فضلاء البشر صـ٣١٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق في ديوانه صـ٥٨٧، والكتاب ٣ / ١٢٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣٤٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ١٤٧/٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور إميل يعقوب ٧ / ٣٧٢ .

وتقول : " لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك "، وإن شئت قلت: أَنَّ، ولو قال إنسان : إن "أَنَّ " في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكن حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه الجار ... لكان قولا قويا)[١].

وقال الشيخ خالد الأزهري: (ومثله في جواز الوجهين : " لبيك إن الحمد والنعمة لك "، يروى : بكسر إنَّ، وفتحها[٢] فالفتح على تقدير : لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف [٣]، وهو أرجح ؛ لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت سعاد ، والكسر اختيار أبي حنيفة ، والفتح اختيار الشافعي ، قاله في الكشاف [٤])[٥].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٢٦ – ١٢٨ ، ويراجع : الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٢٧٢ .

(٢) ذكر الإمام النووي :أن الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث ، واللغة، والكسر أجود عند الجمهور . ينظر : شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي، ويراجع: حاشية يس على التصريح ١ /٢١٨.

وذكر الخطابي : أن الفتح رواية العامة فقال: (ورواية العامة : أَنَّ الحمد، مفتوحة الألف، ينظر: إصلاح غلط المحدثين للخطابي صـ٥١، ويراجع : شرح النووي على مسلم ٨ / ٨٨، ومشارق الأنوار في صحاح الآثار للقاضي عياض ١ / ٤٣ .

(٣) جاء في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١ / ١٠٢ : (فمن كسرها جعلها : مبتدأ ، وحملها على معنى : قلت إن الحمد ، ومن قال : " لبيك أَنَّ الحمد " قلت : فتحت " أَنَّ " على معنى : لبيك لأن الحمد لك ، وبأن الحمد لك) – وجاء في كتاب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري ١ / ١١٨ : (يجوز كسر الألف من : " إن الحمد " وفتحها ، فمن كسرها فهو استئناف كلام ، ومن فتحها أراد : لبيك بأن الحمد لك والكسر أجودهما) .

(٤) ينظر : الكشاف للزمخشري ٤ / ٢٨ وجاء فيه : (" إن الحمد والنعمة لك " كسر أبو حنيفة ، وفتح الشافعي ، وكلاهما تعليل).

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢١٨ ، ٢١٩

- وجاء في حاشية يس في قولهم : " لبيك إن الحمد والنعمة لك " : (واعلم أن النووي [١] وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود؛ بأن مَنْ كسر " إنَّ " قال : الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتحها قال لبيك لهذا السبب ١.هـ ، وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة ، سواء وجدت تلبية أم لا ، بخلاف الفتح ، فإنه فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ما ذكر مع كونه غير لخصوصها، ومن حيث إيهامه قصر استحقاق ما ذكر على التلبية ... وظاهره مناسب تسليم كلام الفقهاء أن المكسورة هنا ليست للتعليل ، وهو خلاف ما ذكره النحاة ، فإن كلامهم صريح في أنها للتعليل)[٢] .

- ورجح د. فاضل صالح السامرائي ما ذهب إليه النووي بقوله : (والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه النووي أرجح ، فإن التعليل بـ " إنّ" لا يماثل التعليل بـ " أَنّ" ، فإن التعليل بـ " أَنّ " المفتوحة إنما هو على إرادة " اللام " ، قال سيبويه في : جئتك أنك تريد المعروف ، أي لأنك تريد المعروف ، فالتعليل ههنا مقيد بعامله ، مقصور عليه ، أي إنما حصل هذا لهذا ، بخلاف التعليل بـ" إنّ" المكسورة ، فإنه تعليل واسع ، وحكم عام مستأنف ، غير مقيد بالعامل ،فهي في الحقيقة ليست للتعليل المحض كـ " أَنّ " ، وإنما هي – يعني المكسورة – حكم عام ، وكلام مستأنف فيه تعليل يشمل ما ذكر وما لم يذكر ، والذي يوضح ذلك أن الكلام مع " أَنّ " المفتوحة هو جملة واحدة ، بخلاف المكسورة فقولك : " لا تضرب محمدا أنه عونك " ، جملة واحدة ، أي : لأنه عونك ، وقولك : " لا تضرب محمدا إنه عونك " ، جملتان الأولى : " لا تضرب محمدا" ، والأخرى : " إنه عونك " ، فكأنه

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم ٨ / ٨٨.

(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح ١ / ٢١٩.

لما نهاه عن ضرب محمد قال له ؛ ولماذا تنهاني ؟ فأجابه :" إنه عونك " ، فقد ابتدأ كلاما جديدا)[١] .

وقد نقل الإمام الخطابي تعليل أبي العباس ثعلب جواز كسر همزة " إنَّ" وفتحها في قوله : " إن الحمد والنعمة لك " فقال : (قال أبو العباس أحمد بن يحيى : من قال " إنَّ" بكسر الألف ، فقد عمَّ ، ومن قال : " أَنَّ " بفتحها فقد خص)[٢] .

والاختيار [٣] عند ثعلب هو : الكسر ووافقه الإمام الخطابي في ذلك ؛ لأن الذي يكسر يذهب إلى أن المعني : إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، والذي يفتح يذهب إلى أن المعني : لبيك لهذا السبب [٤] ، يعني : أن " لبيك " عمل فيه بواسطة لام الجر السببية ، ثم حذف حرف الجر ؛ لدلالة الكلام[٥]، وهذا معنى ما أشار إليه ثعلب من العموم والخصوص.

وأهل العربية يختارون في ذلك الكسر أيضا؛ لأنه إذا قال" لبيك " فقد تم كلام الملبي على قوله: " لبيك" ، ومعناه : إني لبيتك لا لعلة ولا لفعل فعلته من الجميل ، بل لحب الإقامة على طاعتك ، لا لسبب ولا طلب مجازاة ، بل ابتداء : " إن الحمد والنعمة لك"، أما إذا فتح صارت " أَنَّ " التي للعلة ، فيكون المعنى: لبيك لأجل عطية

---

(١) معاني النحو ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢.

(٢) ينظر : معالم السنن ٢ / ١٤٩.

(٣) ينظر اختيار ثعلب في: الزاهر في معان كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١ / ١٠٢ ، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب لابن بطال ١ / ١٩١ .

(٤) أي : لبيك لأن الحمد والنعمة لك . ينظر : النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب لابن بطال ١ / ١٩١.

(٥) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن إبراهيم الحافظ الأنصاري القرطبي ١٠/ ٣٨ ، ويراجع : الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١ / ١٠٢ .

أو دفع بلية ، فصارت التلبية في مقابلة شيء لا مجردة ، ومعنى الكسر مجرد – لأنه تعالى هو المحمود على كل حال، يستحق الحمد لنفسه وذاته[١].

الخلاصة

ومما سبق تبين أن قوله : (إنَّ الحمد والنعمة لك) يجوز في همزة " إنّ" الكسر والفتح، والكسر هو المختار عند ثعلب وعند أهل العلم بالعربية وعند أبي حنيفة ووافقهم في ذلك : الإمام الخطابي وعبر عنه بـ "الأجود" فقال :(قوله "إن الحمد والنعمة لك " فيه وجهان كسر" إنَّ " وفتحها ، وأجودهما : الكسر)[٢] .

وإنما كان هو الكسر هو المختار أو الأجود على أنه تعليل مستأنف ؛ ولأن معناه : إن الحمد والنعمة لك على كل حال.

---

(١) بنظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب لابن بطال ١ / ١٩١ ، ويراجع : الاستذكار لابن عبد البر ٤ / ٤٤.

(٢) ينظر: معالم السنن ٢ /١٤٩.

المبحث الرابع في : (ظَنَّ وأخواتها)، وفيه مسألة :

مجيء " الظن " بمعنى :" الحسبان واليقين " .

قال الإمام الخطابي: (قوله : " فظننا أنه لم يجد عليهما " [١] يريد : علمنا ، فالظن الأول : حسبان ، والآخر : علم ويقين ، والعرب تجعل الظن مرة : حسبانا ، ومرة : علما ويقينا ؛ لاتصال طرفيه بهما ، فمبدأ العلم : ظنَّ ، وآخره : يقين ، قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٤٦] معناه : يوقنون)[٢].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بمجيء " الظن " بمعنى : الحسبان و اليقين ؛ واستشهد[٣] بالآية الكريمة السابقة لمجيء " الظن" بمعنى : العلم واليقين ، ولم يستشهد لمجيء " الظن" بمعنى : الحسبان من القرآن الكريم [٤] .

---

(١) جزء من الحديث المروي عن أنس (أن أسيد بن حضير ، وعباد بن بشر أتيا النبي – صلى الله عليه وسلم، فسألاه أن يأذن لهما في وطء النساء في المحيض خلافا لليهود، فتمعّر وجه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى ظننا أنه قد وجد عليهما ، قال : فخرجا واستقبلتهما هدية من لبن إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فبعث في آثارهما، فسقاهما فظننا أنه لم يجد عليهما) والحديث إسناده صحيح ، وهو في سنن أبي داود ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ كتاب الطهارة ، باب : في مؤاكلة الحائض ، وصحيح مسلم (٣٠٢) ، وسنن الترمذي (٣٢١٨)، و كما أخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٧) ، و(١٠٩٧٠) ، وابن ماجه (٦٤٤) ، والإمام أحمد في مسنده (١٢٣٥٤) ، و (١٣٥٧٦) . وللحديث رواية أخرى في كتاب النكاح ، باب ، اتيان الحائض . ينظر : سنن أبي داود ٣ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ومعالم السنن ٣ / ١٩٦.

(٢) معالم السنن ١ / ٧١.

(٣) استشهد الإمام الخطابي في موضع آخر لمجئ الظن بمعنى : الحسبان واليقين ببيت للدريد بن الصمة فقال : (و " الظن " يكون بمعنين ؛ أحدهما : الحسبان ، الآخر بمعنى : اليقين ، فكان اللفظ الأول منصرفا إلى : الحسبان ، والآخر إلى : العلم وزوال الشك كقول دريد بن الصمة:

فَقُلْتُ لهُم ظُنُّوا بِألفَيْ مُدَجَّج ∴ سَراتُهُمُ فِي الفَارِسِي المُسَرَّدِ). ينظر : معالم السنن ٣ / ١٩٦.

(٤) اكتفى الإمام الخطابي لمجيء الظن بمعنى : " الحسبان " بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور في الحاشية رقم (١) : (فتمعر وجهه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى ظننا أنه قد وجد عليهما) .

الدراسة والتحليل

الفعل (ظَنَّ)[١] من الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما مفعولين ، وأفعال هذا الباب نوعان : أحدهما : أفعال القلوب، والآخر : أفعال التحويل ، وأفعال القلوب تنقسم أربعة أقسام منها : ما يفيد اليقين أو الرجحان والغالب كونه للرجحان، وله ثلاثة أفعال هي: (ظن ، وحسب ، وخال) ، وأخص بالدراسة هنا الفعل : " ظن "

وتستعمل (ظَنَّ) على ثلاثة أوجه ذكرها أبو البركات الأنباري فقال :

(أما ظننت فتستعمل على ثلاثة أوجه : **أحدها**: بمعنى الظن ، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر ، **والثاني** بمعنى اليقين ، قال سبحانه : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦]، وقال تعالى : ﴿ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَٰقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] ، وقال الشاعر :

فَقُلْتُ لهُم: ظُنُّوا بِألفَىْ مُدَجَّج ∴ سَراتُهُمُ فِي الفَارِسِي المُسَرَّدِ [٢]

---

(١) عرف الشريف الجرجاني : الظن بأنه : (الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، ويستعمل في اليقين والشك . وقيل : (الظن : أحد طرفي الشك بصفة الرجحان) . ينظر : التعريفات صـ١٠٣ وعرفه أبو البقاء الكفوي بأنه : (التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم) . ينظر : الكليات ١ / ٥٩٣ ، ويراجع : تاج العروس ٩ / ٢١٧ (ظنن) .

(٢) البيت من الطويل وهو لدريد في ديوانه صـ٤٧، و المحتسب ٢ / ٤٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي صـ٨١٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٨، ولسان العرب ١٣ / ٢٧٢ (ظنن) ، والبحر المحيط ٥ / ١١٠ ، وتمهيد القواعد ٣ / ١٤٦٤.

وهذان يتعديان إلى مفعولين، والثالث بمعنى التهمة [١] كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] في قراءة من قرأ بالظاء[٢] – أي : بمتهم ، وهذا يتعدى إلى مفعول واحد) [٣]

والاستعمالان: الأول والثاني هما أصل المسألة.

قال ابن مالك في التسهيل: (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ... فتنصبهما مفعولين ... وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظن أو يقين[٤] أو كلاهما ...)[٥].

وقال في شرحه: (ومن النوع الثالث: " ظن وحسب وخال"، واستعمالها في غير متيقن مشهور كقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية : ٣٢]

---

(١) قال سيبويه: (وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، إذا قال : مَنْ تظن ، أي : مَنْ تتهم ؟ فتقول: ظننت زيدا ، كأنه قال : اتهمت زيدا ، وعلى هذا قيل : ظنين ، أي : متهم ، ولم يجعلوا ذلك في حسبت وخلت وأرى) . ينظر : الكتاب ١ / ١٢٦ ، ويراجع في هذا المعنى : شرح المفصل ٧ / ٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨١ ، والارتشاف ٤ / ٢١٠١ ، والمساعد ١ / ٣٥٩، والهمع ١ / ٤٨١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٩.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي . ينظر : التيسير للداني صـ٢٢٠ ، وإعراب القرآن للعكبري ٢ / ٢٨٢ ، والإتحاف صـ٤٣٤ .

(٣) ينظر: أسرار العربية صـ٩٦ ، ٩٧.

(٤) قال السيرافي : (لا يستعمل " الظن " بمعنى العلم إلا في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس لها : لا يقال ظننت الحائط مبنيا ، وأنت تشاهده) . ينظر : قول السيرافي في : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي صـ١٠٩ ، وجاء في لسان العرب أنه جاء في المحكم : (أن " الظن " شك ويقين ، إلا أنه ليس بيقين عيان ، إنما هو يقين تدبر ، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم) . ينظر : اللسان ١٣ / ٢٧٢ (ظنن).

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٧٠ .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [المجادلة : ١٨] ... وتستعمل " ظن " في المتيقن كثيرا ، كقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦])[١].

وذكر الرضي أنها للظن في الظاهر. مع احتماله في بعض المواضع لليقين [٢].

وذكر أبو حيان أنها تفيد الظن أو اليقين ، والمشهور استعمالها في غير المتيقن ، وهو ترجيح أحد الجائزين ، وقالوا : أنها تستعمل في المتيقن ، ومنه قوله ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦][٣].

وذكر ابن عقيل [٤] أنها تستعمل في غير المتيقن وهذا هو المشهور فيها ، واستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية : ٣٢] ، أما استعمالها في المتيقن فهو كثير فيها كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة : ٤٦] وهو مذهب ابن مالك [٥] قبله .

وخالفهم ابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري[٦] فجعل كونها للرجحان– أي غير المتيقن –هو الغالب والكثير فيها، قال ابن هشام:(وما يتعدى لاثنين وهو المراد وينقسم أربعة أقسام: ... الرابع: ما يرد بهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخال كقوله : * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحربِ صَالِيَا * [٧]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٠ .
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٥١ .
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٠٠ .
(٤) ينظر: المساعد ١ / ٣٥٩ ، ويراجع : تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣ / ١٤٧٠ ، ١٤٧١ .
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٨٠ .
(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٤٨/١ .
(٧) صدر بيت من الطويل وعجزه : * فَعَرَّدتْ فيمَنْ كان عنها مُعَرِّدا * وعرّدت أي : هربت .
وقائله مجهول وهو في : شرح التسهيل لا بن مالك ٢ / ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٨٣٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٤٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٩ .

وكقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦]) [١]

وصرح الأشموني أن استعمال " ظن" بمعنى اليقين قليل فقال : (و " ظن" بمعنى: الرجحان كقوله :

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الحربِ صَالِيَا ∴ .....

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦])[٢] .

وزعم أبو بكر العبدري[٣] أن " الظن " بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا معوّل عليه وتأول ما أوهم ظاهره ورود ذلك [٤] ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ؛ لأن المؤمنين حتى الصديقين مازالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم[٥].

هذه آراء النحويين في ورود " الظن " بمعنى : الحسبان واليقين ، فمنهم من قال أن استعماله مشهور في غير المتيقن، كابن مالك ، وأبي حيان ، وابن عقيل

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٣٠ ـ ٢٤ ، ٤٣ .

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٢٩ .

(٣) هو محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري ، القرطبي ، أبو بكر ، من قرطبة ، روى عن ابن العربي ، كان متقدما في علم اللغة ، عالم بالقراءات والأدب والشعر ، له مؤلفات كثيرة منها : شرح المقامات الحررية ، وشرح أبيات الإيضاح للفارسي ، وشرح الجمل ، ونقع الغلل وغيرها ، توفى ٥٦٧هـ . ينظر ترجمته في : الأعلام للزركلي ٦ / ٢٣١ ، ويراجع في ترجمته بغية الوعاة ١ / ٢٥٤ ، والمغرب في حلى المغرب صـ١١١ ، والتكملة لابن الأبار صـ٢٢٩ ، ورأيه مذكور في : الارتشاف ٤ / ٢١٠٠ ، والهمع ١ / ٤٨١.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ٢١٠٠ ، والهمع ١ / ٤٨١.

(٥) ينظر: الهمع ١ / ٤٨ .

وكثير في المتيقن كابن مالك ، وابن عقيل . ومنهم من قال أن الغالب أن تكون للرجحان كابن هشام، والشيخ خالد الأزهري ، ومنهم من قال أن استعمالها في اليقين قليل كالأشموني.

ومنهم من قال بأن استعمالها بمعنى العلم غير مشهور كأبي بكر العبدري .

وقد ذكر الإمام الخطابي أن (الظن) يستعمل بمعنى : "الحسبان" كما في قوله – صلى الله عليه وسلم– في الحديث المذكور : (حتى ظننا أنه قد وجد عليهما) ، واستعمله بمعنى : " العلم واليقين " في قوله – صلى الله عليه وسلم – : (فبعث في آثارهما ، فسقاهما فظننا أنه لم يجد عليهما) [١] وقد علل لذلك بأن العرب تجعل الظن مرة : حسبانا ، ومرة : يقينا ؛ لاتصال طرفيه بهما ، لأن مبدأ العلم : ظن ، وآخره يقين ، وقد استشهد لمجيء " الظن " بمعنى اليقين بقوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦]) وبقول الشاعر:

فَقُلْتُ لهُم : ظُنُّوا بِألفَىْ مُدَجَّج ∴ سَراتُهُمُ فِي الفَارِسِي المُسَرَّدِ [٢]

واستعمال الإمام الخطابي للظن بمعنى : " الحسبان " واليقين " مسبوق فيه بأبي عبيدة ، وابن قتيبة [٣] ، والزجاج [٤] ، والسيرافي .

قال أبو عبيدة عند قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة : ٤٦] معناها: يوقنون فالظن على وجهين ، يقين وشك ، قال دريد بن الصمة :

فَقُلْتُ لهُم : ظُنُّوا بِألفَىْ مُدَجَّج ∴ ..... ظنوا أي : أيقنوا)[٥]

---

(١) ينظر: معالم السنن ١ / ٧١.
(٢) ينظر: المرجع السابق ٣ / ١٩٦.
(٣) ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة ١ / ٤٨.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٣١.
(٥) ينظر: مجاز القرآن ١ / ٣٩ ، ٤٠.

وقال السيرافي : (فأما " ظننت وحسبت وخلت " فمعناها واحد ، وهو أن تتصور الشيء من غير استثبات ولا دليل عليه ... وقد يكون بمعنى العلم وذكر الآية السابقة ، وإنما يقع الظن بمعنى العلم في كل ما لم تدركه الحواس ، وعلم من طريق الاستدلال ، فإذا قلت : ظننت الحائط مبنيا ، وأنت قد شاهدته لم يجز ذلك)[١]

الخلاصة

وبعد عرض الآراء السابقة أقول : لا مانع من ورود " الظن " بمعنى : الحسبان مرة ، وبمعنى اليقين مرة أخرى سواء قيل : بشهرة استعماله أو غلبته في غير المتيقن أي: في الحسبان، وسواء قيل: بكثرته،أو قلته، أو عدم شهرته في المتيقن، وذلك لورود المعنين في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب.

وعليه فما قاله الإمام الخطابي قول سديد، فمجيء الظن بمعنى: " الحسبان "، وكذا بمعنى : " اليقين " فذلك لاتصال طرفيه بهما ، فمبدأ العلم : " ظن " ، وآخره : " يقين " [٢] ، ولا داعي للتكلف والقول بتأويل الآيات القرآنية التي جاء فيها " الظن " بمعنى : " العلم واليقين " ، وقد يكون استشهاده في أكثر من موضع لمجيء " الظن بمعنى : " اليقين " يفيد كثرته عنده وهو ابن مالك وابن عقيل بعده.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ويراجع : ١ / ٢٨٢.

(٢) ينظر: معالم السنن ١ / ٧١.

المبحث الخامس في : (المفعول المطلق) ، وفيه مسألة :

من المصادر المضافة المنصوبة بإضمار الفعل المتروك إظهاره : (غُفْرَانَك) .

بعد الحديث المروي عن السيدة عائشة : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا خرج من الغائط قال : غُفْرَانَك)[١].

علق الإمام الخطابي فقال: (الغفران : مصدر كالمغفرة ، وإنما نصبه بإضمار الطلب والمسألة ، كأنه يقول : اللهم إني أسألك غفرانك ، كما تقول : اللهم عفوك ورحمتك ، تريد : هب لي عفوك ورحمتك)[٢].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بأن لفظ : (غفرانك) في الحديث الشريف منصوب بإضمار الطلب والمسألة ، والتقدير : اللهم إني أسألك غفرانك ، كما تقول : اللهم عفوك ورحمتك، تريد : هب لي عفوك ورحمتك، أي : هو منصوب عنده بإضمار الفعل : : (أسألك) .

الدراسة والتحليل

لفظ (غفرانك) من المصادر غير المتصرفة، الملازمة للإضافة، مع عدم ظهور فعلها الناصب لها، والمقصود بعدم التصرف هنا: أن هذه المصادر لا تأتي إلا منصوبه، فلا يدخلها رفع ولا جر، ولا ألف ولام كما تدخل على غيره من المصادر، كالسقي والرعي[٣].

---

(١) الحديث إسناده حسن ، وأخرجه أبو داود في كتاب الطهارة (٣٠) ، وكذلك الترمذي في كتاب : الطهارة (٧)، والنسائي في الكبرى (٩٨٢٤) ، وابن ماجه (٣٠٠) ، والإمام أحمد في مسنده (٢٥٢٢٠)، وابن حبان في صحيحه (١٤٤٤).

(٢) معالم السنن ١ / ٢٠.

(٣) شرح المفصل ١ / ١١٩ ، ١٢٠.

– وقد أشار سيبويه إلى مثل هذه الأنواع من المصادر المضافة النائبة عن أفعالها فقال:

(هذا باب – أيضا – من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره – ولكنها مصادر وضعت موضعا واحد لا تتصرف في الكلام وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه ... كأنه حيث قال سبحان الله ، قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ؛ لأن معنى " الريحان " : الرزق ، فنصب هذا على : أسبح الله تسبيحا، وأسترزق الله استرزاقا ... وخزل الفعل ههنا ؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله : أسبحك ، وأسترزقك ... ونظير " سبحان الله " في البناء من المصادر ، والمجرى لا في المعنى : " غفران " ؛ لأن بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا)[١].

ونص سيبويه صريح في أن لفظ (غفرانك) من المصادر المضافة غير المتصرفة، المنصوبة بإضمار الفعل المتروك إظهاره قياسا على : " سبحان الله "، و" معاذ الله ".

– وقد ذكر الإمام الخطابي أن لفظ : (غفرانك) منصوب بإضمار الطلب والمسألة كأنه يقول : اللهم إني أسألك غفرانك أي : هو منصوب بإضمار فعل تقديره : (أسألك) ، وبذلك يكون وافق سيبويه في أن مثل هذه المصادر منصوبة بفعل متروك إظهاره .

لكن هل يجب إضمار ناصبه أم يجوز [٢] ؟

---

(١) الكتاب ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٦٧.

اضطرب كلام ابن عصفور في ذلك لفظ : (غفرانك) فمرة قال هي منصوبة بفعل لا يجوز إظهاره ، وعدها مع : " سبحان الله " [١] ، ومرة قال : إنما هي منصوبة بفعل يجوز إظهاره [٢].

وعلل ناظر الجيش لذلك قائلا : (فيمكن أنه يقال : إنما أجاز الأمرين باعتبارين ، فحيث جعله مصدرا أوجب حذف العامل ، وحيث جعله مفعولا به أجاز إظهاره)[٣].

وجعله ابن مالك تبعا للزجاجي[٤] فيما هو بدل من اللفظ بالفعل ، وذكر ابن مالك أن العامل فيه محذوف وجوبا فقال : (والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في طلب منه مضاف نحو : غفرانك)[٥] ولم يذكر ابن مالك الفعل الناصب له ما هو ؟

* واختلفوا في الفعل الناصب لـ (غفرانك) أهو بمعنى: الطلب أم هو بمعنى: الخبر؟

---

(١) ينظر: المقرب صـ٢١٥ باب " المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢ / ٣٣٩ رسالة بجامعة القاهرة ، ويراجع رأي ابن عصفور في: التذييل والتكميل ٧ / ١٩١، وتمهيد القواعد ٤ / ١٨٥٠ ، والهمع ٢ / ٨٩.

(٣) تمهيد القواعد ٤ / ١٨٥٠.

(٤) ينظر : رأي الزجاجي في : التذييل والتكميل ٧ / ١٩١.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ١٨٦.

وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ٢٧٢: (وإنما وجب حذف الفعل .... لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ، ويتصلان به ، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد أي : الفعل في نحو : ..... معاذ الله وسبحان الله).

١- ذهب الخليل[١] ، والأخفش ، والزجاج في أحد قوليه [٢]، ونسبه السجاوندي [٣] إلى سيبويه إلى أن التقدير: اغفر غفرانك ، وعلى هذا التقدير تكون الجملة طلبية.

قال الأخفش : (قال تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] جعله بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : اغفر غفرانك ربنا، ومثله : سبحانك إنما هو: تسبيحك أي : نسبحك تسبيحك وهو البراءة والتنزيه)[٤]

وقال الزجاج : ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] أي : اغفر غفرانك ، وفُعْلان من أسماء المصادر نحو : السُّلوان والكُفْران)[٥] .

٢- وذهب الزمخشري إلى أن " غفرانك " منصوب بإضمار فعله ، يقال : غفرانك لا كفرانك ، أي : نستغفرك ولا نكفرك [٦]. وعلى هذا التقدير تكون الجملة خبرية .

٣- وذهب بعض النحاة ومنهم: الزجاجي إلى أنه منصوب على المفعول به أي: نطلب أو نسأل غفرانك قال الزجاجي : (ويجوز أن يكون معناه : نسألك غفرانك ،

---

(١) ينظر: الجمل في النحو صـ٨٧ ، ٨٨.

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي صـ٢٢.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي الحنفي المتوفي في حدود سنة ٦٠٠هـ وقيل : سنة ٧٠٠هـ من تصانيفه : تجنيس في الحساب ، وعين المعاني في تفسير السبع المثاني ، وكتاب : الوقف والابتداء وغيرها . ينظر ترجمته في : هدية العارفين ٢ / ١٠٦ – ويراجع نسبة السجاوندى إلى سيبويه في : التذييل والتكميل ٧ / ١٩٢ ، والبحر المحيط ٢ / ٧٥٩ . وهمع الهوامع ٢ / ٨٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٣٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٦٩، ويراجع قول الزجاج في: التذييل والتكميل ٧ / ١٩٢، والارتشاف ٣/ ١٣٦٧ ، والهمع ٢ / ٨٩ .

(٦) ينظر: تفسير الكشاف ١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ويراجع قوله في : التذييل والتكميل ٧ / ١٩٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٦٧ ، والهمع ٢/ ٨٩ .

ونأبى كفرانك)[١] ، وتبعه في ذلك الإمام الخطابي حينما قال : (الغفران مصدر كالمغفرة ، وإنما نصبه بإضمار الطلب والمسألة كأنه يقول : اللهم إني أسألك غفرانك كما تقول : اللهم عفوك ورحمتك تريد : هب لي عفوك ورحمتك)[٢] ، والمقصود بالطلب عنده هو : الدعاء . ونقله عنه الإمام النووى[٣]، وجعله الأجود ، وذكر أنه اختيار الإمام الخطابي[٤].

قال ناظر الجيش : (وأجاز بعضهم أن ينتصب على المفعول به أي : نسأل غفرانك، وهو غير ظاهر ، لأنه لو كان مفعولا به لم يكن حذف عامله واجبا)[٥].

٤- وجوز بعضهم فيه : الرفع على الابتداء ، أو إضمار الخبر أي غفرانُك ربنا [٦] ، أو : غفرانُك بغيتنا [٧] ، أو: غفرانُك مطلوبنا[٨] .

- هذه جملة الآراء في الفعل الناصب لـ (غفرانك)، وهل معناه : الطلب أو : معناه الخبر، أو هو منصوب على المفعول به ، أو هو مرفوع على الابتداء أو إضمار الخبر ، وعلى كل هذه الآراء نجد المعنى واضحا ، لا يفسده شيء .

---

(١) ينظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي صـ٢٢، ويراجع: التذييل والتكميل ٧/ ١٩٢، وتمهيد القواعد ٤ / ١٨٥٠، والهمع ٢ / ٨٩ .

(٢) ينظر: معالم السنن ١ / ٢٠ ، كما ذكره الإمام الخطابي في كتابه : شأن الدعاء ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي ٢ / ٦٣ .

(٤) ينظر: المجموع شرح المهذب للإمام النووي ٢ / ٧٦ .

(٥) تمهيد القواعد ٤ / ١٨٥٠ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ١٨٨ وجاء فيه (قوله : ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] مصدر وقع في موضع أمر فنصب .... ولو قيل : غفرانُك ربنا لجاز)

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٧ / ١٩٢ ، والبحر المحيط ٧ / ١٩٢.

(٨) ينظر: الهمع ٢ / ٩٠.

الخلاصة

تبين مما سبق أن الإمام الخطابي جعل لفظ (غفرانك) منصوب بإضمار الطلب والمسألة ، ويقصد بالطلب : الدعاء في " اللهم " وبالمسألة قوله : (أسألك) ، حيث صرحا بهما في قوله: " اللهم إني أسألك غفرانك " ، وقد وافق سيبويه في أنه منصوب بفعل متروك إظهاره، دون تصريح بوجوب إضمار ، أو جوازه ، وإذا كان الناصب للفظ (غفرانك) هو: (أسألك) فيكون مفعول به لفعل محذوف وقد سبقه في ذلك: أبو القاسم الزجاجي.

وهناك من تبع الإمام الخطابي وهو: الإمام النووى [١]، بل وجعله الأجود، وأشار إلى اختيار الإمام الخطابي لهذا الوجه.

(١) ينظر: المجموع شرح المهذب ٢ / ٧٦.

المبحث السادس في : (حروف الجر) وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : مجيء (مِنْ) بمعنى : "اللام " .

قال الإمام الخطابي: (قوله: " الرهن من صاحبه " معناه : الرهن لصاحبه ، والعرب تضع: "مِنْ" موضع: " اللام " قال الشاعر:

أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا ∴ أبجنْبِ الشّقِيقِ خَلَا قِفَارا ؟ (١)

وكقول زهير: * أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ*(٢))(١)

---

(١) البيت من المتقارب وهو لعوف بن عطية بن الخرع التيمي في آمالي المرتضى ١ / ٦١٥ ، ومنتهى الطلب من أشعار العرب لمحمد بن المبارك ١ / ٣٤ ، ومعجم البلدان ٣ / ٣٥٦ ، وبلا نسبة في الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي لأبي منصور الأزهري ١ / ١٤٩ ، وتهذيب اللغة ١٥ / ٣٤٠ ، وجمهرة اللغة ٣ / ١٣١٣ ، والنظم المستعذب في تفسير ألفاظ المهذب لابن بطال ١/ ٢٦٤ ، ولسان العرب ١٣ / ٤٢٢ (منن) ، وتاج العروس ٢٦/ ٢١٦ (من) ، ويروى : أمن آل مى عرفت الديارا ∴ بحيث الشقيق خلاء قفارا

والشقيق : ماء لبنى أسيد بن عمرو بن تميم . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٣٥٦ والرواية فيه : * أَمِنْ آل سَلْمى ...* .

(٢) صدر بيت من الطويل وعجزه : * بِحَوْمَانَةِ الدَّرَّاجِ فالمتَثَلَّم *

وهو في ديوان زهير صـ٤ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي الخطاب القرشي ١ / ١٥٣ ، والكامل ٢ / ٦٩ ، ، والأضداد لابن الأنباري ١/ ٣٧٢، والعقد الفريد ٦ / ١١٨، ٧ /٢١ وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٤١، وآمالي المرتضى ١ / ٦١٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ١ / ٩ ، ومعجم ما استعجم للبكرى ٤ / ١١٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٣٢٥ (حومل) ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٦ ، واللسان ٢ / ٢٧٠ (درج) ، و ١٢ / ٧٩ (ثلم)، و ١٣ / ١٢٨ (حمن)، والمقاصد النحوية ٣ / ١١٥٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، وتاج العروس ٥ / ٥٥٥ (درج) ، وبلا نسبة في شرح ديوان المتنبي للواحدى ١ / ٩٥ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم ١ / ٤٨ ، وتفسير القرطبي ٣ / ٤١٢ . اللغة : وأم أوْفى : كنية امرأة ←←←

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بمجيء (مِنْ) بمعنى : " اللامَ" ، كما في قوله : " الرهن من صاحبه " أي : لصاحبه ، واستشهد لذلك ببيتين من الشعر العربي الفصيح .

الدراسة والتحليل

تأتي (مِنْ) الجارة للاسم لعدة معان ، حيث ذكر ابن هشام الأنصاري [٢] لها خمسة عشر وجها :

أحدها: ابتداء الغاية . وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان نحو : ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] ، وفي الزمان كقوله تعالى : ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨] وغيرها من المعاني [٣] المذكورة في كتب النحو.

→→→

الشاعر، والدمنة : ما اسود من بعرٍ ورماد ، والحومانة : الأرض الغليظة أو : القطعة من الرمل ، وحومانة الدرّاج ، والمتلّثم : موضعان – أي : ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول ، ولو كان لها أثر يستبان لكان ما تبيّن من أثرها كلاما لها. ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٧ .

(١) معالم السنن ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب صـ٤١٩ ،٤٢٠ .

(٣) ينظر في هذه المعاني : الأزهية للهروي صـ٢٢٤ وما بعدها ، والتسهيل صـ١٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٣٣ وما بعدها ، و شرح الكافية للشافية ٢ /٧٩٦ وما بعدها ، ورصف المباني صـ ٣٢٢ وما بعدها ، والارتشاف ٤ / ١٧٢٠ ، والجني الداني صـ٣٠٨ وأوضح المسالك ٣ / ٢١ وما بعدها ، والهمع ٢/ ٢٧ وما بعدها ، والمساعد ٢٤٦ وما بعدها ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧ .

ومن معاني (مِنْ) أن تأتي بمعنى : " اللام " ، وقد ذكر الإمام الخطابي هذا المعنى ، واستشهد له بقوله : " الرهن من صاحبه " أي : لصاحبه ، كما استشهد له ببيتين من الشعر ؛ الأول هو قول الشاعر :

أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا ∴ أبجنْبِ الشّقِيقِ خَلَا قِفَارا ؟

أراد : ألآل ليلى عرفت الديار ؟

والبيت الآخر هو قول زهير: * أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ*

أراد : ألأم أوفى ...؟

وبالرجوع إلى كتب اللغة والنحو ، وجدت أن الإمام الخطابي جاء مسبوقا في هذا المعنى بأبي منصور الأزهري الذي ذكر هذا المعنى في كتابه : " الزاهر فقال : (وقوله : " الرهن ممن رهنه " ... فائدته : أن ملك الرهن لمن رهنه ؛ لأن الشيء إذا كان منه فهو : له ، و " من " هاهنا بمعنى :" لام الملك " كقول الشاعر :

أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا ∴ .....

أراد : آلآل ليلى عرفت الديارا ؟)[1] فجعل اللام هي : لام الملك .

وذكره أيضا في كتابه : " تهذيب اللغة " ، لكن جعل " اللام " هي : " اللام الزائدة " فقال:

(وتكون "من" بمعنى : " اللام الزائدة " ، قال الشاعر: * أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا *

أراد : ألآل ليلى؟)[2]

---

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ١ / ١٤٩.

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٣٤٠ (باب النون والميم)

وهناك من العلماء من ذكر مجيء " مِنْ" بمعنى " اللام" بعدهما مستشهدا بالبيت الأول[١] كـ ابن بطال[٢]، وابن منظور[٣]، والزبيدي[٤]

وجعله الشريف المرتضى العلوى[٥] من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير عنده : (من ناحية آل ليلى) .

ونقل الإمام القرطبي[٦] عن الخطابي هذا المعنى[٧] في تفسيره ، واستشهد بقول الشاعر :

* أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ*

لكن أبا زكريا التبريزي جعل (مِنْ) في البيت السابق للتبعيض فقال :

(قال زهير : * أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ*

التقدير : أمن دمن أم أوفى دمنة ؛ لأن " من " هاهنا : للتبعيض ، فأخرج الدمنة من الدمن)[٨]

---

(١) أي قول الشاعر: أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا ؟

(٢) ينظر: النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب ١ / ٢٦٤ .

(٣) ينظر: لسان العرب ١٣ / ٤٢٢ (منن)

(٤) ينظر: تاج العروس ٣٦/ ٢١٦ (من) – وذكر هذا المعنى أيضا د. أحمد رضا في كتابه : معجم متن اللغة [موسوعة لغوية حديثة] ٥ / ٣٥٥ (م) .

(٥) ينظر: آمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ١ / ٦١٥ – وفي جمهرة ابن دريد ٣ / ١٣١٣ أنه من قبيل : الاختصار في الكلام فقال عند قول الشاعر : * أَمِنْ آلِ لَيْلَى عَرَفْتَ الدِّيَارا *: (يقول : إنه في ناحية آل مي فاختصر هذا الكلام ، وقال : آل مي) .

(٦) ينظر: تفسير القرطبي ٣ / ٤١٢ ، ويراجع : جامع لطائف التفسير لعبد الرحمن بن محمد القماش ١٠ / ٢٢٨ .

(٧) أي: مجيء " مِنْ " بمعنى : " اللام ".

(٨) ينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي ١ / ١٠٢٠.

ومما سبق تبين أن (من) تأتي بمعنى : " اللام " كما قال الإمام الخطابي ، وسبقه في ذلك : الإمام أبو منصور الأزهري ، وذكر هذا المعنى أيضا : ابن بطال ، وابن منظور ، والزبيدي لكن الشريف المرتضى العلوى جعله من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجعل أبو زكريا التبريزي (مِنْ) للتبعيض وليست بمعنى : " اللام "

الخلاصة

والذي أراه أن ردَّ (مِنْ) إلى معناها الغالب عليها وهو : ابتداء الغاية [١] في الحديث . وغيره من الشواهد الشعرية كما هو مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا على حروف الجزم ، وأحرف النصب[٢]، ويبقون الحرف على موضوعه الأول [٣] هو الأحرى بالقبول ، منعا للبس، والتكلف في التقدير، لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجر عبارة : (فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)[٤].

(١) ينظر: شرح المفصل ٨٠ / ١٠ ، ومغني اللبيب صـ٤١٩.
(٢) ينظر: حاشية (٢) من الأصول في النحو لابن السراج ١ / ٤١٤.
(٣) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني صـ٤٦.
(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٢١٧.

المسألة الثانية : من معاني اللام الجارة :

" التمليك ، والتعليل " .

قال الإمام الخطابي: (قلت قوله : " سهما له " اللام في هذه الإضافة : لام التمليك ، وقوله : " وسهمين لفرسة " عطف على الكلام الأول ، إلا أن اللام فيه لام التسبيب)[١].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بأن اللام في قوله : (سهمًا له) هي لام: " التمليك " ، أما اللام في قوله : (سهمين لفرسه) هي لام : " التسبيب " أي : التعليل .

الدراسة والتحليل :

١- مجيء اللام للتمليك

تأتي اللام المفردة الجارة في كلام العرب على عدة معان ، وهي عند أبي القاسم الزجاجي[٢] إحدى وثلاثون لاما ، وذكر لها المرادى [٣] ثلاثين معنى ، وذكر لها ابن هشام [٤] اثنين وعشرين معنى . ومن هذه المعاني : (التمليك)[٥].

والتمليك لغة : تقول: امتلك الشيء أي : ملكه ملكا بمعنى : حازه ، وانفرد بالتصرف فيه [٦].

---

(١) معالم السنن ٢ / ٢٦٧.
(٢) ينظر: كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي صـ٢١ وما بعدها.
(٣) ينظر: الجني الداني صـ٩٦ وما بعدها.
(٤) ينظر: مغني اللبيب صـ٢٧٥ وما بعدها.
(٥) سماه بعض النحويين كابن عصفور ، والأشموني بـ (التملك) . ينظر : المقرب صـ ٢٧٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٣٢٢ .
(٦) ينظر: المعجم الوسيط صـ٨٨٦ . – ولام التمليك هي الداخلة على المملك بعد ما يفيد تمليكا، كالهبة ، والمنحة ، والصدقة نحو : وهبت لزيد دينارا . ينظر : الجر علم الأسماء (الجر بالحرف) د / عبد النعيم على محمد صـ١٦١ .

واصطلاحا: ثبوت المِلك[١] أي: نقل الملك مِنْ يد مَنْ هو له إلى غيره [٢]، كالهبة، والمنحة والصدقة. وذكر الإمام الخطابي أن اللام في قوله : (سهمًا له) هي : لام التمليك ، وقد سبقه في القول بهذا المعنى : الإمام الشافعي [٣] المتوفي سنة ٢٠٤هـ .

إذن يعد الإمام الشافعي من أوائل الذين استعملوا هذا المعنى بنصه، وإن لم يكن أولهم وتبعه في ذلك الإمام الخطابي .

وهناك من النحويين مَنْ ذكر هذا المعنى كـ ابن مالك، وأبي حيان[٤]، والمرادى[٥]، وابن هشام[٦]،

وابن عقيل [٧] ، وناظر الجيش [٨]، والشيخ خالد الأزهري[٩]، والسيوطي[١٠].

وقال ابن مالك : (لام التمليك نحو : وهبت لزيد دينارا)[١١] .

ومعنى : وهبت لزيد ديناراً : ملكته إياه ، وملكت الدنيا زيداً .

---

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندى ١ / ٢٣٥.

(٢) ينظر: المسالك في شرح موطأ الإمام مالك لأبي بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المتوفى سنة ٥٤٣ ، ٥٥٧/٥.

(٣) ينظر قول الشافعي في: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم المتوفي سنة ٣٢٧هـ ٥٠٠/١٢، وتفسير القرطبي ٨ / ١٦٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٠٧.

(٥) ينظر: الجني الداني صـ٩٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب صـ ٢٧٥.

(٧) ينظر: المساعد ٢ /٢٥٦.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٢٤ ، ٢٩٢٨.

(٩) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٢.

(١٠) ينظر: الهمع ٢ / ٣٦٦ .

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٤، ويراجع : التسهيل صـ١٤٥.

فالتمليك ليس مستفادا من " اللام" بقدر ما هو مستفاد من الفعل المصاحب له.

قال ناظر الجيش : (وإذا قلت : وهبت لزيد ديناراً ، فالمعنى : خصصت زيداً بهبة الدينار ، والتمليك إنما فهم من قولك : " و هبت" ، لا من " اللام ")[١].

وقال الصبان : (قوله : " وهبت لزيد ديناراً فيه ": أن التمليك مستفاد من الفعل، لا من : " اللام" بدليل أنك لو أسقطت " اللام " وقلت : " وهبت زيداً ديناراً "، كان الكلام صحيحا دالا على التمليك، ولو مثّل بـ " جعلت لزيد ديناراً لكان أحسن)[٢].

إذن فـ اللام في قوله : " سهما له " هي لام التمليك فإذا أعطى الفارس ثلاثة أسهم كان له سهم منها ، وقد نُقل هذا السهم مِن يد مَنْ هو له إلى غيره وهو الفارس ، فتحقق معنى : التمليك هنا .

٢- مجيء اللام للتعليل أو التسبيب

من معاني اللام أيضا: التعليل ، وقد أطلق عليه الإمام الخطابي : (التسبيب)، ولم أجد من استعمل هذا المصطلح قبله ، ولا بعده ، بل عبر العلماء بمعنى (التعليل) ومعناه : أن يكون ما بعدها علة لما قبلها أي : علة للحكم الذي قبلها ، وسببا له فيكون ما قبلها مقصودا لحصول ما بعدها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤] [٣] وهي التي تكون بمعنى : " من أجل"[٤].

---

(١) تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٢٨ ، ٢٩٢٩.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢ /٣٢٢.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٢ / ١٧٣.

(٤) ينظر: رصف المباني صـ٢٢٣.

قال سيبويه : (سألته – أي الخليل – عن معنى قوله : أريد لأن أفعل ، فقال : إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا، كما قال– عز وجل– :﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] إنما هو: أمرت لهذا)[١]

وقال المبرد : (وذلك قوله : جئت لأكرمك ، وقوله – عز وجل – : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح: ٢] ، والمعنى : جئت لإكرامك ، ولمغفرة الله لك)[٢].

وقال في موضع آخر : (وأما قوله : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزمر: ١٢] فإنما حمل الفعل على المصدر فالمعنى – والله أعلم – أوقع لي في هذا لأمر لذا)[٣].

وقال الإمام الطبري المتوفي سنة ٣١٠هـ عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢] (يقول : وأمرني ربي جل ثناؤه بذلك : لأن أكون بفعل ذلك أول من أسلم منكم – فأخضع له بالتوحيد ، وأخلص له العبادة)[٤].

ويبدو من هذه النصوص أن كلا من : سيبويه ، والمبرد ، والإمام الطبري قالو بمجيء " اللام " لمعنى : (التعليل) ؛ لأن المجرور بها جاء علة وسببا للحكم المذكور قبلها.

– وبذلك يكون الإمام الخطابي مسبوقا بهؤلاء العلماء في مجيء اللام لمعنى : (التعليل) وصرح بمجيء " اللام " للتعليل كثير من العلماء كـ ابن عصفور[٥]، وابن

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ١٦١.

(٢) المقتضب ٢ /٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٢ / ٣٥.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن ٢١/٢٧٠.

(٥) أطلق عليها: لام السبب . ينظر: المقرب ومعه مثل المقرب صـ٢٧٦.

مالك، وابن الناظم، والمالقى[١]، وأبي حيان [٢]، والمرادي [٣] ، وابن هشام ، وابن عقيل [٤]، وناظر الجيش [٥] ، والشيخ خالد الأزهري[٦]، والسيوطي[٧] ، والأشموني[٨].

قال ابن مالك : (ولام التعليل نحو : ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَىٰكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥] ، وقوله : ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤])[٩] .

وقال ابن الناظم: (وللتعليل نحو : جئت لإكرامك ، ومنه قول الشاعر :

وإني لتعرونى لذكراك هزة ∴ كما انتفض العصفور بلله القطر[١٠])[١١]

وقال ابن هشام (التعليل كقوله : * ويوم عقرت للعذارى مطيتي * [١٢]

---

(١) ينظر: رصف المباني صـ٢٢٣ وسماها : لام العلة ولام السبب .

(٢) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٧٠٧ .

(٣) ينظر: الجني الداني صـ٩٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٨/٢ .

(٤) ينظر: المساعد ٢ / ٢٥٦ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٢٤.

(٦) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١١ .

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢ / ٣٦٨ .

(٨) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٢١ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ويراجع : تسهيل الفوائد صـ١٤٥ .

(١٠) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٩٦/٥- ١٧٠ ، والإنصاف ٢٥٣/١، ولسان العرب ١٥٥/٢ (رمث) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦٦/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ ، ٢٥٧، ٢٦٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/ ٦٧ ، وآمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢ ، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، والهمع ٩٨/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٧ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ٣٢١.

(١١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٢٦٢ .

(١٢) صدر بيت من الطويل وعجزه : * فيا عجبا من رحلها المتحمل *

←←←

وقولـه تعـالى : ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ [قـريش: ١] وكقولـه: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات: ٨] ...)[١]

ومن لامات التعليل : الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكما عن قائل قول متعلق به نحو : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ ﴾[الأحقاف: ١١] وقولـه : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ﴾[آل عمـران: ١٦٨] [٢] ، وقوله : ﴿ قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا ﴾ [الأعراف: ٣٨] وغيرها من الآيات [٣] . ، ومنها : كل لام داخلة على المفعول لـه [٤] . ولام التعليل كثيرة في كلام العرب كما صرح بذلك المالقي [٥].

ويتبين مما سبق أن " اللام " تأتي لـ " التسبيب " كما عبر الإمام الخطابي ، وقد عبر النحاة بـ (لام التعليل) أو : لام " السبب أو العلة " وهي التي يكون ما بعدها علة للحكم المذكور قبلها، إذن فـ " اللام " في قولـه : (وسهمين لفرسه)

→→→

وهو لامرئ القيس في ديوانه صـ١ / ٢٦ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٩٠ (عقر) ولسان العرب ٤ / ٥٩٢ (عقر)، والبحر المحيط ٤ / ٣١٨ ، وتاج العروس ١٠٢/١٣ (عقر) وبلا نسبة في الشعر والشعراء٩ / ١٢٥، والعقد الفريد ٨ / ١٠٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١ / ١٣، وأوضح المسالك ٤٦/٤، والقاموس المحيط ١ / ١١٥٩(فصل اللام) والمعجم المفصل في شواهد العربية لاميل يعقوب ٦ / ٥٥٣.

(١) مغني اللبيب صـ٢٧٥ ، ٢٧٦.

(٢) ينظر: المساعد ٢ / ٢٥٦.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٦ / ٢٩٢٤ ، ٢٩٢٥.

(٤) ينظر: شرح الشاطبي على الألفية ٣ / ٢١.

(٥) ينظر: رصف المباني صـ٢٢٣.

أفادت هذا المعنى أي : لأجل فرسه ؛ لفنائه في الحرب ، إذ مؤونة فرسه إذا كان معلوفا تضاعف على مؤنة صاحبه(١).

الخلاصة

يعد الإمام الشافعي من أوائل الذين استعملوا معنى : التمليك) وإن لم يكن أولهم ، وتبعه في ذلك الإمام الخطابي في قوله : (سهما له) فإذا أعطى الفارس ثلاثة اسهم ، كان له منها سهم ، فقد نقل إليه على سبيل التمليك .

كما تأتي اللام بمعنى : (التعليل) أو (التسبيب) كما أطلق عليها الإمام الخطابي، ولم أجد من استعمل هذا المصطلح قبله ، وهو في هذا المعنى مسبوق بـ سيبويه، والمبرد ، والإمام الطبري واستشهد له بقوله: (سهمين لفر سه) أي: لأجل فرسه.

ومعنى: " التعليل" أو " التسبيب " له شواهد متعددة في القرآن والحديث والشعر، كما أنه كثير في كلام العرب كما صرح بذلك الإمام المالقي.

---

(١) ينظر: شرح المصابيح لابن الملك الكرمانى ٤ / ٤٢٨، وعون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الدين العظيم آبادي ٧ /٤٠٤.

المبحث السابع في : (نِعْمَ وبِئْسَ) وفيه مسألة :

جواز إلحاق تاء التأنيث بـ :" نِعْم "

قال الإمام الخطابي : (قوله : " ونعمت "[١] يريد : ونعمت الخصلة ، ونعمت الفعلة أو نحو ذلك ، وإنما ظهرت " التاء " التي هي علامة التأنيث ؛ لإظهار السنة ، أو الخصلة ، أو الفعلة)[٢].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بجواز إلحاق تاء التأنيث بـ " نِعْم " إذا كان الفاعل مؤنثا ، أو للدلالة على تأنيث فاعلها الذي قدره بـ " السنة ، أو الخصلة ، أو الفعلة " .

الدراسة والتحليل

(نِعْم) فعل جامد وضع لإنشاء المدح على سبيل المبالغة ، قال ابن عقيل في حديثه عن : " نعم وبئس " (هما فعلان وفاقا للبصريين والكسائي بدليل إلحاق تاء التأنيث مع المؤنث نحو : نعمت المرأة هند ... لا يتصرفان فلا يكونان بغير الماضي؛ للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فلزمت نعم المدح، وكانت قبل ذلك للدلالة على إصابة نعمة نحو : نَعِم الرجلُ)[٣] .

---

(١) جزء من الحديث الشريف المروي عن قتادة عن الحسن عن سُمرة قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومَنْ اغتسل فالغسل أفضل) ، والحديث رواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب (١٢٨) و(٣٥٤) كتاب الطهارة . باب : الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، والترمذي (٤٩٧) كتاب الجمعة ، باب : ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، والنسائي في المجتبي ٣ / ٩٤ ، كتاب الجمعة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، وكذا أحمد في مسنده ٥ / ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، والبيهقي في السنن ٣ / ١٩٠ ، وحسنه الترمذي.

(٢) معلم السنن ١ / ٩٥.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٠ ، ١٢١.

وقال الشيخ خالد الأزهري: (" نِعْم وبئس" فعلان جامدان ... وإنما لم يتصرفا؛ للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي ، وصارتا للإنشاء فـ " نِعْم" منقوله من قولك : نَعِم الرجلُ إذا أصاب نعمة)[١]

- واحتج النحاة بقوله – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ تَوضّأ يومَ الجُمْعة فَبِها ونِعْمَتْ) على أكثر من قضية نحوية :

١- فمنهم مَنْ احتج به في باب : " نعم وبئس" على أن (نِعْم) فعل[٢] ، بدليل اتصال تاء التأنيث ، وهو مذهب البصريين والكسائي .

٢- ومنهم من خرجه على أن التقدير : (فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء) ، فيكون قد حذف التمييز وهو : " رخصة " ، والممدوح وهو : " الوضوء " ؛ لفهم المعنى كابن عصفور[٣].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٤ ، ويراجع : شرح ابن الناظم صـ٣٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٧ ، والهمع ٣ / ١٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٩ .

(٢) ينظر المسألة رقم (١٤) في الإنصاف ١ / ٩٧ [القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان ؟] . و يراجع في هذه المسألة : أسرار العربية صـ٦٩ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٤٠ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٧٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٩٤ ، والهمع ٣ / ١٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٣٨.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٦٧، ويراجع: المقرب ١/ ٦٦، ٦٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ١١٢، ١١٣.

٣- ومنهم من خرجه على أن التقدير : (فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة سنة) ، فيكون قد أضمر الفاعل على شريطة التفسير، وحذف المميز للعلم به كابن مالك[١]، والسيوطي[٢] الذي قدره بـ : (نعمت السنة سنة أو : رخصة).

٤- ومنهم من خرجه على أن التقدير : (فبالسنة أخذ ، ونعمت السنة) فيكون قد استغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير كابن الناظم [٣] وابن الصائغ [٤] المتوفي سنة ٧٢٠هـ .

أما الخطابي فخرجه على أن التقدير : " ونعمت الخصلة ، أو ونعمت الفعلة أو نحو ذلك "، ثم قال : وإنما ظهرت " التاء " التي هي علامة التأنيث ؛ لإظهار السنة، أو الخصلة ، أو الفعلة)[٥].

ويفهم من كلامه : أن تاء التأنيث تلحق " نِعم " إذا كان فاعلها مؤنثا .

قال سيبويه : (واعلم أن " نِعم " تؤنث وتذكر، وذلك قولك : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة ، كما قالوا : ذهب المرأة ، والحذف في " نعمت" أكثر [٦]...

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ١٤ ، ويراجع : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٠٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ١١٣، والهمع ٣ / ٢٢ ، ٢٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣ / ٢٢.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٣٥.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ / ٤٠٩ – وجاء في شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١ / ٢٩١ أن التقدير : نعمت الفعلة الأخذ بالسنة ، فالفعلة : فاعل " نعم " ، والأخذ بالسنة : مبتدأ ، والخبر في الجملة المتقدمة ، ويراجع : التذييل والتكميل ١٠/ ١١٣.

(٥) معالم السنن ١ / ٩٥.

(٦) علل السيرافي ذلك بقوله: (لنقصان تمكنها في الأفعال وبطلان استعمال المستقبل منهما) ثم قال: (فإن قال قائل: لم لَمْ يكن لهما مستقبل، والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بها الاستقبال ؟ قيل له : المانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح والذم ، ولا يصلح المدح والذم إلا بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم . ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١١.

وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد ، فإنه لما كان البلد داراً أقحموا التاء ، فصار كقولك : مَنْ كانت أمَّك ، وما جاءت حاجتَك)[١] .

وقال المبرد: (فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلدَ ؛ لأنك إنما عنيت بالبلد دارا ، وكذلك : هذا البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد)[٢] .

وقال السيرافي : (وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنها تلحق " نعم وبئس " إذا كان بعدهما مؤنث كقولك نعمت المرأة ، وبئست الجارية ، وحذف علامة التأنيث منهما أحسن وأكثر من حذفهما من سائر الأفعال)[٣].

إذن فإلحاق تاء التأنيث بـ " نعم " سببه : النظر إلى مقتضى الاسم المسند إليه الفعل ، فلما كان مؤنثا ضم إلى الفعل ما يدل على التأنيث وهو : التاء .

وبذلك يكون الخطابي مسبوقا بسيبويه والمبرد والسيرافي في إلحاق تاء التأنيث بـ " نعم" إذا كان فاعلها مؤنثا .

وحكم إلحاق تاء التأنيث بـ " نعم " إذا كان الفاعل مؤنثا : جائز وقد أشار إلى ذلك ابن الخباز فقال : (وإذا كان فاعل نعم مؤنثا جاز إلحاق التاء وحذفها تقول : نعمت المرأة هند ، ونعم المرأة هند ، والإلحاق أجود لأن الفاعل مؤنث وإنما جاز الحذف لأن المرأة جنس لا واحد منه ، والجنس مذكر ، فإن أضمرت جنسا مؤنثا كقولك : نعمت جارية زينب ، فلابد من إلحاق التاء ؛ لأن اتصال الفاعل المضمر أشد من اتصال الفاعل المظهر ألا ترى أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس وطلع الشمس ، ولا يجوز أن تقول : الشمس طلع ، وإنما تقول : الشمس طلعت)[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ١٧٨ ، ١٧١.
(٢) ينظر: المقتضب ٢ / ١٤٧، ويراجع : الكتاب ٢ / ١٧٩.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ١١.
(٤) توجيه اللمع صـ٣٩١.

وجاء ابن يعيش بعده موضحا ذلك بقوله : (اعلم أن " نِعْمَ ورِئْسَ " إذا وليهما مؤنث كنت مخيرا في إلحاق علامة التأنيث بهما وتركها ، فتقول : " نعمت الجارية هند " ، و" بئست الأمة جاريتك " ، وإن شئت قلت : " نعم الجارية هند " ، و " بئس الأمه جاريتك " فإن قيل : فمن أين حسن إسقاط علامة التأنيث من " نعم و بئس " إذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما من الأفعال ؟ قيل : أما مَنْ ألحق علامة التأنيث فأمره ظاهر ، وهو الإيذان بأنه مسند إلى مؤنث قبل الوصول إليه ، كما يكون في سائر الأفعال كذلك نحو : قامت هند ، ومن أسقطها فعّلة ذلك أن الفاعل هنا جنس ، والجنس مذكر ، فإذا أنث اعتبر اللفظ ، وإذا ذكر حمل على المعنى ، وعلى هذا تقول : " هذه الدار نعمت البلد " فتؤنث ؛ لأنك تعني دارا فهو من الحمل على المعنى)[١].

وقال ابن عصفور في باب نعم وبئس : (وفاعلهما إذا كان اسما مذكرا لم تلحقه علامة التأنيث ، وإن كان مؤنثا جاز إلحاق علامة التأنيث على معنى جماعة ، وحذفها على معنى جمع)[٢].

– ويفهم من هذه النصوص السابقة أن :" نعم وبئس" إذا وليهما مؤنث جاز إلحاق علامة التأنيث بهما ، وتركها .

فمَنْ ألحق التاء فلأن الفعل مسند إلى فاعل مؤنث ، ومَنْ حذفها فلأن الفاعل مقصود به الجنس على سبيل البالغة في المدح والذم[٣]، والجنس مذكر، فإذا أنث اعتبر اللفظ ، وإذا ذكّر حمل على المعنى[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٧ / ١٣٦ ، ويراجع : المفصل صـ٣٧٠ ، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ١ / ١٣٩/١٩/١٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٧٢.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ١٦٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٣٦.

وحذف علامة التأنيث أكثر عند سيبويه، وأحسن عند السيرافي[١] والأشموني[٢] وحَسَنٌ عند ابن يعيش[٣]، وابن مالك حيث قال في الألفية :

والحذفُ في نعم الفتاةُ استحسنوا ∴ لأنَ قصَد الجنسِ فيه بيِّن [٤]

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين أنه يجوز إلحاق تاء التأنيث بـ" نعم ، وبئس " إذا كان فاعلها مؤنثا كما قال سيبويه ، والمبرد ، والسيرافي ووافهم الإمام الخطابي في ذلك ، حيث ذكر أن تاء التأنيث تلحق " نعم" ؛ لبيان أن الفاعل جاء مؤنثا وقدره في الحديث السابق بـ " السنة أو الخصلة أو الفعلة" ولم يبين حكم هذا الإلحاق .

---

(١) ينظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ / ١١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٧٨ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٣٦.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك صـ٢٥ ، ويراجع : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩٣ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ١٦٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٥٩٣ ، وشرح ابن عقيل مج ١ / ٣٧٨ ، و تمهيد القواعد ٥ / ٢٥٧٣ والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٢٧٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٧٨ ، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٢ / ٥٩١ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٤ / ٤٦ .

المبحث الثامن في : (العطف) وفيه مسألة :

معنى :" الواو " ، و " ثم " .

قال الإمام الخطابي :(" الواو" حرف الجمع والتشريك "، وثُمَّ " حرف النَّسق[١] ، بشرط: التراخي)[٢] .

❖يبدو من النص أن الأمام الخطابي قال : بأن معنى (الواو) هو : الجمع ، والتشريك ، ومعنى (ثم) هو : الترتيب مع التراخي ، لكنه عبر بلفظ : " النسق " بدلا من الترتيب .

الدراسة والتحليل

١- معنى (الواو) العاطفة

من حروف العطف : " الواو "، وهي أم حروف العطف[٣] ، وقد اختلف النحاة في معناها على مذهبين:

المذهب الأول : ذهب سيبويه، وجمهور النحويين [٤] إلى أن معناها هو: مطلق الجمع أو الجمع المطلق أي: الاجتماع في الحكم ، والاشتراك في المعنى بين المتعاطفين ، بلا تقييد بمعية أو غيرها[٥]، فيصح أن يعطف بها لاحق في الحكم

---

(١) النَّسَق: ما جاء من الكلام على نظام واحد. ينظر: مختار الصحاح صـ٢٩٨، ويراجع: لسان العرب ١٠ / ٣٥٣ (نسق).

(٢) معالم السنن ٤ / ١٢٢.

(٣) وإنما كانت أم حروف العطف ؛ لكثرة استعمالها ودورها فيه . ينظر : رصف المباني صـ٤١٠، ويراجع : شرح المفصل ٨ / ٩٠ ، والجني الداني صـ١٥٨.

(٤) وهو الذي عليه أيضا الجمهور من أئمة الأصول والفقه . ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين العلائي صـ٦٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٠ .

نحو: جاء زيد وعمرو بعده ، أو سابق نحو : جاء زيد وعمرو قبله ، أو مصاحب نحو : جاء زيد وعمرو معه [١].

قال سيبويه: (هذا بابُ ما أَشْرَكَ بين الاسْمين في الحرف الجارّ فجَريا عليه كما أشْرَك بينهما في النعت فجَريا على المنعوت – وهذا قولك : " مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ" ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعلْ للرجلِ منزلةً بتقديمك إياه يكون بها أوْلى من الحمار ، كأنّك قلتَ : مررتُ بهما، فالنَّفي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، أي ما مررتُ بهما ، وليس في هذا دليلٌ على أنه بدَأ بشيءٍ قبل شيء ، ولا بشيءٍ مع شيء ؛ لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والمبْدوءُ به في المرور : " عمرو" ، ويجوز أن يكون : زيدًا ، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَع عليهما في حالةٍ واحدةٍ . فَالوَاوُ تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني ، فإذا سمعت المتكلمَ يتكلَّم بهذا أجبتَه على أيِّها شئتَ ؛ لأنها قد جَمعَتْ هذه الأشياءَ)[٢].

وقال المبرد: (هذا باب حروف العطف بمعانيها ، فمنها: " الواو "، و معناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأوَّل ، وليس فيها دليلٌ على أيهما كان أوّلا ، نحو قولك: " مررت بالكوفة والبصرة " فجائز أن تكون " البصرة " أوّلا كما قال– عز وجل: ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] ، والسجود بعد الركوع)[٣] .

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣ / ١٩٤ .، ويراجع : أوضح المسالك ٣ / ٣٥٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٣٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٧ ، ٤٣٨، وذكر العلائي في كتابه : الفصول المفيدة للواو والمزيدة صـ٧٢ ، ٧٤ ، أن سيبويه نصّ في سبعة عشر موضعا من كتابه على أن الواو لمطلق الجمع أو : الجمع المطلق

(٣) ينظر: المقتضب ١ / ١٤٨

وقال أبو علي الفارسي: (باب حروف العطف – منها الواو في قولك : رأيت زيدا وعمرا ، ومعناها : الجمع بين الشيئين ، وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخرا في المعنى تقول : اختصم زيد وعمرو ، واشترك بشر وبكر ، ولا يجوز بغيرها من حروف العطف...)[١].

فهذه النصوص صريحة في أن الواو لمطلق الجمع والتشريك بين المتعاطفين ، فيحتمل أن يكون الفعل حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من المتقدم أولا ، وأن يكون حصل من المتأخر أولا.

هكذا أشار سيبويه ، والمبرد، والفارسي، وقد وافقهم الإمام الخطابي في ذلك حينما قال الواو : (حرف الجمع والتشريك)[٢].

وقد نص على ذلك كثير من العلماء كـ الزمخشري[٣] ، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، وابن الناظم[١]، والرضي[٢]، والمالقي[٣]، وأبي حيان [٤] ،

---

(١) كتاب الإيضاح لأبي على الفارسي صـ٢٢١.

(٢) ينظر: معالم السنن ٤/ ١٢٢.

(٣) ينظر: المفصل صـ٤١٤ ، ٤١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٠.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١ / ١٧٩، ويراجع: المقرب ومعه مثل المقرب صـ٣٠٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ – وذكر ابن مالك في التسهيل صـ١٧٤ : (أن الواو تنفرد بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) وقال في شرح التسهيل ٣ / ٣٤٨: (والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالا راجحا ، والتأخر احتمالا متوسطا ، والتقدم احتمالا قليلا، ولذلك يحسن أن يقال : قام زيد وعمرو بعده ، وقام زيد وعمرو قبله ، فتؤخر عمرا في اللفظ ، وهو متقدم في المعنى ، ومنه قوله تعالي : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ ←←←

والمرادي[٥] ، وابن هشام[٦]، وابن عقيل[٧]، والشيخ خالد الأزهري[٨] ، والسيوطي[٩] ، والأشموني[١٠].

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع ، والقياس .

فمن السماع قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] فقدم السجود على الركوع ، وقوله تعالى : ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [البقرة: ٥٨] وقال في موضع آخر :﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ [الأعراف: ١٦١] ، والقصة واحدة فلو كانت الواو تفيد الترتيب لحدث التناقض بين مدلول الآيتين [١١].

→→→

مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾[الدخان: ٣٧] ، ويراجع : الارتشاف ٤ / ١٩٨١ ، والجني الداني صـ١٦٠ ، وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره ، هكذا صرح أبو حيان ، والمرادي.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧١.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٠٤.

(٣) ينظر: رصف المباني صـ٤١٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٨١.

(٥) ينظر: الجني الداني صـ١٥٨.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٥٦.

(٧) ينظر: المساعد ٢ / ٤٤٣.

(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٥.

(٩) ينظر: الهمع ٣ / ١٥٥.

(١٠) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٣٤.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٢ ، ويراجع : المقتضب ١ / ١٤٨ ، والمفصل صـ٤١٤ ، ٤١٥

.

وقوله تعالي : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤] ، وليس مرادهم حياة بعد الموت لأنهم لم يكونوا يعترفون به . فلم يبق مرادهم إلا الحياة التي قبل الموت ، فلو كانت " الواو " تفيد الترتيب لحدث التناقض بين كلامهم هذا مع وروده في القرآن الكريم (١) وغيره (٢).

أما القياس ١- أنها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك : اختصم زيد وعمرو ، فالترتيب هنا ممتنع ؛ لأن الخصام لا يكون من واحد ، ولذلك لا يقع ههنا من حروف العطف إلا الواو ، ولا يجوز اختصم زيد فعمرو ؛ لأنك إذا أتيت بالفاء أو" ثم " فقد اقتصرت على الاسم الأول ؛ لأن "الفاء " توجب المهلة بين الأول والثاني ، وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معا .

٢- ومن ذلك أيضا قولهم : " سيَّان قيامك وقعودك "، فقولك: " سيَّان " أي : مثلان؛ لأن الشيء الممثَل والمماثِل لا يكون من واحد ؛ لأن الشيء لا يماثل نفسه(٣).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنها أن " الواو " تفيد الترتيب كالفاء عند البصريين ، وهو منقول عن قطرب ، والربعي من البصريين ، وهشام بن معاوية المعروف بالضرير ، وأبي جعفر الدينوري ، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب من الكوفيين(٤)، ونسبه الرضي للكسائي، والفراء ، وابن درستويه (٥).

---

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو والمزيدة صـ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) كقول الشاعر : * وشربنا علا بعد نهل * ، وقوله : * تعله من جانب وتنهله * ، والعلل لا يكون إلا بعد النهل . ينظر : شرح المفصل ٨ / ٩٢ .

(٣) ينظر: المرجع السابق ٨ / ٩٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٧٩، ورصف المباني صـ٤١١، والارتشاف ٤ / ١٩٨٢، والجني الداني صـ١٥٨ ، ١٥٩ ، ومغني اللبيب صـ٤٦٤ ، والمساعد ٢ / ٤٤٤ ، والتصريح ٢ / ١٣٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٣٤.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٠٥ ، وذكر الرضي أنه قال به بعض الفقهاء .

واستدل الكوفيون على مذهبهم بما يلي: ١- ما روى عن ابن عباس أنه أمر بتقديم العمرة، فقال الصحابة : لم تأمرنا بتقديم العمرة وقد قدم الله الحج عليها في التنزيل حيث قال : ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ ﴾ [البقرة : ١٥٨] فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من : " الواو" .

٢- أنه لما نزل قوله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله) [البقرة : ١٥٨] قال الصحابة : بم نبدأ يا رسول الله ؟ فقال : ابدأ بما بدأ الله بذكره ، فدل ذلك على الترتيب .

٣- تعلقوا أيضا بما جاء في الأثر أن سيحما عبد بنى الحسحاس أنشد عند عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – :

عُمَيْرةَ ودِّعْ إنّ تَجَهَّزْتَ غَادِيا ∴ كفي الشَّيْبُ والإسْلامُ للمرءِ نَاهِيا [1]

فقال سيدنا عمر: لو كنت قدمت: " الإسلام " على " الشيب" لأجزتك ، فدل إنكاره: على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة وغيرها .

الرد على الكوفيين: إن ما ذكروه ليس فيه دلالة قاطعة :

١- أما قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ ﴾ [البقرة : ١٥٨] فنقول : إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس ، فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة ، ولو كانت " الواو " ترتب لما خالف .

٢- وأما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ ﴾ [البقرة :١٥٨] فإن النبي لم يأمر بتقديم " الصفا" لأن اللفظ كان يقتضى ذلك ، وإنما بيّن عليه الصلاة والسلام

---

(١) البيت من الطويل وهو في الكتاب ٦٢/٢ ، ٤/ ٢٢٥ ، والخصائص ٢ /٤٤٨ ، والإنصاف ٦٨/١ ، وشرح المفصل ٢ / ١١٥ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٨٨.

المراد لما في " الواو " من الإجمال ، ويدل على ذلك سؤال الجماعة بم نبدأ ؟ ولو كانت " الواو " للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربا فصحاء وبلغتهم نزل القرآن ، فدل أنها للجمع من غير ترتيب.

٣- وأما ما ورد من إنكار سيدنا عمر- رضى الله عنه- ؛ فلأن فيه ترك الأدب بترك تقديم الإسلام في الذكر(١).

٤-كما أن ابن مالك برّأ بعض الكوفيين من نسبه ذلك إليهم فقال: (وزعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب ، وليس بمصيب ... وأئمة الكوفة براء من هذا القول ، لكنه مقول)(٢) .

٥-ولقول الإمام المالقي : فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام ... يشهد أنها ليست موضوعة له ، ولكن المتكلم يقدم في كلامه الذي هو به أعنى ، وببيانه أهم استحسانا لا إيجابا)(٣) .

وبهذا تبين أن ما زعمه الكوفيون من أن الواو تفيد الترتيب غير صحيح، لما تقدم من الرد على حججهم ، والأدلة القائمة على فساد مذهبهم .

وبهذا يتبين أن المذهب الراجح هو مذهب سيبويه وجمهور النحاة ؛ لقول ابن يعيش: (ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب)(٤) .

وبذلك يكون الإمام الخطابي موافقا لسيبويه وجمهور النحويين حينما قال: (الواو حرف الجمع والتشريك)(٥).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٠٦ ، ويراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤٩.
(٣) رصف المباني صـ٤١٢.
(٤) شرح المفصل ٨ / ٩١.
(٥) معالم السنن ٤ / ١٢٢.

٢- معنى (ثم)

[ثُمَّ] حرف عطف ، وهي تفيد الترتيب مع التراخي ، وصرح بذلك سيبويه فقال : (ومن ذلك : مررتُ برجلٍ ثُمَّ امْرأةٍ ، فالمرورُ ههنا مُرورانِ ، وجَعلتْ " ثم " الأوّلَ مبدوءًا به ، وأشْركتْ بينهما في الجر)، [١] أي : أنها تفيد معنى الترتيب ؛ إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي ووافقه الإمام الخطابي في ذلك حينما قال: (" وثم" حرف النسق بشرط : التراخي)[٢] وقد صرح بأنها تفيد هذا المعنى كثير من العلماء أمثال : أبي البركات الأنباري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور، وابن مالك ، وابن الناظم ، والرضي[٥]، وأبي حيان [٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري[٨]، والسيوطي [٩]، الأشموني[١٠].

قال ابن عصفور : (وأما ثم فللجمع والترتيب والمهلة ، فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقائم أولا زيد ، وعمرو بعده بمهلة)[١١].

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٨.
(٢) معالم السنن ٤ / ١٢٢.
(٣) ينظر: أسرار العربية صـ١٦٠.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٨ / ٩٤.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤١٣.
(٦) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٨٨.
(٧) ينظر: الجني الداني صـ٤٢٦.
(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٤٠.
(٩) ينظر: الهمع ٣ / ١٦٤.
(١٠) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٣٨.
(١١) ينظر: شرح الجمل ١ / ١٨٤.

وقال ابن مالك : (وحق المعطوف بـ" ثم " أن يكون وقته متراخيا عن وقت المعطوف)[١] .

وقال ابن الناظم : (وأما " ثم " فللترتيب في المعنى بانفصال ، أي : يكون المعطوف بها لاحقا للمعطوف عليه في حكمه، متراخيا عنه بالزمان كقوله تعالى ﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ * ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طه : ١٢١ ، ١٢٢] [٢] .

وقال ابن هشام: (وأما " ثم" فللترتيب والتراخي نحو: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢٢،٢][٣].

– وذهب الفراء [٤] فيما حكاه عنه السيرافي ، والأخفش ، وقطرب[٥] ، فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس[٦] في " مسائله الخلافيات " عنه إلى أن (ثم) بمنزلة الواو ، لا ترتب ، ومنه عندهم ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر: ٦]. ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا ، وأجاب ابن هشام عن الاستدلال بهذه الآية بخمسة أوجه :

أحدها: أن العطف على محذوف ، أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٠٨ ، ويراجع : شرح التسهيل ٣ / ٣٥٢ .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم صـ٣٧٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٦٣ ، ويراجع : مغني اللبيب صـ١٦٠.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٦ ، ويراجع رأيه في : الارتشاف ٤ / ١٩٨٨ ، والجني الداني صـ٤٢٧ .

(٥) ينظر: رأي الأخفش وقطرب في : الارتشاف ١٩٨٨/٤ ، والجني الداني صـ٤٢٧.

(٦) هو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي يعرف بابن الفرس ، تفقه من كتب أصول الدين والفقه ، وألف كتابا في أحكام القرآن توفى سنة ٥٩٩. ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢ / ١١٦، وهدية العارفين ٥ / ٦٢٩، ورأيه مذكور في المرجعين السابقين.

الثاني: أن العطف على واحدة على تأويلها بالفعل، أي: من نفس توحدت، أي: انفردت، ثم جعل منها زوجها [١] .

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذرّ، ثم خلقت حواء من قُصيْراه.

الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ " ثم " إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة . لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن " ثم " لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ... [٢].

فالصحيح أنها تفيد الترتيب كما هو مذهب البصريين ، بدليل : استقراء المتقدمين بكلام العرب [٣].

– وزعم الفراء [٤] أن المهلة قد تتخلف عن (ثم) بدليل قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ∴ ثم قد ساد قبل ذلك جده[٥]

فـ " ثم " لمجرد الترتيب في الذكر ، دون اعتبار للتراخي والبعد .

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٨٥ ، ويراجع : شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٣٩

(٢) ينظر: مغني اللبيب صـ١٥٩ ، ١٦٠.

(٣) ينظر: رصف المباني صـ١٧٤ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥ / ٨٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٦ ، ويراجع : الجني الداني صـ٤٢٨ ، ومغني اللبيب صـ١٦٠، ونسبه الشيخ خالد الأزهري للأخفش كما في التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٤٠.

(٥) البيت من الخفيف وهو لأبي نواس في ديوانه صـ٤٩٣ ، وخزانة الأدب ٣٧/١١ ، ٤٠ /، وبلا نسبه في شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤١٤ ، ورصف المباني صـ١٧٤ ، والجنى الداني صـ٤٢٨.

قال الرضي : (فالمقصود : ترتيب درجات معالى الممدوح ، فابتدأ بسيادته ، ثم بسيادة أبيه ، ثم بسيادة جده ... وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه)[١] ، و أجيب عن الاستدلال بهذا البيت بأنه ينبغي أن يحمل على ظاهره ، فيكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وأتى الأب من قبل الابن ، وذلك مما يمدح به[٢].

أو أن (ثم) ههنا بمعنى : " الفاء " ، كما في قوله تعالى ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢][٣].

ومما سبق يتبين أن الصحيح هو مذهب الجمهور وهو أن (ثم) تفيد الترتيب والتراخي ، وأن ما ورد خلاف ذلك فمؤول كما صرح بذلك أبو حيان [٤].

الخلاصة

من خلال عرض هذه المسألة نجد أن الإمام الخطابي وافق سيبويه وجمهور البصريين في القول بأن (الواو) تفيد مطلق الجمع ، كما وافق سيبويه في القول بأن (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي وما زعمه الكوفيون من أن الواو تفيد الترتيب غير صحيح للرد على حججهم ، والأدلة الواضحة على فساد مذهبهم، وما زعمه الفراء من أن (ثم) بمنزلة " الواو " لا تفيد ترتيبا ، وأنها قد تتخلف عن المهلة والتراخي غير صحيح أيضا ، وقد أوول ما ظاهره خلاف ذلك ، فيبقى أن ما ذهب إليه الجمهور ووافقهم فيه الإمام الخطابي من أن (ثم) للترتيب . والايذان بأن الثاني بعد الأول بمهله هو الصحيح .

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/٤١٤.

(٢) ينظر: الجني الداني صـ ٤٢٢٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤١٤ ؟

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٩.

المبحث التاسع في : (النداء) وفيه مسألة :

الميم في (اللهم) أعرض حرف النداء أم لا ؟

قال الإمام الخطابي: قوله (" اللهم " : نداء معناه : " يا الله " ، وزعم بعض النحويين [١] أنهم لما أسقطوا " يا" من أوله عوضوا منها الميم في آخره ، وقال بعضهم : اللهم معناه : يا الله أمنا بخير ، أي : اقصدنا بخير ، فحذف الإضافة اختصارا)[٢].

❖يبدو من النص أن الإمام الخطابي قال بأن : (اللهم) نداء معناه : " يا الله " ، ثم عرض قولين للنحاة في أصل : اللهم ؛ الأول : أنه لما أسقطوا " يا " من أوله عوضوا الميم في آخره .

والأخر: أن أصله : يا الله أمنا بخير أي : اقصدنا بخير ، فحذف اختصارا[٣].

---

(١) لم يذكر الإمام الخطابي في كتابه : " معالم السنن " (البصريين) أبدا، وذكر (الكوفيين) مرة واحدة في قوله : (وقد قال الكوفيون : لو وهب عبدا له على عوض فأفلس المرتهن ، فإن رب الهبة أحق بعين ما له ، والموهوب منه المال مالك عنهم ملكا تاما) . ينظر : معالم السنن ٣ / ١٣٥ ، وإنما ذكر لفظ : (النحويين) في كتابه معالم السنن ١ / ٤٧ ، ٢ / ٢٨٥ ، وذكر لفظ : (بعض النحويين) في موضع واحد ١ / ٢٤٢ الذي هو محل الدراسة الآن ، وعبر بـ (بعضهم) في نفس الموضع .

(٢) معالم السنن ١ / ٢٤٢ .

(٣) قال في موضع آخر من كتابه معالم السنن ٢ / ٢٨٥ : (قال النحويون : اللهم يجمع نداء ودعاء ، كأنه يقول : يا الله أُمّ بنا خيرا أو : أمنا بخير، وما أشبه ذلك فحذف بعض الحروف لما كثر استعماله في كلامهم ؛ إرادة التخفيف ، واختصارا للكلام).

الدراسة والتحليل

أشار الإمام الخطابي إلى أن:" اللهم "نداء معناه: يا الله ، وقد ذكر ذلك الخليل قبله فقال: (ومعنى : " اللهم " أرادوا أن يقولوا : يا الله فثقل عليهم ، فجعلوا مكان حرف النداء والميم)[١].

وقال: الزجاج:(وقال الخليل وسيبويه [٢] وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن: اللهم بمعنى: يا الله)[٣]

وقال الإمام الطبري : (أما تأويل: " قل اللهم " فإنه قل يا محمد : يا الله)[٤].

وسبق الإمام الخطابي في ذلك أيضا : المبرد[٥]، ابن السراج[٦]، والإمام الطحاوي[٧]، وأبو القاسم الزجاجي[٨] ، وأبو جعفر النحاس [٩] وغيرهم .

وتبعهم كثير من العلماء أمثال : ابن جنى[١] ، وأبي هلال العسكري [٢] ، وأبي عبيد الهروي[٣] ، والزمخشري [٤] ، وابن يعيش [٥]، وابن مالك[٦] ، وأبي حيان [٧] ، والعيني[٨] وغيرهم .

---

(١) ينظر: الجمل في النحو صـ١٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ١١٥ ، ١٩٥ ، ٢٧٥ ، ٤٠٠ ، ١٩/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٣٩٤ ، ويراجع : الزاهر في معاني كلمات النا س لأبي بكر الأنباري ١ / ٥٢.

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن ٦ / ٢١٥.

(٥) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٣٩.

(٦) ينظر: الأصول ١ / ٣٣٨.

(٧) ينظر: شرح مشكل الآثار ١ / ١٦٤.

(٨) ينظر: اشتقاق أسماء الله ١ / ٣٢.

(٩) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٠.

ثم أشار الإمام الخطابي إلى اختلاف النحويين في الميم من (اللهم) أعوض من حرف النداء أم لا [٩]؟ وذلك على مذهبين : ١- ذهب البصريون إلى أن الميم المشددة في (اللهم) عوض من " يا" التي للتنبيه في النداء ، والهاء مبنية على الضم ؛ لأنه نداء .

قال سيبويه : (وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداء ، والميم هاهنا بدل من : يا فهي ها هنا فيما زعم الخليل أخر الكلمة بمنزلة يا في أولها ، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب)[١٠]

→→→

(١) ينظر: اللمع ١ / ١١٣.

(٢) ينظر: الفروق اللغوية ١ / ١٨٦.

(٣) ينظر: الغريبين ١ / ٩٦.

(٤) ينظر: الكشاف ١ / ٧٢٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢ / ١٧.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ٢٥٥.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٤ / ١٥ .

(٨) ينظر: المقاصد النحوية ٤ / ١٦٩٧ ، ١٧٢١.

(٩) ينظر: هذه المسألة في : الإنصاف ١ / ٣٤١ وما بعدها ، وأسرار العربية صـ١٣٠ ، ١٣١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري صـ٤٤٩ وما بعدها ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٥٠ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ٤ / ٢١٩١ ، وتمهيد القواعد ٧ / ٣٥٦٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ١٧٢ ، والهمع ٢ / ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/٢١٦ ، ٢١٧.

(١٠) الكتاب ٢ / ١٩٦.

وقال المبرد: (" اللهم " إنما الميم المشددة في آخره عوض عن يا التي للتنبيه؛ والهاء مضمومة لأنه نداء)[١].

وقال السيرافي : (وأما قولهم : اللهم ، فإن الميم زيدت عوضا من يا ، وشددوا الميم : لأن يكون على عدة يا ؛ لأن يا حرفان ، وخصوا الميم : لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء . نحو : زرقم ، ودلقم ، ولا يقع هذا الحرف إلا في النداء) [٢].

واحتج البصريون بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأنا أجمعنا أن الأصل : " يا الله "، إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا " يا " ، ووجدنا " الميم " حرفين ، و" يا " حرفين ، ويستفاد من قولك : " اللهم" ، ما يستفاد من قولك : " يا الله " دلنا ذلك على أن الميم عوض من " يا " ؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت " يا" ، فدل على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر[٣].

٢- ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في (اللهم) ليست عوضا من : " يا " واحتجوا بثلاث أدلة : <u>الأول</u> : أن الأصل فيه : يا أللهُ أُمَّنَا بخير ؛ إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير.

<u>الثاني</u>: أنهم قالوا: " هلمَّ ، وويلُمِّه" ، والأصل فيه : هل أمَّ ، وويلَ أمه ، وقالو: " أيشِ" والأصل : أيّ شيء ، وقالوا : عِم صباحا ، والأصل : أَنْعِم صباحا ،وهذا كثير في كلامهم [٤].

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٣٩.

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ١ / ١٨٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٤٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٤٣ ، ويراجع : أسرار العربية صـ١٣٠.

قال الفراء : (اللهم كلمة تنصبها العرب ، وقد قال بعض النحويين : إنما نصبت إذا زيدت فيها الميمان ؛ لأنها لا تنادي بـ " يا " ... فجعلت الميم فيها خلفا من" يا "، وأنشدنى بعضهم :

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولي كُلَّمَا ∴ صَلّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللّهمَّ مَا [١]

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة ، مثل : الفم، وابنم ، وهم ، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها : أُمَّ ، تريد : يا الله أُمَّنَا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت ، فالرفعة التي في الهاء من همزة أمَّ لما تركت انتقلت إلى ما قبلها)[٢] .

الثالث : أن الذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا عن يا أنهم يجمعون بينهما في الشعر:

قال الشاعر: إنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ ألمّا ∴ أَقُولُ : يَا اللَّهُمّ ، يَا اللَّهُمَّا[٣]

---

(١) الرجز مجهول القائل وهو في معاني القرآن للفراء ٢٢٠٣/١ و اللامات صـ٧٠ ، وأسرار العربية صـ١٣١ ، ورصف المباني صـ٣٠٥ ، ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (ألـه) ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٩٦، والدرر اللوامع ٦ / ٢٥٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣ ، ويراجع : تأويل مشكل ابن قتيبة صـ٥٥٧ ، وتفسير الطبري ٦ / ٢٩٧ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي صـ١ /٢٢ ، واللامات ١ / ٩٠ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ١٨٤ ، وآمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٠ ، والتبيين عن مذاهب النحويين صـ٤١٥، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ١٥٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٠٧ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٥٠ ، والارتشاف ٤ / ٢١٩١ ، والتصريح ٢ / ١٧٢ ، والهمع ٤٨/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٢١٧ .

(٣) الرجز لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٣٤٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٦ ، والدرر ٣ / ٤١ ، ولأميه بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤٢ ، واللمع صـ١٩٧ ، وأسرار العربية صـ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠١ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٥٠ ، واللسان ٣ / ٤٦٩(ألـه) ، والهمع ٢ / ٤٨ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢١٦ .

ورد البصريون مذهب الكوفيين بما يلي : ١- أما قولهم : " إن الأصل : يا أَلله أُمَّنا بخير ، فحذفوا بعض الكلام : لكثرة الاستعمال" قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : **الوجه الأول** : أنه لو كان الأصل فيه : يا أَلله أمنا بخير ، لكان ينبغي أن يجوز أن يقال : اللهمنا بخير ، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده – **الوجه الثاني** : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى . ولا خلاف أنه يجوز أن يقال : " اللهم العنه ، اللهم أهلكه "، وما أشبه ذلك، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: ٣٢] ، ولو كان الأمر كما زعمتم لكان التقدير أُمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ... وهذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء ...

الوجه الثالث : أنه لو كان الأصل : " يا أَلله أُمَّنا بخير" ؛ لكان ينبغي أن يقال : " اللهم وارحمنا " ، فلما لم يجز أن يُقال ، دل على فساد ما ادعوه.

٢- وأما قولهم أن (هلم) أصلها : " هل أم " ، قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها : " ها المم " ، فاجتمع ساكنان الألف من : " ها " واللام من " المم " ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى ، فصار : " هلم" .

٣- وأما قولهم الدليل على أن الميم ليست عوضا من يا أنهم يجمعون بينهما في الشعر كما في قوله :

وإني إذا ما حدث ألما ∴ أقول يا اللهم يا اللهما[1] .

---

(١) سبق تخرجه.

وغيره ، فإنما جمع بينهما ؛ لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في أخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين العوض والمعوض جائز في ضرورة الشعر(١).

ومما سبق تبين فساد مذهب الكوفيين ، إذن فالراجح هو مذهب البصريين من أن الميم المشددة في (اللهم) عوض عن " يا" التي للتنبيه في النداء ، والهاء مبنية على الضم؛ لأنه نداء تمسكا باستقراء كلام العرب (٢).

الخلاصة

من خلال عرض هذه المسألة تبين أن الإمام الخطابي قال بأن : (اللهم) نداء معناه : " يا الله" ، وهو في ذلك مسبوق بكثير من العلماء أمثال : الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والطبرى ، والزجاج ، وابن السراج ، والإمام الطحاوي والزجاجي ، وأبي جعفر النحاس وغيرهم ، وتبعهم كثير من العلماء كابن جنى، وأبو هلال العسكري ، والهروي ، والزمخشري ، وابن مالك ، وأبو حيان ، والعيني ، وغيرهم .

ثم عرض الإمام الخطابي مذهب البصريين ولم يصرح باسمهم ، وإنما عبر بـ : (زعم بعض النحويين)، وعرض مذهب الكوفيين ، ولم يصرح باسمهم أيضا ، وإنما عبر بـ : (وقال بعضهم) ، ولم يصرح باختياره لأي من المذهبين .

وقد بينت فساد مذهب الكوفيين ، وأن الراجح هو مذهب البصريين ، تمسكا باستقراء كلام العرب .

---

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٤٣ – ٣٤٧ ، ويراجع : أسرار العربية صـ١٣١.
(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥ / ٢٩٤.

المبحث العاشر في : (الجوازم) وفيه مسألة :

معنى " لولا "

قال الإمام الخطابي:(" لولا " كلمة تمنع الشيء لوقوع غيره ، فصار الوجوب بها ممنوعا)[١] .

❖يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن لولا تفيد : امتناع الشيء لوقوع غيره ، ومن ثَمَّ صار الوجوب بها ممنوعا .

الدراسة والتحليل

" لولا " من أدوات الشرط غير الجازمة ، فهي تقوم بالربط بين شيئين أحدهما يترتب على الآخر ، وتستدعي جملة شرطية كاملة ، لكنها لا تجزم فعل الشرط ، ولا فعل الجواب .

– وذكر الخليل أن لـ (لولا) معنيين أحدهما : " لو لم يكن " ، والآخر : " هلّا " فقال : (وأما " لولا " فجمعوا فيها بين " لو " و " لا " في معنين أحدهما : " لو لم يكن " ، كقولك : لولا زيد أكرمتك ، ومعناه : لو لم يكن ، والآخر : " هلّا " كقولك : لولا فعلت ذاك ، في معنى هلّا فعلت)[٢].

وما نصّ عليه الخليل بن أحمد أن معنى : " لولا " هو : " لو لم يكن " هو ما عبّر عنه النحويون بأنها : حرف امتناع لوجود ففي مثل : لولا زيد لآتيتك ، أي : امتنع اتياني لوجود زيد .

والمعنيان أدركهما سيبويه عندما قال : (وكذلك : " لوما ، ولولا ، فهما لابتداء وجواب ، فالأول سبب ما وقع ومالم يقع)[٣].

---

(١) ينظر: معالم السنن ١ / ٢٥.

(٢) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ٨/ ٣٥٠.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٣٥.

وقد وافق الإمام الخطابي الخليل وسيبويه في أنها: حرف امتناع لوجود كما هو واضح في نصه السابق .

وذكر ذلك أيضا كثير من النحويين كالزجاجي[١]، والهروي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، والمالقي[٧] ، وأبي حيان[٨]، والمرادي[٩] ، وابن هشام[١٠]، وابن عقيل[١١]، والسيوطي[١٢]، والأشموني[١٣] وغيرهم.

والمغاربة يقولون : حرف امتناع لوجود – بالدال – والمعنى قريب ، والمقصود : أنها تدل على امتناع شيء لتحقيق غيره ، فهو واجب ، أي : ثابت ، أو واقع ،وهو موجود[١٤].

---

(١) ينظر: حروف المعاني صـ٣ ، ٤.

(٢) ينظر: الأزهية صـ١٦٦ .

(٣) ينظر: الكشاف ٥٣١/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣ / ٢١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ١١٤.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٥١٠.

(٧) ينظر: رصف المباني صـ٢٩٣.

(٨) ينظر: الارتشاف ٤ / ١٩٠٤.

(٩) ينظر: الجني الداني صـ٥٩٧.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب صـ٣٥٩، وأوضح المسالك ٤ / ٢٣٧.

(١١) ينظر: المساعد ٣ / ٢٢٢.

(١٢) ينظر: الهمع ٣ / ٤٧٥.

(١٣) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٧١.

(١٤) ينظر: المساعد ٣/ ٢٢٢ ، ويراجع : الجني الداني صـ٥٩٧.

- وذكر الهروي أن لها أربعة مواضع[١] **أحدها** ما سبق ذكره وهو أن تكون : حرف امتناع لوجود ، **والثاني** : أن تكون استفهاما[٢] بمعنى: هلّا كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ [المنافقون: ١٠]، **والثالث** :أن تكون للتحضيض كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾ [التوبة: ١٢٢] ، **والرابع**: أن تكون جحدا بمعنى : " لم " ومنه : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[٣] [يونس: ٩٨].

والصحيح أن تفسرها بحسب الجمل التي تدخل عليها كما قال المالقي[٤].

١- فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب نحو . " لولا زيد لأحسنت إليك " فالإحسان امتنع لوجود زيد

---

(١) حكى ابن هشام في مغني اللبيب صـ٣٥٩- ٣٦٤ ما ذكره الهروي من هذه الأوجه في كتاب الأزهية صـ١٦٦- ١٧٢ .

(٢) ذكر ابن هشام أن أكثر النحاة لا يذكر هذا المعنى وهو : الاستفهام . ينظر : مغني اللبيب صـ٣٦٢.

(٣) حكى ابن هشام في مغني اللبيب صـ٣٦٢ – ٣٦٣ ما ذكره الهروي من أن " لولا " في الآية نافية بمعنى : " لم " ، ثم قال : والظاهر أن المعنى على التوبيخ أي : فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجئ العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الكسائي ، والأخفش والفراء ، والنحاس ، ويؤيده قراءة أُبيّ، وعبد الله" فهلا كانت " ويلزم من هذا المعنى : النفي ؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع . ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩ ، ويراجع : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وتفسير الطبري ١٥ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وتفسر القرطبي ٣٨٣/٨ ، ٣٨٤.

(٤) ينظر: رصف المباني صـ٢٩٣.

٢- وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع نحو " لولا عدم قيام زيد لم أُحْسِن إليك".

٣- وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو: " لولا زيدٌ لم أُحْسِن إليك".

٤- وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو: " لولا عدم زيدٍ لأحسنت إليك "، ونقل المرادي[١] هذه الأوجه عن المالقي.

الخلاصة

ومما سبق تبين أن الإمام الخطابي وافق الخليل وسيبويه في أن : " لولا " تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، وهو ما عبر عنه الخليل بقوله : " لولم يكن " ، وعبر عنه النحويون بقولهم : (حرف امتناع لوجود) وما ذكره الخطابي أحد أوجه استعمالاتها ، لكنها تستعمل أيضا بمعنى : الاستفهام ، وبمعنى : التحضيض ، وجحدا بمعنى : " لم "، والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها كما صرح بذلك المالقي.

(١) ينظر: الجني الداني صـ٥٩٧ ، ٥٩٨.

الفصل الثاني:

(آراء الإمام الخطابي الصرفية في كتابه : " معالم السنن ")

ذكر الإمام الخطابي لطائف صرفية خلال شرحه لسنن أبي داود ، لكن دون إسهاب أو إطالة ، وقد رتبت هذا الجانب حسب أبواب علم الصرف ، وقسمته سبعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول في : (الميزان الصرفي)

اهتم الإمام الخطابي بالتعليق على الوزن الصرفي للكلمة ، وذلك في عدة مواضع[١] من كتابه منها ما يلي:

١-**قال الخطابي**: (" ادرعهما " معناه : أنه نزع ذراعيه من الكمين ، وأخرجهما من تحت الجبة، وزنه : " افتعل" ، من: " درع " إذا مدّ ذراعه، كما يقال: " ادّكر" من: " ذكر ")[٢].

ويبدو من النص أن ادّرع على وزن : " افْتَعَل" ؛ لأنه من : درع كما قال الإمام الخطابي، كما يقال : ادّكر من : ذكر.

الدراسة والتحليل

بجب مراعاة أصل الكلمة قبل التغيير عند وزنها ، ولا يُعتد بهذا التغيير، بل يعتبر كأن لم يكن وذلك في مواضع منها : الإبدال من تاء الافتعال ومشتقاته، فصيغة

---

(١) قال الإمام الخطابي في معالم السنن١ / ١٧٥ : (وطُولى وزنُه : فُعْلى تأنيث : أطول) وقال في ٢/ ٦٢: (وزعم أهل اللغة أن الماعون مشتق من المعن، وهو الشيء القليل ، ووزنه : فاعول) ، وقال في ٤/ ٢٠ : (عميا وزنه : فعيلا من العمى ، كما يقال : بينهم رميا أي : رمى) .

(٢) معالم السنن ١ /٥٠ .

" افْتعَل " إذا كانت فاؤها دالا ، أو ذالا ، أو زايا – فإن تاءها تقلب دالا ، نحو : ادّان وازدجر ووزنهما : افْتعَل؛ لأن الأصل فيها : ادتان – ازتجر، قلبت التاء دالا لمناسبة ما قبلها من حروف الدال والزاي ثم ادغمت الدال في الدال.

قال سيبويه : (وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في : ازْدَجر ونحوها) (١).

وقال في موضع آخر: (والزاي تبدل لها مكان التاء دالا، وذلك قولهم: مُزْدان في: مُزْتَان؛ لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال ، وهي مجهورة مثلها ، وليست مطبقة كما أنها ليست مطبقة)(٢) .

ومثل الإمام الخطابي بـ : ادّرع ، وأصله : ادترع ، قلبت تاء الافتعال دالا ؛ لأن فاء الافتعال دال ، ووجب الإدغام ؛ لوجود المثلين – الدالين – فصارت : ادَّرَع على وزن : افْتعَل ، كما يقال : ادَّكر من : " ذكر" وأصله : اذْتكَر قلبت التاء دالا لمناسبة ما قبلها .

قال الأخفش عند قوله تعالى : ﴿ وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ٤٥] : (وإنما هي افْتعَل من: ذكرت، فأصلها: اذْتكَر ، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة، ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا، والأول حرف مجهور وإنما يدخل الأول في الآخر، والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر فجعلوا في موضع التاء حرفا من موضعها مجهورا وهو الدال ؛ لأن الحرف الذي قبلها مجهور ، ولم يجعلوا الطاء؛ لأن الطاء مع الجهر مطبقة)(٣).

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٩١ ، ٥٩٢.

وقال ابن السراج: (إبدال الدال في افْتعَل – تبدل من التاء في افتعل قلبا مطردا إذا كان قبل التاء حرف مجهور ، زاي أو دال ، تقول في : افتعل من الزينة : ازْدَان ازديانا ، ومن الزرع : ازْدرَع ازدراعا ، وذلك أن التاء كانت مهموسة والزاي مجهورة ، فأبدلوا من التاء حرفا من موضعها مجهورا وهو الدال ، وكذلك افتعل من الذكر وهو قولك : ادَّكر يدَّكر ادّكارا وهو مُدّكر)[١].

وقال ابن عصفور : (وأما الدال : فأبدلت من التاء والذال ، فأبدلت من تاء افتعل باطراد ، إذا كانت الفاء زايا فتقول في افتعل من الزين : ازْدَان ... والأصل : ازتان ... فرفضوا الأصل ،وأبدلوا من التاء دالا والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ، والتاء شديدة ، والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقربوا أحد الحرفين من الأخر ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة ، وأخت الزاي في الجهر)[٢].

وذكر ذلك أيضا: ابن جني[٣]، والصيمري [٤]، وابن يعيش [٥]، وابن الحاجب [٦]، وأبو حيان[٧]، وابن هشام[٨]، والشيخ خالد الأزهري [٩]، والأشموني [١٠].

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ٣ / ٢٧٠.
(٢) ينظر: الممتع ١ / ٣٥٦.
(٣) ينظر: المنصف صـ٥٤٦.
(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٨٥٣.
(٥) ينظر: شرح المفصل ١ / ٤٨.
(٦) ينظر: شرح الشافية ٣ / ٢٢٧.
(٧) ينظر: البحر المحيط ٨ / ١٨٧.
(٨) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٤٠٠.
(٩) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ /٣٩٢.
(١٠) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٦٦.

٢-قال الإمام الخطابي :(" الصَّيِّب" : ما سال من المطر ، وجرى ، وأصله من : صاب يصوب إذا نزل، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة : ١٩]، ووزنه : فَيْعِل من : الصَّوْب)[١] .

❖ يبدو من النص أن وزن " صيّب " عند الإمام الخطابي هو : فَيْعِل.

الدراسة والتحليل

لفظ (صيِّب) مثل: [سيد، وميت، وهين، وقيّم] وغيرها، واختلف في وزن مثل هذه الكلمات على مذهبين: المذهب الأول أن وزنها: فيعل – بكسر العين – وأصلها: صَيْوِب، وسَيْوِد، ومَيْوِت، وهيون، وقيوم، اجتمعت الياء الساكنة، والواو المكسورة بعدها، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت: صيِّب، وسيِّد، وميِّت، وهيِّن، وقيِّم، وهذا مذهب البصريين وعلى رأسهم : الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، والمبرد [٤]، وابن قتيبة[٥]، والطبري[٦]، وابن السراج[٧]، ووافقهم الإمام الخطابي[٨].

---

(١) معالم السنن ٤ / ١٣٥.

(٢) ينظر: العين ٢٥/٧ ، ١٤٩ ، ٤٦٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩.

(٤) ينظر: المقتضب ١ / ٢٦٢ ، ٢/ ١٠٧ ، ٢٢١.

(٥) ينظر: غريب القرآن ١ / ٤٢.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ٣ / ٣١٩.

(٧) ينظر: الأصول ٣ / ٢٦٢ ، ٣١٠.

(٨) ينظر: شأن الدعاء للخطابي ١ / ٢٠١ ، وغريب الحديث ١ / ٤٩٢.

وحذا حذوهم : ابن جني[١]، والأعلم[٢]، وأبو البركات الأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش [٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الناظم[٨]، والرضي [٩]، وأبو الفداء[١٠]، وأبو حيان [١١]، والمرادي[١٢]، وابن عقيل[١٣]، والسيوطي[١٤]وغيرهم[١٥] .

---

(١) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٩١ ، ٤٨٧ ، ٣ / ١٩٥ ، وسر الصناعة ٢ / ٢٤١ .

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ١ / ٥٨٨ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٩٥ وما بعدها .

(٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٢ ، واللباب ١ / ٣٥٠ .

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٠ / ٩٦ .

(٦) ينظر: الممتع ٢ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٤٤١.

(٨) ينظر: شرح الألفية صـ٦٠٧ .

(٩) ينظر: شرح الرضي على الشافية ١٥٤/٣ .

(١٠) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ، ٢ / ٢٥٨ .

(١١) ينظر: الارتشاف ٢ / ٥١٠ .

(١٢) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٥٩٦ .

(١٣) ينظر: المساعد ٣ / ٤٩٨ ، ٤ / ٢٥ ، ٤٢ .

(١٤) ينظر: الهمع ٢ / ٦٨ ، والمزهر ٢ / ٦١ ، ٦٢ .

(١٥) كـ أبي بكر الأنباري في الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٩٠، ٩١، والسجستاني في غريب القرآن ١ / ٢٩٥، والنحاس في إعراب القرآن ١ / ٣٥٤، والقالي في الآمالي ١/ ١٨٩، وابن خالويه في الحجة ١ / ١٤٤، والأزهري في الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ٥٦/١، ومكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٨١، والثمانيني في شرح التصريف ١ / ٤٧٦ ، والزمخشري في الفائق في غريب الحديث ٢ / ٣١٣، وابن الشجري في آماليه ٢ / ١٩٦ ، ٤٢٩، والسهيلي في الروض الأنف ٢ / ١٢٤، والشاطبي في شرح الألفية ٩١/٧ وغيرهم.

– وعلة أصحاب هذا المذهب أن هذا الوزن هو الظاهر من بنائه، والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن.

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ، منها فُعَلَة في جمع : فاعل نحو قَاض وقُضَاة، ومنها : فَيْعَلُولة نحو : كَيْنُونة ، وقَيْدُودة ، والأصل : كَيَتُونة، وقَيَّدُودة[١].

المذهب الآخر: أن وزن (صيِّب) وغيرها كـ سيّد، وميّت، وهيّن وغيرها هو: " فَعِيل "، وهذا مذهب الكوفيين[٢]، ومنهم الفراء [٣]، والأصل : صَوِيب ، وسَوِيد ، ومَوِيت، وهَوِين ، وإنما أعلوه لاعتلال فعله في: صاب يصوب، وساد يسود... وهكذا، فأخرت الواو، وتقدمت الياء فصارت صيوب، وسيود ، ثم قلبت الواو ياء [٤].

واحتج هؤلاء بما يلي :–

١– إنما قلنا إن أصله " فَعِيل" : لأن له نظيرا في كلام العرب ، بخلاف " فَيْعِل" ، فإنه ليس له نظير في كلامهم .

٢– لما كان هذا الأصل أرادوا أن يعلوا عين الفعل كما أعلت في : " ساد يسود " ، وفي " مات يموت" فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشددة .

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٩٦ ويراجع : الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، والمقتضب ١ / ٢٦٤ ، والأصول ٣ / ٢٦٢ ، والممتع ٢ / ٤٩٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٨١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٩٥.

(٣) ينظر: رأي الفراء في: الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري ١/ ٩١ ، وشرح المفصل ١٠ / ٩٥ ، والممتع ٢ / ٥٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٠/ ٧٠ ، والممتع ٢ / ٥٠١.

٣- أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في : " ساد ، ومات " قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفا ، ثم تسقط لسكونها ، وسكون الياء بعدها ، فكرهو أن يلتبس فَعِيل بـ فَعْل، فزادوا ياء على الياء ؛ ليكمل بناء الحرف ، ويقع الفرق بها بين فَعِيل ، وفَعْل، ويخرج على هذا نحو : سَوِيق وعَوِيل ، وأنه إنما صح لأنه غير جار على الفعل (١).

وأجيب عن كلمات الكوفيين بما يلي :

١- أما قولهم بأن " فَعِيل " له نظير في كلام العرب بخلاف " فَيْعِل" فهو مردود ؛ لأن المعتل يختص بأبنية ليست في الصحيح .

٢- وأما قولهم : إن وزنه " فَعِيل " إلا أنهم أعلوا عين الفعل ، وقدموا ، وأخروا ، وقلبوا فهو مردود وباطل ؛ لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح : لأن ياء " فَعِيل" لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح . وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح ، جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح .

٣- وأما قولهم : إذا حذفنا الألف ، وعوضنا عنها الياء مكانها لئلا يلتبس " فَعِيل " بـ " فَعْل فهو باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي ألا يجوز فيه التخفيف ، فيقال: صوْب ، وسيْد ... لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك دل على فساد هذا القول (٢).

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ / ٧٩٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢ / ٨٠٢.

والراجح هو مذهب البصريين ، ومن تبعهم ؛ لأن وزن " فَيْعِل " هو الظاهر من بناء الكلمة ، والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن ، كما أن هذا المذهب هو قول أكثر النحاة، وأخف المذهبين وأقلها تغييرا .

الخلاصة

من خلال عرض هذه المسألة تبين أن الإمام الخطابي يرى أن " صيِّب " على وزن : فَيْعِل كـ سيّد وميّت وغيرها، وبذلك جاء رأيه موافقا لمذهب البصرين، وهو في ذلك مسبوق بكثير من العلماء أمثال: الخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن قتيبة، والطبري، وابن السراج وغيرهم. وتبعهم كثير من العلماء كـ ابن جني، والأعلم ، وأبي بكر الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك ، وابن الناظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل ، والسيوطي وغيرهم.

وهذا هو الرأي الراجح: لأنه تبين فساد مذهب الكوفيين، والرد على أدلتهم؛ حيث تكلفهم بعض التغيرات التي لا أصل لها، ومن ثم فوزن (صيِّب) هو: " فَيْعِل "؛ لأن هذا الوزن الظاهر من بناء الكلمة، والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن ، كما أنه هو مذهب أكثر النحويين، بل أخف المذهبين و أقلها تغييرا .

المبحث الثاني : (المجرد والمزيد) وفيه مسألة

من أبواب مضارع الثلاثي : " فَعِل يَفْعَل "

– بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع -

قال الإمام الخطابي : (لا تَحْسِبنَّ – مكسورة السين – إنما هو لغة عليا مضر[١]، وتَحْسَبنَّ – بفتحها – لغة سفلاها[٢] ، وهو القياس عند النحويين ؛ لأن المستقبل من : فَعِل – مكسورة العين – يَفْعَل مفتوحتها، كقولهم : عَلِم يَعْلَم ، وعَجِل يَعْجَل، إلا أن حروفا شاذة قد جاءت نحو : نَعِمَ – يَنْعِمُ ، ويَئِسَ – يَيْئِسُ ، وحَسِبَ – يَحْسِبُ ، وهذا في الصحيح ، فأما المعتل فقد جاء فيه : وَرِمَ – يَرِمُ ، و : وَثِقَ – يَثِقُ ، و : وَرِعَ – يَرِعُ ، و : وَرِى – يَرِي[٣])[٤]

❖يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن القياس في " فَعِل" بِكسر العين – أن يكون مضارعه مفتوح العين إلا ثلاثة أفعال من الصحيح جاءت شاذة مكسورة العين

---

(١) [عليا مضر] هم: (قيس، وقريش، والحجاز). ينظر: معجم متن اللغة لأحمد رضا ٤/ ١٩٩.

(٢) [سفلى مضر]هم :(تميم ونجد) . ينظر: اللهجات العربية في التراث للدكتور : أحمد علم الدين الجندي ٢ / ٥٦٧.

وقد ذكر أبو زيد الأنصاري في النوادر صـ٥٥٧أن فتح عين المضارع لغة عليا مضر، والكسر لغة سفلاها وذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب صـ٤٨٣ أن عليا مضر تكسر وسفلاها تفتح كما أشار الإمام الخطابي، ويراجع: تهذيب اللغة ١٣/ ٩٧، وتاج اللغة وصحاح العربية٣/٩٩٢، والعباب الزاخر للصغاني ١/ ٢٢٦ (يأس)، والمصباح المنير ٢ / ٦٨٣ (يئس) ، وبصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي ٥ / ٣٧٤ .

(٣) وَرِىَ الزَّنْدِيَرِى: إذا اتَّقد، ووَرَتِ الزَّنادُ: إذا خَرَجَتْ نَارُهَا، ووَرِى المخُّ يَرِى: إذا اكْتَنَزَ . ينظر: لسان العرب ١٥/ ٣٨٨ (ورى) .

(٤) معالم السنن ١ / ٤ .

في الماضي والمضارع ، كما يجوز في مضارعها الفتح أيضا وهو : القياس والأفصح وهي : نَعِم يَنْعِم ، ويَئِس ييئِس، وحَسِب يَحْسِب من الصحيح ، ومن المعتل : وَوِم يَوِم ، وَثِق ثَيِق ، وَرِع يَرِع ، وَرِى يَرِى ، والكسر لغة عليا مضر، والفتح لغة سفلاها.

الدراسة والتحليل

القياس في فَعِل – بكسر العين – أن يأتي مضارعه على يَفْعَل – بفتح العين – نحو: عَلِم يعلَم ، وفرِح يَفْرَح؛ لأن الأصل في صوغ المضارع أن يخالف بينه وبين ماضيه في حركة العين[١] ؛ وذلك لتكون هناك مخالفة لفظية بينهما ، كما كانت هناك مخالفة معنوية .

ذكر ذلك كثير من العلماء كـ: سيبويه[٢]، وابن السكيت[٣]، وابن قتيبة[٤]، والمبرد[٥]، وأبي بكر الأنباري [٦]، وأبي جعفر النحاس[٧]، وابن درستويه[٨]، وابن خالويه[٩]،والأزهري[١٠]، والفارسي[١١]، ووافقهم في ذلك الإمام الخطابي [١٢] ومن جاء

---

(١) ينظر: المغني في تصريف الأفعال للدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة صـ١٥٨.
(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٨ ، ٥٤ ، ١١١.
(٣) ينظر: إصلاح المنطق ١ / ١٦٠.
(٤) ينظر: أدب الكتاب ١ / ٤٨٣.
(٥) ينظر: الكامل ٢ / ٩٨.
(٦) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١ / ٢٤٤.
(٧) ينظر: إعراب القرآن ٣ / ١٥٣ ، ٢٢٣.
(٨) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ١ ٣٣٩.
(٩) ينظر: ليس في كلام العرب ١ / ٤٥.
(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ٣ / ٩ ، ٤ / ١٩٢.
(١١) ينظر: المسائل الحلبيات صـ١٢٥.
(١٢) ينظر: معالم السنن ١ / ٤٧.

بعده كـ ابن جني[١]، والثمانيني[٢]، والإمام عبد القاهر[٣]، والبطليوسي[٤]، وابن الشجري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، وأبي حيان[١٠]، وابن عقيل[١١]، والسيوطي[١٢]وغيرهم.

وتكثر في هذا الباب الأفعال الدالة على العلل والأحزان وأضدادهما نحو: سقم، وحزن، وفرج، وما دل على خلو أو امتلاء نحو: عطش، وشبع، وكذلك تجئ الألوان، والعيوب، والحلي كلها عليه نحو: سود وعرج ، ودعج [١٣].

وقد جاءت منه خمسة أفعال من الصحيح مكسورة العين في الماضي والمضارع وهي: نَعِم يَنْعِم – "، و يَئِسَ يَيْئِسُ ، وحَسِبَ يَحْسِبُ، و " يَبِسَ – يَيْبِس"، وبئِس – بالموحدة – يَبْئِس، ومن المعتل: وَمِق أي: أحب، ووَثِق، ووَفِق يقال: وفقت أمرك تفق أي صادفته موافقا وهو من التوفيق، ووَلِي أي: تبع، و وَرِث، و وَوِع، و وَرِم، و وَعِم، و وَغِر من: وغر الصدر إذا التهب حزنا أو غيظا، و وَحِر

---

(١) ينظر: الخصائص ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح التصريف ١ / ٤٣١.

(٣) ينظر: المفتاح في الصرف ١ / ٣٨، ٣٩.

(٤) ينظر: الاقتضاب ٢ / ٢٥٠.

(٥) ينظر: الآمالي ٣ / ١٥٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٧ /١٥٣.

(٧) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٣٥.

(٨) ينظر: الممتع ١ / ١٧٦.

(٩) ينظر: التسهيل صـ١٩٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٣٨.

(١٠) ينظر: الارتشاف ١ / ١٥٦ ، والنكت الحسان صـ٢٣٠.

(١١) ينظر: المساعد ٢ / ٥٨٨.

(١٢) ينظر: المزهر ١ / ٢٠٩ ، ٣١٦ ، ٢ / ٩٩ ، ١٠٤.

(١٣) ينظر: جامع الدروس العربية ١ / ٢١٦ ، وشذا العرف في فن الصرف صـ٣٣.

مثل: وغر – ووَلِه أي : كاد يعدم العقل ، و وَهِل[١]، و وَبِق، و وَرِى ، ووَسِع ، ووَطِئ[٢]، ووَلِغ ، ووصِب[٣] مما كان مثالا واويا.

وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتل، وعلل ابن يعيش لذلك بقوله: (كراهيتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا : يولي ويورث فحملوا المضارع على بناء يسقط الواو فيه)[٤] وعلل له ابن الحاجب بقوله: (إنما بنوا هذه الأفعال على الكسر؛ ليحصل فيها علة حذف الواو ، فتسقط ، فتخف الكلمة)[٥].

وحكم بعض العلماء على مجيء فَعِل يفْعِل بالكسر في الماضي والمضارع بالشذوذ كابن قتيبة [٦]، وابن درستويه[٧]، والفارسي[٨] ، ووافقهم: الإمام الخطابي[٩]، وتابعهم : الجوهري[١٠] ، وابن يعيش[١١]، وابن الحاجب[١٢]، وابن عصفور[١٣]، وأبو حيان[١٤]، وغيرهم.

---

(١) ينظر: المساعد ٢ / ٥٨٨، ٥٨٩.
(٢) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٣٥، ١٣٦ ، ويراجع : الممتع ١ / ١٧٦.
(٣) ينظر: المزهر ٢ / ٣٧ ، ١٠٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٥٣.
(٥) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٣٥ ، ويراجع : المنصف صـ١٩٥.
(٦) ينظر: أدب الكتاب ١ / ٤٨٣.
(٧) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ١ / ٣٣٩.
(٨) ينظر: المسائل الحلبيات صـ١٢٤.
(٩) ينظر: معالم السنن ١ / ٤٧.
(١٠) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥ / ٢٠٤٢.
(١١) ينظر: شرح المفصل ٧ / ١٥٣.
(١٢) ينظر: شرح الشافية ١ / ١٣٦.
(١٣) ينظر: الممتع ١ / ١٧٦.
(١٤) ينظر: النكت الحسان صـ٢٣٠.

وذكر بعضهم أنه من قبيل : تداخل اللغات كابن السراج[١] ، وابن جني[٢] حيث ذكر أن الفتح في المضارع هو الأصل، والكسر إنما هو لضرب من الاتساع[٣].

الخلاصة

وبعد عرض هذه المسألة تبين أن القياس في فَعِل بكسر العين أن يكون مضارعه على يفعَل – بفتحها– ، وقد جاءت أفعال مكسورة العين في الماضي والمضارع من الصحيح ومن المعتل المثال الواو وحكم بعض العلماء بشذوذها كابن قتيبة، وابن درستويه ، والفارسي ووافقهم الإمام الخطابي وتابعهم: الجوهري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور وغيرهم.

وقيل: هو من باب تداخل اللغات وذكر ذلك ابن السراج، وابن جنى، والفتح في المضارع هو الأقيس كما ذكر سيبويه [٤] وغيره، أو الأصل كما ذكر ابن جنى، أما الكسر فهو لضرب من الاتساع .

والقول بأن ذلك من قبيل تداخل اللغات وأن الكسر هو لغة عليا مضر، والفتح لغة سفلاها أوْلى بالقبول؛ لأن جميع لغات العرب حجة [٥] وهذا أوْلى من القول بالشذوذ.

---

(١) ينظر: الأصول ٣/ ٨٧.

(٢) ينظر: المنصف صـ١٩٥ ، والخصائص ١ / ٣٨٠ ، ٣٨.

(٣) ينظر:

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٩ ، ويراجع : الأصول ٣ / ٨٧.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ١٠.

المبحث الثالث في : (المشتقات) وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : " تناوب الصيغ الصرفية " .

قد يقع التناوب أو التبادل بين مشتقات الأسماء ، مما يدل على مرونة اللغة واتساعها ، وكذلك الاهتمام بالمعنى ، والتنوع في الأساليب ، وقد أشار الإمام الخطابي إلى وقوع هذه الظاهرة ، بل وأخذت عنده صورا متعددة ، يمكن بيانها على النحو التالي :-

(أ) الصورة الأولى :مجيء " فاعل " بمعنى : " مفعول "

أشار الإمام الخطابي إلى مجيء: " فاعل " بمعنى: مفعول " في أكثر[١] من موضع ، فقال : (وقد يكون اللاعن بمعنى : الملعون ، فاعل بمعنى : مفعول ، كما قالوا : سر كاتم أي : مكتوم ، وعيشة راضية ، أي : مرضية)[٢].

الدراسة والتحليل

قد يتناوب: " فاعل " عن: " مفعول " كما صرح بذلك كثير من العلماء كـ الخليل[٣]، والفراء[٤]، وابن قتيبة[١]، وكراع النمل[٢]، وابن دريد، وابن خالويه[٣]، وابن ولاد[٤]، والأزهري[٥].

---

(١) جاء في معالم السنن١/١٤٦: (الحاضر: المحضور، فاعل بمعنى : مفعول)، وجاء في ٢ / ٦٤: (قوله : جاد عشرة أوسق ...يريد : قدرا من النخل يجذ منه عشرة أوسق ، وتقديره : مجذوذ، فاعل بمعنى : مفعول)، وجاء في : ٤/ ٢٨١ : (الواصل معناه : الموصول ، فاعل بمعنى: مفعول).

(٢) ينظر: المرجع السابق ١ / ١٩.

(٣) ينظر: العين ١ / ١٣٧ (قطع) ، ٢/ ٦٥ (عتر).

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٥/٢ ، ٣ / ١٨٢، ٢٥٥.

ووافقهم في ذلك الإمام الخطابي، بل وصرح ابن دريد بكثرته فقال:(قوله : ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٢١] أي: مَرْضية، وهذا كثير في كلامهم نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤٣] أي: لا معصوم)[٦] ، وكذلك صرح بكثرة وقوع فاعل عن مفعول الإمام الخطابي فقال : (قوله : ضامن على الله معناه : مضمون ، فاعل بمعنى: مفعول كقوله سبحانه : ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة : ٢١] أي: مَرْضية، وقوله – عز وجل – : ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] أي: مدفوق ، ومثله في الكلام كثير)[٧].

وصرح بعض العلماء بعدهم بمجيء فاعل بمعنى مفعول كـ الجوهري[٨]، وأبي هلال العسكري[٩]، والسرقسطي[١٠]، والهروي[١١]، والثعالبي[١٢]، وابن القطاع[١٣]،

→→→

(١) ينظر: غريب القرآن ٢ / ٤٣.

(٢) ينظر: المنتخب ١ /٤٣١، والمنجد ١ / ١٧٤.

(٣) ينظر: ليس في كلام العرب ١ / ٣١٧ .

(٤) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ١ / ١٦٥.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ٣ / ٩٤، ١٩/٤.

(٦) ينظر: جمهرة اللغة ١ / ٥٢١ (حرم) ويراجع : ٧٣٤/٢ (رشن).

(٧) ينظر: معالم السنن ٢ / ٢٠٦.

(٨) ينظر: الصحاح ١/ ٢١٨ لحب، ٢ / ٧٧٣(غمر) ٣ / ١٠٩٣(عوض) ٤ / ١٤٠٤(عصف)،٥ / ١٩٨٦ (عصم).

(٩) ينظر: جمهرة الأمثال ٣ / ٢٤٦.

(١٠) ينظر: الأفعال ١ / ٢٧٠، ٤٨١.

(١١) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٢ / ٤٣٣ (حزق).

(١٢) ينظر: فقه اللغة وسر العربية صـ٣٥٥.

(١٣) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١ / ٣٥٦.

والحريري[١]، والزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وأبي حيان[٨]، وابن عقيل[٩]، والسيوطي[١٠]، وغيرهم.

ويقال إن أكثر مَنْ يستعمل ذلك من أحياء العرب سكان الحجاز، إذا كان نعتا[١١].

لكن أنكر أبو جعفر النحاس مجيء فاعل بمعنى: مفعول فقال: (فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان ، ولا يصح ، ولا ينقاس ، ولو جاز هذا لجاز : ضارب بمعنى مضروب ، والقول عند البصريين أنه على النسب كما قال :

كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ ∴ وليل أقاسيه بطيء الكواكب[١٢])[١٣]

---

(١) ينظر: درة الغواص ١ / ٢٤٢.
(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث ١ / ٣٠١ .
(٣) ينظر: التبيان ٢ / ٧٠٠ .
(٤) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٨١ .
(٥) ينظر: شرح الشافية ٢ / ٨٩ .
(٦) ينظر: التسهيل صـ١٣٦، وشرح التسهيل ٣ / ٧٢ .
(٧) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٤٨٠.
(٨) ينظر: البحر المحيط ١٥٨/٦ ، ٧/ ٣٠٨ ، ٨/ ٢١٦.
(٩) ينظر: المساعد ٢ / ١٩٠ .
(١٠) ينظر: المزهر ١ / ٨٩، وعقود الزبرجد ١/ ٢٠٩، ٢/ ٢٦٢ ، ٥/٨٠ ، ٧ / ١٧١.
(١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٥، ويراجع : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٥ ، وتفسير الطبري ٣٥٤/٢٤.
(١٢) البيت من الطويل وهو للنابغة في ديوانه صـ٤٠ ، والكتاب ٢ / ٢٠٧ ، والأزهية صـ٢٣٧، وكتاب اللامات صـ١٠٢، ولسان العرب ١/ ٧٢١ " كوكب "، ٧٥٨ " نصب "، ٦/٦ " أسس"، ٨/ ١٧٢ " شبع "، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٣ ، والهمع ٣١/٢ ، والخزانة ٢ / ٣٢١ ، ٣ / ٢٧٢ ، ٤ / ٣٩٢، ٧٤/٥ ، والدرر اللوامع ٣ / ٥٧، وبلا نسبة في جمهرة اللغة صـ٣٥٠ ، ورصف المباني صـ١٦١ .
(١٣) ينظر: إعراب القرآن ٥ / ١٩٨.

فـ فاعل ليس بمعنى: مفعول في قوله: لهم ناصب، وإنما المعنى: لهم ذي نصب، وهو ما ذكره سيبويه حيث قال: (قال الخليل: إنما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعمٌ، وكاسٍ على ذا، أي: ذات رضا، وذو كسوة وطعام، وقالوا: ناعل لذى النعل، وقال الشاعر: * كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ* أي : لهم ذي نصب)[١].

ذكر ذلك أيضا: الزجاج[٢]، وابن السراج، وابن جني[٣]، وجعله الرضي[٤] هو : الأَوْلى.

قال ابن السراج: (فأما ما كان ذا شيء وليس بصفة فيجيء على فاعل ، تقول لذى الدرع : دارع، ولذي النبل ، نابل ، ... وعيشة راضية : ذات رضا ، ومثله طاعم كاس ، ذو طعام وكسوة ، وناعل : ذو نعل)[٥].

الخلاصة

بعد عرض هذه المسالة تبين أن مجيء فاعل بمعنى مفعول يقع كثيرا في كلام العرب وقد صرح بذلك ابن دريد وتبعه الإمام الخطابي بل وصرح بذلك في مواضع عدة من كتابه كما سبق ، وأنكر أبو جعفر النحاس ذلك وجعله من قبيل النسب كما هو مذهب البصريين .

وأقول لا داعي لإنكار مجيء فاعل بمعنى : مفعول؛ لأن هذا التناوب بين الصيغ الصرفية يؤدي إلى : ثراء المعنى ، بل ويخلق مجالا جديدا للصيغة مع

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٨٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣١١.

(٣) ينظر: الخصائص ١ / ١٥٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٤٨٥.

(٥) الأصول ٣ / ٨٣.

الاحتفاظ بالمعنى الأصلي ، فهو يعد مظهرا من مظاهر المرونة والاتساع في اللغة ، ولوقوعه في القرآن الكريم ، وأشعار العرب الفصحاء .

(ب) الصورة الثانية : مجيء " فعولة " بمعنى : "مفعولة ".

قال الإمام الخطابي: (... طروقة الفحل هي التي طرقها الفحل أي : نزا عليها ، وهي فعوله بمعنى : مفعولة ، كما قيل : ركوبة ، وحلوبة بمعنى : مركوبة[١] ومحلوبة[٢])[٣].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى مجيء " فعولة " بمعنى: " مفعولة " كـ طروقة بمعنى : مطروقة ، وركوبة بمعنى : مركوبة ، وحلوبة بمعنى : محلوبة .

الدراسة والتحليل

من تناوب الصيغ الصرفية مجيء " فعولة " بمعنى " مفعولة " وقد ذكر ذلك الإمام الخطابي وهو مسبوق في ذلك بابن درستويه، وأبي منصور الأزهري[٤].

قال ابن درستويه: (أكولة الراعي اسم ، وليس بنعت، وهي التي تعد للأكل ، وهي فعولة بمعنى : مفعولة مثل : الحلوبة التي تحلب ، والركوبة التي تركب)[٥].

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٣٩، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢٦/ ١١٩.

(٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣ / ٣٦٣ ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن المتوفي سنة ٨٠٤هـ ٣٩١/١٠.

(٣) معالم السنن ٢ / ٢٥.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٩ / ١١.

(٥) شرح الفصيح ١ / ٥٠٧.

وتابعهم في ذلك بعض العلماء كـ أبي عبيد الهروي[١]، وابن سيدة[٢]، والحميري[٣]، وابن الجوْزي[٤]، وابن الأثير[٥]، والصغاني[٦]، وابن منظور[٧]، وأبي حيان[٨]، والفيروز آبادي [٩]، والسيوطي[١٠]، والشوكاني[١١]، والبغدادي[١٢]، والزبيدي[١٣]، وغيرهم[١٤].

قال المبرد: (يقول: هذا نقيذة بؤس، تقع الهاء للمبالغة؛ لأن أصله كالمصادر كقولك: زيد مكرمة لأهله، وزيد كريمة قومه أي: يحل محل العقدة الكريمة)[١٥].

---

(١) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٥ / ١٤٩٩.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٥/ ١٧٠.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم٨ / ٥٣٦٨.

(٤) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٣٩.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث الأثر ٣ / ١٢٢ ، ٢٧٤/٥.

(٦) ينظر: العباب الزاخر ١ / ١٩٢(لمس).

(٧) ينظر: لسان العرب ١ / ٦٦١" قتب"، ٩/ ٦٤ " خرف"، ٢١٧/١٠" طرق"، ٧١٠/١١ "همل".

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٣٣١ [سورة يس آية : ٧٢].

(٩) ينظر: القاموس المحيط ١ / ٥٧٣ (فصل اللام).

(١٠) ينظر: مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للسيوطي ٢ / ٤٥٦.

(١١) ينظر: فتح القدير ٢/ ٥٢، ويراجع : فتح الباري لابن حجر ٣ / ٣٢٠.

(١٢) ينظر: خزانة الأدب ٧ / ٣٣٧ شاهد رقم (٥٣٨).

(١٣) ينظر: تاج العروس ٤٨٦/١٦ " لمس " ١٨٩/٢٣ " خرف" ، ٦٧/٢٦" طرق ".

(١٤) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان ٧ / ٤٦٤، ومرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري ٦ / ١٠٩، ودراسات لأسلوب القرآن ٦ / ٦٧٧ ، ٢١٤/١١ ، وذخيرة العقبي في شرح المجتبي لمحمد بن على الوَلَّوى ٥٨/٢٢.

(١٥) الكامل ١ / ١٥٣ ، ويراجع : غريب الحديث للخطابي ١ / ٢٦٨.

وقال أبو بكر الأنباري: (سمي الخليفة خليفة في الأصل؛ لخلافته رسول الله، والأصل فيه: خليف بغير هاء فدخلت الهاء للمبالغة في مدحه بهذا الوصف، كما قالوا : رجل علامة ، ونسابة ، وراوية لما أرادوا أن يبالغوا في المدح ، ولو لم يريدوا المبالغة لقالوا: رجل راوٍ ، وعلاّم ونسّاب)[١].

ويستوي في حذف التاء منه المذكر والمؤنث إذا علم الموصوف ، يقال : رجل جريح ، وامرأة جريح[٢] فإن كانت الصفة على فعيل بمعنى مفعول لم تلحقه التاء إلا إذا جرد عن الوصفية نحو : ذبيحة . ونطيحة ، فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، وعين كحيل ، وكف خضيب[٣].

قال الرضي: (ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التاء " فعيل " بمعنى " مفعول " إلا أن يحذف موصوفه نحو : " هذه قتيلة فلان وجريحته" ، ولشبهه لفظا بـ" فعيل " بمعنى :" فاعل " قد يحمل عليه ، فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا نحو : " امرأة قتيلة" كما يحمل " فعيل" بمعنى " فاعل " عليه فتحذف منه التاء نحو : " ملحفة جديد" ، من : جَدَّ يجدُّ جدَّة عند البصرية ، وقال الكوفية هو بمعنى : مجدود ، من : جده بمعنى : قطعه)[٤].

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢ / ٢٢٩. ويراجع : الغريبين في القرآن والحديث ٣/ ٨٠٠ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير ٤٩٧/٧، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتى المتوفى سنة ٦٦١هـ ٣ / ٩٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٧ ، ويراجع : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ١٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٧٤٠.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣ / ٤٠١ ، ويراجع : شرح المفصل ٥٦/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٣٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢٨٨ ، والهمع ٣ / ٢٩١.

ومجيء فعيل بمعنى : مفعول كثير في كلام العرب[١] وزعم ابن الناظم أن نيابة فعيل من مفعول كثيرة ، وليست مقيسة بالإجماع[٢]، وفي دعواه الإجماع نظر، فقد قال والده في " التسهيل " عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقيسا خلافا لبعضهم[٣].

وقال في شرح التسهيل: (وزعم بعضهم أنه مقيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى : فاعل كجريح، فإن كان للفعل فعيل بمعنى : فاعل: لم ينب كـ عليم، ورحيم)[٤].

(ج) الصورة الثالثة: مجيء " فعيل " بمعنى : " مفعول " .

قال الإمام الخطابي: (رهينة بإثبات الهاء معناه: مرهون ، فعيل بمعنى: " مفعول "، والهاء تقع في هذا للمبالغة ، يقال : فلان كريمة قومه أي : محل العقدة الكريمة عندهم ، وهذا عقيلة المتاع. أي : ثمرته)[٥].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى مجيء فعيل بمعنى : مفعول كـ رهين بمعنى: مرهون، والهاء في نحو: " رهينة " للمبالغة.

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٣١٦ ، ويراجع : التذييل ١٠ / ٣٦٢ ، و المساعد ٢ / ٢٠٩، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٤٧٨ .

(٢) ينظر: شرح الألفية صـ٣١٦ .

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد صـ١٣٨ ، ٢٥٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٨٨ ويراجع: الارتشاف ٥/ ٢٢٨٨، و توضيح المقاصد للمرادي ٣ / ٤٠، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨، والمساعد ٢ / ٢٠٩، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٧٦٨، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٤٧٨ .

(٥) معالم السنن ٤ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ويراجع : غريب الحديث ١ / ٢٢٣ . .

الدراسة والتحليل

يأتي "فعيل" بمعنى: "مفعول" ، وقد صرح بذلك الإمام الخطابي وهو في هذا مسبوق بكثير من العلماء كـ الخليل بن أحمد(١)، وابن قتيبة(٢)، والطبري(٣)، وأبي إسحاق الزجاج(٤)، وأبي بكر الأنباري(٥)، والسجستاني(٦)، وأبي جعفر النحاس(٧)، وابن درستويه(٨)، والقالي(٩)، وأبي منصور الأزهري(١٠)، والفارسي(١١).

وحذا حذوهم : الجوهري(١٢)، وأبو هلال العسكري(١٣)، والسرقسطي(١٤)، وأبو عبيد الهروي(١٥)، ومكي(١٦)، وابن سيدة(١٧)، وابن القطاع(١٨)، والزمخشري(١٩)،

---

(١) العين ٦ / ٥٦ .
(٢) أدب ينظر: أدب الكتاب ١ / ٤٧٢ ، وغريب الحديث ١ / ٢٨٠ .
(٣) ينظر: تفسير الطبري ١ / ١١٢ ، وجاء فيه : (أما الرجيم فهو فعيل بمعنى مفعول ، كقول القائل : كف خضيب، ولحية دهين ، ورجل لعين يريد بذلك : مخضوبة ، ومدهونة ، وملعون ، وتأويل الرحيم : الملعون).
(٤) ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى ١ / ٥٤.
(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٣١٢.
(٦) ينظر: غريب القرآن ١ / ٢٣٩.
(٧) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٤ / ٤٦٤.
(٨) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ١ / ١٢٣، ١٢٩ ، ١٥١ ، ١٦٥، ١٧٣.
(٩) ينظر: الآمالي ١ / ١٢٩.
(١٠) ينظر: تهذيب اللغة ٢ / ١٤٣ ، ٨ / ٢٧٥ ، ١ / ١٦، ٢١.
(١١) ينظر: الحجة ١ / ٢١٧.
(١٢) ينظر: الصحاح ١ / ٧٧ " نسأ "، ١٤٩ " سلب " ، ٢٣/٩ " حسن".
(١٣) ينظر: الوجوه والنظائر ١ / ٢٧ .
(١٤) ينظر: الأفعال ١ / ٤٤٩، ٤/ ٢٧١.
(١٥)ينظر: الغريبين في القرآن والحديث ٣ / ٧٧٠ " ركب " ، ٣ / ٧٧٨.
(١٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٨/١.
(١٧) ينظر: إعراب القرآن ٣ / ٣٨٨ ، ٥ / ٢٢٩ ، والمحكم ٢ / ٥٦٨.
(١٨) ينظر: الأفعال ٣ / ١٠٤.
(١٩) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٢ / ٣٣ ، ٤٢ ، ٨٨ ، ١٢٩/٣ .

والسهلي[١]، والعكبري[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن مالك[٤]، والرضي[٥]، وأبو حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، والسيوطي[٩]، والبغدادي[١٠]، وغيرهم[١١].

والهاء تقع في هذا للمبالغة يقال : فلان كريمة قومه أي : محل العقده الكريمة عندهم ، وهذا عقيلة المتاع أي: ثمرته هكذا قال الإمام الخطابي ، وسبقه في ذلك المبرد، وأبو بكر الأنباري، وأبو جعفر النحاس[١٢].

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين أن الإمام الخطابي صرح بمجيء " فعيل " بمعنى : (مفعول) وهو في هذا مسبوق بكثير من العلماء كالخليل، وابن قتيبة، والإمام الطبري وغيرهم، وحذا حذوهم: الجوهري، وأبو هلال العسكري، والسرقسطي

---

(١) ينظر: نتائج اللفكر ١ / ٢٤ ، ٢٣٧.

(٢) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١ / ٤ ، ٨٥ ، ٢٧٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣ / ٥٦ .

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٥٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ٨٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٤٠١.

(٦) ينظر: الارتشاف ٥ / ٢٢٨٨.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٣٥٥.

(٨) ينظر: المساعد ٢ / ٢٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٠٧ ، ١٠٨.

(٩) ينظر: الهمع ٣ / ٢٨٨ ، ٢٩١.

(١٠) ينظر: خزانة الأدب ٣ / ١٣٧ ، ١٣٨.

(١١) ينظر: آمالي المرتضي ١ /٢٤٤ ، وآمالي ابن الشجري ١ /٢٩ ، ٢٠١ ، ٣٥٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١ /١٣٨ ، والذخيرة للقرافي ٢/ ٤٧٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٤٥٦ ، ٥٣٥ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ١٢٢٥ وغيرها.

(١٢) ينظر: إعراب القرآن ٥ / ٨٢.

وغيرهم، وتزاد التاء في فعيلة لمعنى : المبالغة دون غيرها من المعاني، ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في كلام العرب، ومع كثرته لا ينقاس كما قال ابن مالك ، فلا يقال ضريب في : مضروب ، وعليم في : معلوم ، وأجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط ألا يكون له فعيل بمعنى : فاعل فلا يجوز عنده : عليم ولا قدير بمعنى : معلوم ومقدور ، ونقل ابن الناظم الإجماع على أنه لا ينقاس ، وخفى عليه ما ذكره والده من الخلاف [١].

المسألة الثانية : من صيغ المبالغة (فَعْلان)- بفتح فسكون – [٢]

قال الإمام الخطابي : (والرحمن بناؤه فَعْلان ، وهو بناء نعوت المبالغة ، كقولهم : غضبان، وإنما يقال لمن يشتد غضبه ، ولم يغلب عليه الغضب – وكقولهم : سكران)[٣].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن فَعْلان– بفتح الفاء وسكون العين– من أبنية المبالغة .

الدراسة والتحليل

إذا قصد التكثير والمبالغة بما هو من أسماء الفاعلين على وزن فاعل عُدِل به إلى: " فَعَّال " كـ غفّار ، أو فَعُول كـ شكور ، أو إلى مِفْعَال كـ مِنْحَار ، أو إلى

---

(١) ينظر: المساعد ٢/ ٢٠٩.

(٢) ذكره الإمام الخطابي في معالم السنن ٤ / ٣١٦ أن مُفْعِل – بضم فسكون فكسر من أبنية المبالغة فقال: (قوله :"مُعْنِقا " يريد خفيف الظهر ، يعنق في مشيه سير المخف ، والعَنَق : ضرب من السير وسيع يقال : أعنق الرجل في سيره فهو مُعْنِق ، ورجل مُعْنِق ، وهو من نعوت المبالغة).

(٣) معالم السنن ٢ / ٧٠ .

فَعِيل كـ عليم، أو إلى فَعِل كـ حذر، وأكثرها استعمالا فعَّال، ثم فعُول، ثم مِفْعَال، ثم فَعِيل ، ثم فَعِل، وهذه الأوزان هي الأوزان الخمسة القياسية المشهورة(١).

لكن سُمع بعض الأوزان الأخرى التي تأتي للمبالغة كـ فَعْلان – كقولهم: غضبان، وسكرانوكذلك : " رحمن " هكذا قال الإمام الخطابي، وهو في هذا مسبوق بـ ابن قتيبة حيث قال: (وفعلان من أبنية المبالغة، ولم يجيء من فعل فعلان ، وفعيل، وفاعل إلا قولهم: ندم فهو: ندمان، ونديم، ونادم، وسلم فهو: سالم، وسليم، وسلمان، ورحم فهو: راحم، ورحيم، ورحمان)(٢) ووافقهم في ذلك: الإمام البيهقي، والزمخشري(٣) والسهيلي، وابن الجوزي(٤)، والإمام النسفي(٥)، وابن منظور(٦)، وتاج الدين السبكي(٧)، والزركشي ، والألوسي(٨) وغيرهم(٩).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٣١ ، ويراجع في أبنية المبالغة : الكتاب ١ / ١١٠– ١١٥، والمقتضب ١١٢/٢، وشرح المفصل ٦/ ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٣٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٨٩، والارتشاف ٥ / ٢٢٨١ – ٢٢٨٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ /١٨، وأوضح المسالك ٣ / ٢١٩ ، والمساعد ٢ / ١٩٢ ، والهمع ٣ / ٥٨ ، ٥٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢ / ٤٤٨.

(٢) ينظر: شرح أدب الكاتب ١ / ٢٥ .

(٣) ينظر: الكشاف ١ / ١٦.

(٤) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٤٠٠.

(٥) ينظر: تفسير النسفي ٣ / ١٤٣ .

(٦) ينظر: لسان العرب ١ / ٤٣٢ " ركب " ، و ١٢/ ٢٣١" رحم "

(٧) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١ / ٣٨٤.

(٨) ينظر: روح المعاني ١ / ٥٩.

(٩) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم ١ / ٢٧، والفوائد السنية في شرح الألفية للبرماوي ٢ / ٣٦٥.

قال البيهقي :(وبناء فعلان في كلامهم بناء المبالغة ، يقال لشديد الامتلاء ؛ ملآن ، ولشديد الشبع : شبعان)[١].

وقال السهيلي : (الرحمن من أبنية المبالغة كـ " غضبان " ونحوه ، وإنما دخله معنى المبالغة ، من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية ، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك في الصفة، فكان "غضبان "، و" سكران" حاملا لضعفين من الغضب والسُّكر، فكان اللفظ مضارعا للفظ التثنية؛ لأن التثنية ضعفان)[٢]

وقال الزركشي : (أما " فَعْلَان " فهو أبلغ من فعيل ، ومن ثم قيل : " الرحمن " أبلغ من: " الرحيم " من جهة أن " فعلان " من أبنية المبالغة كـ " غضبان " للمتليء غضبا ، ولهذا لا يجوز التسمية به، وحكاه الزجاج في تأليفه المفرد على البسملة) [٣].

أي : أن (فَعْلان) أبلغ من " فعيل": من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية ؛ لأن التثنية في الحقيقة ضعفان، فكذلك: " رحمن، وغضبان ، وسكران " يحمل ضعفين من الرحمة ، والغضب ، والسُّكر.

الخلاصة

مما سبق تبين أن (فَعْلان) من أبنية المبالغة هكذا قال الإمام الخطابي، وهو في هذا مسبوق بابن قتيبة وتابعهم بعض العلماء كـ البيهقي، والزمخشري، والسهيلي، وابن الجوزي، والإمام النسقي وابن منظور وغيرهم .

---

(١) ينظر: الأسماء والصفات ١ / ٨٨.

(٢) نتائج الفكر ١ / ٤٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢ / ٥٠٢.

وهو من الأوزان السماعية التي يحفظ ما ورد منها ، ولا يقاس عليه ، كما قال الأستاذ عباس حسن : (وفي المراجع اللغوية صيغ متنوعة مسموعة ... فيجب الوقوف فيها عند حد السماع)[١].

(١) ينظر: النحو الوافي ٣ / ٢٦٠، ويراجع : شذا العرف في فن الصرف صـ٨٦ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١ / ١٩٣.

المبحث الرابع في : (الجموع) وفيه مسألتان :

المسألة الأولى في : " جمع المؤنث السالم " (*)

لم يغفل الإمام الخطابي الاعتناء بالجموع ، بل أشار إلى بعض الكلمات التي جمعت جمع مؤنث سالما ، لكنه لم يذكر كيفية الجمع ، ومن ذلك[١] قوله :

(السُّلامَى : عظم فرس البعير ، ويجمع على : السُّلَامِيَّات)[٢]

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن جمع : سُلَامي هو : سُلَاميات .

الدراسة والتحليل

إذا كان الاسم المقصود جمعه جمع مؤنث سالما مقصورا ، وألفه رابعة فصاعدا قلبت ياء مثل: سُعْدى سُعْديات ، وحبلي: حبليات ، وكذا : حُباري : حُباريات ، ومستشفى : مستشفيات ومنه عند الخطابي مما كانت ألفه خامسة : سُلامي : سُلاميات ، فلألف هذا الجمع ما له مع ألف التثنية .

قال السيرافي: (إذا جمعت بالألف والتاء ما كان في آخره ألف تأنيث مقصورة ، فإنك تقلب ألف التأنيث ياء فتقول في : حبلي حبليات ، وفي حباري حباريات)[٣].

(*) جمع المؤنث السالم هو: ما لحق آخره ألف وتاء . ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٥٦، ويراجع: الكتاب ٣ / ٤٠٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٢/١، والارتشاف٥٨٥/٢، وأوضح المسالك١/ ٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٧٩، والهمع ١ / ٧٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ١٦١.

(١) قال الإمام الخطابي في معالم السنن ١/ ٢١٤:(الغابة: الغيضة، وجمعها: غابات ، وغاب، ومنه قولهم: ليث غاب).

(٢) معالم السنن ٤ / ١٤٥.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ١٤٤.

قال ابن مالك : (فإن كان الذي قصدت تثنيته مقصورا وكانت ألفه رابعه فصاعدا قلبت ياء مطلقا)[١].

ثم قال :(وللحرف تليه ألف هذا الجمع ما له مع ألف التثنيه فيقال في : سعدي : سعديات ، كما يقال في التثنية : سعديان)[٢] .

المسألة الثانية : (جمع التكسير)

قال الإمام الخطابي: (يقال : صِنْو وصِنْوان ، وقِنْو وقِنْوان ، وقلّ ما جاء من الجمع على هذا البناء)[٣]

❖يبدو من النص أن ما كان على فِعْل – بكسر فسكون – يجمع على : فِعْلان كـ صِنْو : صِنْوان ، وقِنْو: وقِنْوان، وصرح الإمام الخطابي أن ما جاء من الجمع على هذا البناء : قليل .

الدراسة والتحليل

جمع التكسير هو: الاسم الدال على أكثر من اثنين أو اثنتين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديراً [٤].وقد أشار الإمام الخطابي إلى بعض[١] جموع القلة،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٨١ ، ١٧٨٤ .

(٢) ينظر: المرجع السابق ٤ / ١٨٠٢ ، ويراجع في كيفية جمع الاسم المقصور إذا كانت ألفه رابعة فصاعدا : المقصور والممدود لابن ولاد ١ / ١٥٨، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ١١٩، واللمع ١ / ٢١، وشرح المفصل ٥ / ٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ٧٨، وتسهيل الفوائد صـ١٦، وشرح التسهيل لابن مالك١ /٩١، ٩٤، والارتشاف ٢/ ٥٦٣ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٢، والمساعد ١ / ٥٩ ، وتمهيد القوعد ١ / ٣٧٨ .

(٣) معالم السنن ٢ / ٤٧.

(٤) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ١٦٨، ويراجع : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٠٧، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٧، والمساعد ٣ / ٣٨٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٢٩١.

والكثرة [٢] ، ومن جموع الكثرة التي ذكرها : (فِعْلان) ، ويطرد في كل اسم على: فُعَال كـ غلام وغلمان ، أو على " فُعَل" كـ صُرد وصِردان[٣] ، واطرد أيضا في جمع ما عينه واو من : " فُعْل" كـ عُود وعيدان، أو " فَعَل" كـ تاج وتيجان ، وقد يجمع عليه " فَعَل " صحيح العين ، كـأَخٍ وإخْوان[٤].

وأشار الخطابي إلى أن ما كان على " فِعْل " يجمع على : فِعْلان كـصِنْوان ، وقِنْو قِنْوان[٥] وصرح بقلة ما جاء من الجمع على هذا البناء ، وهو في ذلك مسبوق بـ ابن دريد[١].

→→→

(١) من جموع القلة التي ذكرها (أفعال) كـ : آماق قال الإمام الخطابي في معالم السنن ١ / ٤٥ : (الماق : طرف العين الذي يلي الأنف ، وفيه .... الماق يجمع على : الآماق) وذكر أيضا من جموع القلة (أفعلة) كـ : أندية حيث قال في ٤ / ١٣٤ : (الندى : القوم المجتمعون في مجلس ، ، ومثله : النادي ، ويجمع على : الأندية).

(٢) من جموع الكثرة التي ذكرها الخطابي (فُعُل) كـ شُعُر حيث قال في ١ / ٩٨ : (الشُعُر) جمع : الشعار وهو الثوب الذي يستشعره الإنسان أي : يجعله مما يلي بدنه) ، وذكر أيضا من جموع الكثرة (فَعْلَى) كـ نتنى فقال في ٢ / ٢٥٠ : (النتنى جمع : النتن وهو المنتن . يقال : نتن الشيء ينتن فهو : نتن ، و يجمع على : النتنى كما يقال : زمن الرجل يزمن فهو زمن ، ويجمع على : الزمنى)

(٣) ذكر الإمام الخطابي في معالم السنن ٤ / ١٢٠ أن ما كان على وزن فُعَل يجمع على : فِعلان أيضا فقال : النُغر: طائر صغير ، ويجمع على : النِّغران).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ /١٨٥٧ ، ١٨٥٨ ، ويراجع شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٥٣، والمساعد ٣ / ٤٤٧ والتصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣١١ ، والهمع ٣ / ٣٢١ .

(٥) ينظر: في جمع صِنْو صِنْوان ، وقِنْو قِنْوان الكتاب ٣ / ٥٧٦، وغريب القرآن لابن قتيبة ١/ ١٥٧، و الأصول ٢ /٤٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٧٥، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٣٧، والحجة للفارسي ٥ / ٩ ، والخصائص ٢ / ١٠٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ١/٢٥٥، وشرح المفصل ٥ / ١٩، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٩٣، لسان العرب ١٥/ ٢٠٥ " وَنا" ، ←←←

وذكر ذلك أيضا بعدهما : ابن الحاجب[٢]، وابن الناظم[٣] ، والعيني [٤] وغيرهم .

- لكن صرح أبو عبيدة معمر بن المثنى[٥] قبلهم بأن : صِنْو وصِنْوان ، وقِنْو وقِنْوان لا نظير لهما في كلام العرب [٦].

وذكر ذلك بعده بعض العلماء كـ : المرزوقي[٧]، والثعلبي[٨]، والواحدي[٩]، والبغوي[١٠]، والسمين الحلبي [١١]، وغيرهم[١٢].

←←←

والارتشاف ١ / ٤٤٦ ، وشرح الألفية للشاطبي ٧/ ١٠ ، وشرح المكودى على الألفية في علمى الصرف والنحو ١ / ٣٣١ ، وفتح الباري لابن حجر ١ / ١٧٦ ، وشرح أبي داود للعيني ٦ / ٣٥٥ ، وشرح ألفية ابن مالك للحازمي ٢ / ٩٢٢.

(١) ينظر: جمهرة اللغة ٢ / ١٠٠.

(٢) ينظر: شرح الشافية ٢ / ٩٣.

(٣) ينظر: شرح الألفية صـ٥٥٣.

(٤) ينظر: شرح أبي داود ٦ / ٣٥٥.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ١ / ٢٠٢.

(٦) لكم حكى سيبويه : رِئْد ورِئْدان وهو : فرخ الشجرة . ينظر : الكتاب ٣ / ٥٧٦، ويراجع : الأصول لابن السراج ٢ /٤٣٥ ، قال الفراء : أهل الحجاز يقولون : قِنوان – بالكسر – وقيس : قُنوان – بالضم– وتميم وضبة : قِنيان – بالكسر – ينظر : تاج العروس ٣٩/ ٣٥٩ (قنو) .

(٧) ينظر: شرح ديوان الحماسة ١ / ١٨٣.

(٨) ينظر: نفسير الثعلبي ١٢ / ١٦٢.

(٩) ينظر: التفسير الوسيط ٢ / ٣٠٤.

(١٠) ينظر: تفسير البغوي ٣ / ١٧٢.

(١١) ينظر: الدر المصون ٥ / ٧٣.

(١٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٨ / ٣٢٣.

- وصرح بعض العلماء كابن مالك [١] وأبي حيان، وابن عقيل [٢] أن مجيء " فِعْل" على فِعْلان مما يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان : (فِعْلان يحفظ في اسم على فِعْل : قِنْو قِنْوان)[٣].

الخلاصة

ومما سبق تبين أن مجيء فِعْل على (فِعْلان) كـ " صِنْو وصِنْوان "، " وقِنْو وقِنْوان " قليل صرح بذلك الإمام الخطابي وسبقه في ذلك : ابن دريد .

وصرح أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والمرزوقي ، والثعلبي وغيرهم أنه لا نظير لهما في كلام العرب ، لكن حكى سيبويه: رِئْد ورئدان، وصرح ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن عقيل أنه مما يحفظ ولا يقاس عليه وأقول : صرح الفراء بأن أهل الحجاز يقولون : قِنوان – بالكسر – وقيس تقول : قنوان بالضم ، وما دام هو لغة من لغات العرب ، ولغات العرب كلها حجة[٤] ، فينبغي ترجيح هذا الرأي .

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٧٦.

(٢) ينظر: المساعد ٣ / ٤٤٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ١ / ٤٤٦.

(٤) ينظر: الخصائص ٢ / ١٠.

المبحث الخامس في : (التصغير) وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : " تصغير اسم الجمع

قال الإمام الخطابي : (رُكَيْب تصغير: رَكْب، وهو جمع : راكب ، كما قيل: صَحْب في جمع صاحب، وتَجْر في جمع تاجر)[١].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن تصغير " رَكْب " هو : " رُكَيْب "، أي : يصغر على لفظه ؛ لأنه من قبيل اسم الجمع عنده .

الدراسة والتحليل

اسم الجمع هو : ما ليس له واحد من لفظه[٢] ، وقيل هو: اللفظ المفرد الذي يفهم منه الجمع[٣].

وتصغير اسم الجمع يكون على لفظه وقد مثل لذلك الإمام الخطابي بركب وتصغيره يكون على : رُكَيْب ، وهو في هذا مسبوق بسيبويه ، والمبرد [٤]، وابن السراج، وابن ولاد[٥]، والسيرافي[٦]، وأبي منصور الأزهري[٧].

قال سيبويه : (هذا باب تحقير مالم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع فتحقيرُه كتحقير الاسم الذي يقع عليه الواحد ؛ لأنه بمنزلته إلا أنه

---

(١) معالم السنن ٢ / ٣٤.
(٢) ينظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ١ / ٢٠٧.
(٣) ينظر: حاشية المقدمة الجزولية صـ١٧٨.
(٤) ينظر: المقتضب ٢ / ٢٩١.
(٥) ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد ١ / ٢٤٢.
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٣١.
(٧) ينظر: تهذيب اللغة ١٠ / ١٢٥.

يُعنى به الجميع . وذلك قولك في قَوْم : قُوَيْم ، وفي رجل : رُجَيْل ، وكذلك : النَّفر ، والرَّهط ، والنِّسوة) [١].

وقال ابن السراج : (فأما ما كان اسما للجمع ، وليس من لفظ واحد مكسرا ، فإنه يحقر على لفظه ؛ لأنه اسم للجمع كالاسم الواحد ، وذلك نحو : قوم يحقر : قويم ، ورجل : رجيل لأنه غير مكسر)[٢].

وحذا حذوهم : ابن الأثير[٣]، والعكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، وأبو حيان[٩]، وابن عقيل[١٠]، وابن فرحون[١١]، والسيوطي[١٢]وغيرهم[١٣] .

---

(١) ينظر: الكتاب ٣ / ٤١٤-٦٢٤.
(٢) ينظر: الأصول ٣ / ٥٣ ، ويراجع ٣ / ٣١.
(٣) ينظر: البديع في علم العربية ٢ / ١٧٩.
(٤) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٧.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٥/٧٧/١٣٣.
(٦) ينظر: شرح الشافية ١ / ٢٦٥.
(٧) ينظر: التسهيل صـ٢٨٧، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩١٦.
(٨) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٤٣٥.
(٩) ينظر: ارتشاف ١ / ٣٨٢.
(١٠) ينظر: المساعد ٣ / ٥١٩.
(١١) ينظر: العدة في إعراب العمدة ٣/ ٥٣٢.
(١٢) ينظر: الهمع ٣ / ٣٤٩.
(١٣) ينظر: المخصص ٤ / ٢٧٤، وتمهيد القواعد ١ / ٤٨٦٨.

وإنما يصغر اسم الجمع على لفظه كما هو مذهب سيبويه ومَنْ وافقه؛ لأنه يجرى مجرى الآحاد [١]، أي : أن أسماء الجموع كـ " رَكْب ، وصحب " كالأسماء المفردة[٢]، ومن ثمّ تصغر على لفظها.

لكن ذهب أبو الحسن الأخفش[٣] أن: (ركب) ومثله من قبيل الجمع [٤] ، أي: جمع تكسير لـ راكب، وتصغيرها يكون بردها إلى المفرد ، وهو : راكب ، ثم تقلب الألف ياء فيقال : رُوَيْكب[٥]، ثم تلحقه الواو والنون فنقول : رُوَيْكِبون[٦].

ويقال في : صَحْب :صُوَيْحِب ، وصُوَيْحِبون .

والصحيح مذهب سيبويه ومن وافقه من العلماء فـ " ركب ، وصحب" ومثلهما أسماء جموع تصغير على لفظها كما تصغر المفردات وذلك لأمرين : ١- أن صيغة " فَعْل " ليست من جموع التكسير ، وقد صرح بذلك سيبويه حيث قال :(هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ، ونفر ، وزوْد ، إلا أن لفظه من لفظ واحده ، وذلك قولك : ركب وسفر ، فالركب لم يكسر عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكَيْب، وسُفَيْر، فلو كان كسر عليه الواحد رُد إليه، فليس فَعْل مما يكسر عليه الواحد للجمع)[٧].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٥ / ١٣٣.

(٢) ينظر: المساعد ٣ / ٥١٩.

(٣) ينظر: رأي الأخفش في : شرح المفصل ٥ / ٧٧ ، وشرح الشافية ١ / ٢٦٦ ، وتسهيل الفوائد صـ٢٨٧ ، والمساعد ٣ / ٥٢٠ ، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٦٩ ، والهمع ٣ / ٣٤٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٩٤، ٦٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ٢٣١، والمساعد ١ / ٥٢٠، والهمع ٣ / ٣٤٩.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٨٧ ، والارتشاف ١ / ٣٨٢ ، والمساعد ١ / ٥٢٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٥ / ٧٧ ، والهمع ٣ / ٣٤٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٦٢٤.

٢- أن السماع جاء بتصغيرها على لفظها كقول الشاعر : * أَخْشَى رُكَيْبًا أو رُجَيْلا عَادِيَا[١].

الخلاصة

بعد دراسة المسألة تبين أن لفظ : " ركب" وما أشبهه من قبيل اسم الجمع عند الإمام الخطابي بدليل تصغيره له على لفظه كما تصغر المفردات ، وهو بهذا يوافق مذهب سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ومَنْ تابعهم ، إلا أن الأخفش يرى أنه جمع تكسير ، لذلك يرد إلى مفرده ، ثم تقلب الألف ياء ثم تلحقه الواو والنون فيقول : رُوَيْكِبُون .

والصحيح هو مذهب سيبويه ؛ لأن صيغة " فَعْل" ليست من جموع التكسير ، ولورود السماع بتصغير: " ركب" على لفظه .

المسألة الثانية : " تصغير الترخيم "

قال الإمام الخطابي: (قلت: عُفَيْر تصغير: أَعْفَر يحذفون الألف في تصغيره كما حذفوه في تصغير : أَسْوَد فقالوا : سُوَيْد ، وكما قالوا : عُوَيْر من : أَعْوَر ، وكان القياس أن يقال في تصغير أَعْفَر: أُعَيْفِر كما قالوا : أُحَيْمِر من : أَحْمَر ، وأُصَيْفِر من : أَصْفَر)[٢]

---

(١) البيت من الرجز المشطور وهو: لأحيحة بن الجلاح وقبله :* بنيته بعصبة من ماليا* وهو في: شرح المفصل ٥ / ٧٧ ، وشرح الشافيه لابن الحاجب ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٤ / ١٤٩ ، ١٥٠، وتمهيد القواعد ٩ / ٤٨٣٩ ، ١٠ / ٤٨٦٩، والمساعد ٣ / ٥٢٠ ومن المسموع في تصغير ركب : رُكَيْب قول الشاعر:

وَأَيْن رُكَيْب وَاضِعُون رِحَالَهم ∴ إلى أَهْل نَارٍ مِنْ أُنَاس بِأَسْوَدا

(٢) معالم السنن ٢ / ٢١٦.

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يقول بأن القياس في تصغير أعفر هو : أُعَيْفِر كما قالوا في تصغير أحمر: أُحَيْمِر، وأصفر: أُصَيْفِر لكن النحاة يقولون فيه: عُفَيْر.

الدراسة والتحليل

تصغير الترخيم هو : جعلُ المزيد فيه مُجردا مُعطًى ما يليق به من : " فُعَيْل " أو " فُعَيْعِل "(١)

وقيل هو: تصغير بتجريد الاسم من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة رد إلى : فُعَيْل، وإن كانت أصوله أربعة رد إلى : فُعَيْعِل(٢).

ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين(٣) قال سيبويه : (هذا باب الترخيم في التصغير – اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف ؛ لأنها زائدة فيها وتكون على مثال فُعَيْل فتقول في حَارث : حُرَيْث ، وفي أَسْوَد : سُوَيْد ، وفي غلاب : غُلَيْبَة) (٤).

وقال ابن السراج: (الترخيم في التصغير : كل زائد من بنات الثلاثة يجوز حذفه في التصغير حتى يصير على مثال : فُعَيْل فتقول في حارث: حُرَيْث ، وخالد: خُلَيْد، وأسود : سُوَيْد)(٥).

---

(١) تسهيل الفوائد صـ٢٨٩.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٩٢٦. ويراجع: شرح الألفية لابن الناظم صـ٥٦٣، والارتشاف ١/ ٣٩٩، ٤٠٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٢٩، والتصريح ٢ / ٣٢١، والهمع ٣ / ٣٥٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٣٩.

(٣) ينظر: الهمع ٣ / ٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣ / ٤٧٦.

(٥) الأصول ٣/٦٠.

ونص على ذلك بعض العلماء كابن الحاجب[١]، وابن مالك[٢]، وابن الناظم[٣]، وأبي حيان[٤]، وابن عقيل[٥]، وناظر الجيش[٦]، والشيخ خالد الأزهري[٧]، والسيوطي[٨]، والأشموني[٩]، وغيرهم.

لكن زعم الفراء[١٠] وثعلب[١١]أن تصغير الترخيم يختص بالأعلام كـ" حارث وأسود" علمين فيقال فيهما: " حُرَيْث وسُوَيْد" فإن كانا وصفين لا يقال فيهما إلا : حُوَيْرِث، وأُسَيْود أو : أُسَيِّد.

- ووافقهم الإمام الخطابي في هذا ، وجعل القياس في تصغير " أَعْفَر: أُعَيْفِر" كما قالوا في أحمر: أحيمر، وفي أصفر: أصيفر[١٢]، وهذا يدل على أعفر من قبيل الصفات عنده مثل أحمر، وأصفر لذا صغرها على : أُعَيْفِر.

وحجة هؤلاء أن أبقى منه دليل على ما ألقى ؛ لشهرته [١٣].

---

(١) ينظر: شرح الشافية ١ / ٢٨٣ .
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢٦.
(٣) ينظر: شرح الألفية صـ٥٦٣ .
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٩، ٤٠٠ .
(٥) ينظر: المساعد ٣ / ٥٢٩.
(٦) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧٢ ، ٤٨٧٣ .
(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٢١ .
(٨) ينظر: الهمع ٣/ ٣٥٤ .
(٩) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٣٩ .
(١٠) ينظر رأي الفراء في: شرح الشافية ١ / ٢٨٣، وتسهيل الفوائد صـ٢٨٩، والارتشاف ١ / ٤٠٠ ، والمساعد ٣ / ٥٣٠، وتمهيد القواعد ١٠ / ٤٨٧٣، والهمع ٣ / ٣٥٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٤٠ .
(١١) ينظر رأي ثعلب في : الارتشاف ١/ ٤٠٠ ، والمساعد ٣ / ٥٣٠، والهمع ٣ / ٣٥٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٢٤٠، ونُسِب هذا القول للكوفيين . ينظر: المساعد ٣ / ٥٣٠، وشرح الأشموني بحاشيةالصبان ٤ / ٢٤٠ .
(١٢) ينظر: معالم السنن ٢ / ٢١٦.
(١٣) ينظر: شرح الشافية ١ / ٢٨٣ ، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧٣.

- والراجح هو مذهب البصريين ، ويشهد لذلك قول العرب في غير العلم : (جاء بأم الرُّبيق على أُرَيْق)[١] وهو تصغير : أوْرق، وقولهم : (يَجْرى بُلَيْقٌ ويُذَمْ)[٢] وهو تصغير : أبلق، وقولهم : (عَرف حُمَيْقٌ جَملَه)[٣] قالوا : تصغير : أحمق .
- ويقوى مذهب البصريين أيضا : أن في حذف الزائد تسهيل الكلمة بتقليل لفظها[٤]، فيكون نوعا من الإيجاز .

الخلاصة

بعد عرض المسألة تبين أنه لا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين لكن زعم الفراء وثعلب أنه يختص بالأعلام فقط كـ" حارث وأسود وأعفر " أعلاما يقال فيها : حُرَيْث ، وسُوَيْد، وعُفَيْر ، فإن كانوا صفات قيل فيها : حُوَيْرِث، وأُسَيْوِد ، وأُعَيْفِر ووافقهم في هذا : الإمام الخطابي وجعل " أعفر" عنده من قبيل الصفات مثل : أَحْمَر ، وأَصْفَر والراجح هو مذهب البصريين ؛ لأن أقوال العرب تشهد لذلك، وترجحه.

---

(١) أم الربيق: الداهية من الحيات ، وأريق هو : الجمل الذي لونه الرماد . ينظر المثل في مجمع الأمثال ١ / ٣٠٠ ، ٣٠١ ، وجمهرة الأمثال ١/ ٤٣ ، ولسان العرب ١٠ / ١١٤ (ربق)، وارتشاف الضرب ١/ ٤٠٠.

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يحسن ويلام ، وبليق : اسم فرس كان يسبق ويعاب ، والمثل في : مجمع الأمثال ٣ / ٥٢٠ وجمهرة الأمثال ٢ / ٣٣٠، ولسان العرب ١٠ / ٢٦ (بلق) ، والارتشاف ١ / ٤٠٠ ، والمساعد ٣ / ٥٣٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٢٤٠

(٣) يضرب مثلا للرجل يأنس بالرجل حتى يجترئ عليه ، وحميق : اسم رجل والمثل في مجمع الأمثال ٢ / ٣٣٢ ، وجمهرة الأمثال ٢ / ٤٤، وشرح االشافية للرضي١/ ٢٨٣، والارتشاف ١ / ٤٠٠.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤٨٧٣/١٠.

المبحث السادس في : (الإبدال) وفيه مسألة :

إبدال الهمزة ياء، وإبدال الياء تاء في بناء : " افتعل"

قال الإمام الخطابي: (وقوله : اتجروا أصله : ايتجروا على وزن : افتعلوا يريد الصدقة التي يبتغي أجرها وثوابها ، ثم قيل : اتجروا كما قيل : اتخذت الشيء ، وأصله : ايتَخذته ، وهو من : الأخذ كهو من : الأجر)[١] .

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى أن أصل : اتجروا هو : ايتجروا على وزن افتعلوا، وهو من : الأجر ، وأصل : اتخذ هو : ايتخذ وهو من الأخذ، فقلبت الهمزة ياء ، ثم أبدلت الياء تاء .

الدراسة والتحليل

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعتا فاء لـ " أفتعل " أو أحد مشتقاته ، وكانا غير مبدلين من همزة ، وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إذا كانت واوا أو ياء نحو: اتَّعدَ وفروعه، ومصدرها: الاتعاد ، والأصل أوتعد ؛ لأنه من الوعد ، وكذا : اتسر وفروعه أصله: ايتسر؛ لأنه من اليسر. وإنما أبدلوا الفاء تاء: لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفا، وبعد الضمة واوا ، فأبدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله ، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو[٢] قال سيبويه : (هذا باب ما يلزمه بدلُ التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء ، وذلك في الافتعال وذلك قولك : مُتَّقِد ، ومُتَّعِد ، واتَّعد ، واتَّقد واتَّهموا ... من قِبَل أن هذه الواو تضعف ههنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد

---

(١) معالم السنن ٢ / ٢٠١.

(٢) ينظر: الهمع ٣ / ٤٣٧، ويراجع : شرح الألفية لابن الناظم صـ٦١٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٦٢.

مضموم ، وتقع بعد الياء ، فلما كانت هذه الأشياء تكنَّفُها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة ، وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفا أجلد منها لا يزول ، وهذا كان أخف عليهم)[١].

وهناك من أهل الحجاز [٢] قوم يتركون هذا الابدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موتصل ، وايتسر ياتسر فهو موتسر، قال سيبويه : (وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو : " قال " ، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة ، فقالوا: ايتَعَدَ كما قالوا : " قيل "، وقالوا : يَا تَعِد ، كما قالو : " قال " ، وقالوا: مُوتَعِد كما قالوا : قُول)[٣]

لكن إذا كان حرف اللين – أي : الواو والياء – بدلا من همزة لم يجز إبداله تاء[٤] وذلك نحو : ايتكل ايتيكالا الأصل : ائتكل ائتكالا ؛ لأنه افتعل من : الأكل ففاء الكلمة همزة ، ولكنها خففت بإبدالها حرف لين ؛ لاجتماعها مع الهمزة التي قبلها[٥].

- وأشار إلى ذلك الإمام الخطابي حينما قال : اتجروا أصله : ايتجروا، وهو من : الأجر ، واتخذت الشيء أصله : ايتخذته وهو من الأخذ[٦] فأبدلوا الهمزة ياء .

---

(١) الكتاب ٤/٣٣٤، ويراجع : المقتضب ١/ ٩١، ٩٢، والمنصف ١/ ٢٢٢، والممتع ١ / ٣٨٦، وشرح الشافية للرضي٣ /٢١٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٥٤، وتوضيح المقاصد ٦/ ٧٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٩٦.

(٢) ينظر: لغة أهل الحجاز في تسهيل الفوائد صـ٣١٠ ، ٣١١، وشرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٥٤، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٦١٥، و الارتشاف ١ / ٣٠٩ ، وتوضيح المقاصد ٦ / ٧٨، والمساعد ٤ / ١٨٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٦٣.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٤.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤ / ٦٠٩.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٦١٥.

(٦) ينظر: معالم السنن ٢ / ٢٠١.

- وهو في هذا مسبوق بالإمام أبي على الفارسي حيث قال فيما كانت فاؤه همزة نحو: أكل وأمر : (فإذا بنى منه افتعل قلت: ايتكل وايتمر)[١].
- وحذا حذوهم : ابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الأثير[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، وناظر الجيش[١١]، والشيخ خالد الأزهري[١٢]، والأشموني[١٣]، والشاطبي[١٤]، وغيرهم[١٥].
- ولا يجوز إبدال هذه الياء تاء، وإدغامها في التاء؛ لأن هذه الياء بدل من همزة، وليست ياء أصلية[١]، وقول من قال: اتّزز خطأ، قاله التفتازاني[٢]، وجعله ابن مالك في الألفية : شاذا[٣] فقال :

---

(١) ينظر: التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي صـ٢٥.
(٢) ينظر: الخصائص ٢ / ٢٨٧.
(٣) ينظر: المفصل صـ٥١٨ ، ويراجع : شرح المفصل ١٠/ ٦٣ .
(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٢ / ٥٨٠ .
(٥) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٣١٢.
(٦) ينظر: شرح الألفية صـ٦١٥ .
(٧) ينظر: الارتشاف ١ / ٣١٠ .
(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٦ / ٧٨ .
(٩) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٣٩٨.
(١٠) ينظر: المساعد ٤ / ٥١٨٠.
(١١) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٨٧.
(١٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩١ .
(١٣) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/ ٤٦٣ ، ٤٦٤.
(١٤) ينظر: شرح الألفية ٩ / ٣٦٩.
(١٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٢ / ٢٥٧.

..... ∴ وَشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْو ائْتَكلا[٤].

وجعله في التسهيل قليلا فقال : (وقد تبدل وهي بدل منها) [٥]

أي : وقد تبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت واوا أو ياء وهي بدل من الهمزة .

- وحكى عن البغداديين[٦]أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمزة ، وحكوا من ذلك ألفاظا وهي : (اتَّزر ، واتَّمن ، واتَّهل ، واتَّكل) من : الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل[٧] ،وجعل من ذلك الإمام الخطابي : اتجر ، واتخذ[١] من الأجر ، والأخذ .

→→→

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩١ ، ويراجع : التكملة صـ٢٥ وأوضح المسالك ٤ / ٣٩٨.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩١ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٥٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ٦١٥ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ٧٨، وأوضح المسالك ٤ / ٣٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٦٠٩ ، والتصريح ٢ / ٣٩١ ، والهمع ٣ / ٤٣٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٦٣.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك صـ٧٩ ويراجع : شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٠ ، وشرح ألفية ابن الناظم صـ٦١٥ ، وتوضيح المقاصد ٦ / ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٤ / ٦٠٨ ، وشرح الألفية للشاطبي ٩ / ٣٦٥ ، ٣٦٩ .

(٥) ينظر: التسهيل الفوائد صـ٣١٢.

(٦) ينظر: ينظر رأي البغداديين في شرح المفصل ١/ ٦٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٣ ، والارتشاف ١/ ٣١٠ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦ /٧٨ ، والمساعد ٤ / ١٨٠، وتمهيد القواعد ١٠/٥١٨٧.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩١، ويراجع : الارتشاف ١ / ٣١٠، وتوضيح المقاصد ٦ / ٣٨، والمساعد ٤ / ١٨٠.

الخلاصة

تبين مما سبق أنه يشترط لابدال فاء الافتعال تاء : ألا تكون الواو أو الياء مبدلة من همزة ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجز إبداله تاء فتقول في : افتعل من الأجر : ائتجر ، ثم تبد الهمزة ياء فتقول : ايتجر .

قاله الخطابي وهو في هذا مسبوق بأبي على الفارسي وحذا حذوهم كثير من العلماء كـ ابن جني والزمخشري، وابن الأثير، وابن مالك، وابن الناظم وغيرهم.

ولا يجوز إبدال الياء تاء وادغامها في التاء؛ لأن هذه الياء بدل من الهمزة، وليست ياء أصلية كـ " اتزر" فقال التفتازاني أنه خطأ، وجعله ابن مالك شاذا في الألفية ، وجعله في التسهيل قليلا وحكى عن البغداديين جواز ذلك فقالوا : اتَّزر، واتَّمن، واتَّهل ، واتَّكل من: الإزار، والأمانة، والأهل، والأكل.

واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال فيقال: " ايتزر، وايتمن، وايتهل، وايتكل" ومثله: "ايتجر، وايتخذ " فلا تبدل الياء تاء بل نقرها على ما يقتضيه

→→→

(١) ينظر: ذكر ذلك أيضا الجوهري فقال : وقولهم في : اتخذ إنه افتعل من : الأخذ وهم ؛ لأنه لو كان من أخذ ، لوجب أن يقال : ايتخذ بغير إدغام ، قاله التفتازاني ، وإنما التاء أصل وهو من تخذ بمعنى: أخذ ، كاتبع من تبع قاله الفارسي ، وذهب بعضهم إلى أن : اتخذ مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة وهي : " وخذ" بالواو فالياء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : اتخذ كاتعد – ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢ / ٣٩١ ، وقال بعضهم : هي لغة رديئة متنازع في صحة نقلها ، قال أبو على الفارسي : هذا خطأ في الرواية ؛ فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم . ولم يحك هذا سيبويه ، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة وتحرى النقل .ينظر : الارتشاف ١ / ٣١٠ ، وتوضيح المقاصد ٧٨/٦، ٧٩ ، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٨٨.

التصريف[١] وإن صحت رواية هذه الألفاظ يعني : اتّزر ، واتّمن، واتّهل ، واتّكل فإنها سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم . ولم يحكه سيبويه ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة [٢].

(١) ينظر: الارتشاف ١ / ٣١٠.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥١٨٨ ، ويراجع : الارتشاف ١ / ٣١٠ ، وتوضيح المقاصد ٦ / ٧٨ .

المبحث السابع في : (الإعلال بالحذف) ، وفيه مسألة :

حذف أحد المثلين فى الفعل المضعّف عند إسناده إلى الضمير المتحرك

قال الإمام الخطابي: (أَرَمْتَ معناه : بَلِيتَ، وأصله أَرْمَمْتَ أي : صِرْتَ رَميما فحذفوا إحدى الميمين، وهي لغة لبعض العرب ، كما قالت : ظَلْتُ أفعل كذا ، أي : ظَلَلْتُ، وكما قيل: أَحَسْتُ بمعنى: أَحْسَسْتُ في نظائر لذلك [١])[٢].

❖ يبدو من النص أن الإمام الخطابي يرى حذف أحد المثلين من الفعل المضعّف عند إسناده للضمير المتحرك ، فحذفوا إحدى الميمين من " أَرْمَمْت" فقالوا : " أَرَمْت" كما حذفوها من ظَلْتُ ، و أَحْسَسْت فقالو: أَرَمْتُ ، وأَحَسْتُ .

الدراسة والتحليل

يحذف أحد المثلين من الفعل المضعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك ثلاثيا كـ " ظلت ، ومست" أو غير ثلاثي كـ " أحست " والأصل : ظَلَلْتَ ، ومَسَسْتَ ، وأَحْسَسْتَ وقد أشار إلى هذا الإمام الخطابي وهو في هذا مسبوق ببعض العلماء كـ الفراء[٣]، وأبي عبيدة معمر بن المثنى[٤]، والأخفش[٥]، والمبرد[٦] والزجاج [٧]، وأبي

---

(١) ينظر: نظائر ذلك نحو: أَحَبْت، وهَمْت، وهَزْت، ومَسْتُ ، وانْحَطْن ، وانْهَمّ والأصل : أحببت ، وهممت ، وهززت، ومسست ، وانحططن، وانهممت ينظر: تمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٠٦، ويراجع: المساعد ١/ ٣٤٩، ٤ / ١٩٧، ١٩٨ ، والهمع ٣ / ٤٢٤.

(٢) معالم السنن ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢ / ١٩١.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٢ / ٣٥ .

(٥) ينظر: معاني القرآن١/ ٢٥٤.

(٦) ينظر: المقتضب ١ / ٣٨٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٧٥.

جعفر النحاس[١]، والسيرافي[٢]، والأزهري[٣]، والفارسي[٤]، وحذا حذوهم : ابن جني[٥]، والثمانيني[٦]، وابن القطاع[٧] ، والزمخشري [٨] ، وابن يعيش [٩]، وابن مالك[١٠]، وأبو حيان[١١]، والمرادي[١٢]، والشاطبي[١٣]، والسيوطي[١٤]، وغيرهم [١٥].

وهذا الحذف إنما هو للتخفيف ، وكراهة اجتماع المثلين .

قال الفارسي : (وقد حذفوا العين أيضا من قولهم : أَحْسَسْتُ فقالو : أَحَسْتُ فكأنهم أعلوه بالحذف كما أعلوه بالإسكان للإدغام، حيث كرهوا اجتماع المثلين ، ولم يصلوا إلى الإدغام للزوم اللام: السكون ، لاتصال الضمير به) [١٦]

---

(١) ينظر: إعراب القرآن ١ / ١٦١، ٤ / ٣٦٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٢٠ .

(٣) ينظر: تهذيب اللغة ٢٥٦/١٤.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ١ / ١٤٠.

(٥) ينظر: الخصائص ٢ / ٤٤٠، والمحتسب ١ / ١٢٣.

(٦) ينظر: شرح التصريف ١ / ٥٢١(عقد)

(٧) ينظر: الأفعال ١ / ٢٤٦.

(٨) ينظر: المفصل صـ٥٥٦.

(٩) ينظر: شرح المفصل ١٠ / ١٥٣، ١٥٤.

(١٠) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٣١٤ .

(١١) ينظر: الارتشاف ١ / ٢٤٣.

(١٢) ينظر: توضيح لمقاصد ١٠٠/٦.

(١٣) ينظر: شرح الألفية ٩ / ٤١٧.

(١٤) ينظر: الهمع ٣ / ٤٢٤.

(١٥) ينظر: الصحاح ٣ / ٩١٨ ، والغريبين ٤ / ١٢٠٥، و تفسير الثعلبي ٥٣/١٨، والممتع ٢ / ٦٦٠ ، والكناش في فني النحو والصرف ٥ / ٣٤٣.

(١٦) المسائل الحليبات صـ١٤٠.

وقال ابن يعيش: (اعلم أن النحويين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سلك الإدغام، وسموه به ، وإن لم يكن فيه إدغام ،إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف، كراهية اجتماع المتجانسين كالإدغام ، وذلك قولهم ظلت في ظللت ، ومست في مسست ، وأحست في أحسست) (١).

- وقد اختلف النحاة في مثل هذا الحذف على مذاهب يمكن توضيحها كما يلي :

١- ذهب سيبويه إلى أن هذا الحذف شاذ ، ونص في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف حيث قال: (هذا باب ما شذَّ من المضاعف ، فشُبّه بباب أَقَمْتُ ، وليس بِمُتْلَئِب ، وذلك قولك : أَحَسْتُ يريدون : أَحْسَسْتُ .... ومثل ذلك قولهم : ظِلْتُ ، ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء ، كما قالوا : خِفْتُ ، وليس هذا النحو إلا شاذا، والأصل في هذا عربي كثير .... ، ولا نعلم شيئا من المضاعف شذ عما وصفت لك إلا هذه الأحرف)(٢).

وقال في موضع آخر : (ومن الشاذ قولهم : أَحَسْتُ ، وَمَسْتُ ، وظَلْتُ ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف) (٣).

٢- وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين (٤) إلى أن هذا الحذف مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعّف كـ " أَحبَّ وانهمَّ ، وانحطَّ" .

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ١٥٣، ويراجع : الكتاب ٤ / ٤٨٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ٣٢٠ ، والممتع لابن عصفور ٢ / ٦٦٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤٢١.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤ / ٤٨٢ .

(٤) ينظر: رأي الشلوبين في: الارتشاف ١/ ٢٤٧، وتوضيح المقاصد ٦/ ١٠٠، والمساعد ٤/ ١٩٧، والهمع ٣ / ٤٢٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٨٤.
ينظر رأي ابن الضائع في : المساعد ٤ / ١٩٧ ، والهمع ٣ / ٤٢٤.

٣- وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أن الحذف في " ظللت" ونحوه غير مطرد ، قال ابن عصفور : (فإن كان الثاني من المثلين ساكنا فالإظهار ولا يجوز الإدغام ؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين ، وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفا لما تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ في ذلك : أَحَسْتُ ، وظَلْتُ ، ومَسْتُ، وسبب ذلك : أنه لما كره اجتماع المثلين فيها ، خفف الأول منها تشبيها بالمعتل العين ، وذلك أنك كنت تدغم قبل الإسناد للضمير فتقول : أَحَسَّ ، ومَسَّ و ظَلَّ ، والإدغام ضرب من الاعتلال، ألا ترى أنك تغير العين من أجل الإدغام بالإسكان ، كما تغيرها إذا كانت حرف علة، في نحو : قُمتُ ، و خِفتُ ، و بعتُ كذلك حذفت في هذه الألفاظ تشبيها بذلك) [١]

٤- ذهب ابن مالك إلى أن ذلك لغة مطرده لـ سُلَيْم [٢]، وكرره في كتابه: " التسهيل"[٣]، ثم إن المحذوف من هذه الأفعال هو : " العين "، صرح ابن مالك بذلك في كتابه : التسهيل [٤] وهو ظاهر كلام سيبويه [٥] ، لكنه صرح في كتابه : شرح الكافية الشافية [٦] أن المحذوف هو : لام الكلمة

---

(١) ينظر: الممتع ٢/ ٦٦٠، ٦٦١ ، ويراجع رأيه في توضيح المقاصد للمرادي ٦ / ١٠٠ ، والمساعد ٤ / ١٩٧ ، والهمع ٣ / ٤٢٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٨٤ .

(٢) ينظر: ينظر لغة سُلَيْم في : إعراب القرآن لابن سيدة ٦ / ٣٠٩ ، والارتشاف ١ / ٢٤٧، و٢ / ٧٢٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٦ / ١٠٠ ، والمساعد ٣ / ٣٥٠، و ٤ / ١٩٦، ٢٧٨، وتمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٠٦ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ٤٨٤.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد صـ٢٦٠ ، ٣١٤.

(٤) ينظر: المرجع السابق صـ٣١٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٢١، ويراجع : المسائل الحلبيات صـ١٤٠، والارتشاف ١/ ٢٤٧، وتوضيح المقاصد ٦/ ١٠١.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٧٠.

- وإذا كان المحذوف العين فإن وزنه هو : أَفْلْت ، وإذا كان المحذوف اللام فوزنه : أَفَعْت [١] .

الخلاصة

بعد عرض هذه المسألة تبين أنه يجوز حذف أحد المثلين من الفعل المضعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك، وقد ذكر ذلك الإمام الخطابي وهو في هذا مسبوق بـ الفراء ، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، والأخفش ، والمبرد وغيرهم، وحذا حذوهم: ابن جني، والثمانيني، وابن القطاع، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك وغيرهم.

ومثل هذا الحذف يكون لضرب من التخفيف، وكراهة اجتماع المثلين، ومثل هذا الحذف شاذ عند سيبويه، مطرد عند الشلوبين، وغير مطرد عند ابن عصفور، ولغة سليم عند ابن مالك، والقول الأوْلي بالقبول كونه لغة لبعض العرب وهم : سُلَيْم؛ لأن لغات العرب كلها حجة، وبذلك يرد على ابن عصفور في القول بعدم اطراده.

---

(١) ينظر: الارتشاف ١ / ٢٤٧.
ينظر: توضيح المقاصد ٦ / ١٠٠.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد

فقد أسفرت هذه الدراسة عن بعض النتائج أهمها :

١- جاء الاحتجاج عند الإمام الخطابي بالسماع في المقام الأول ، من القرآن الكريم ، وكلام العرب شعرا ونثرا .

٢- اطلع الخطابي على آراء وجهود مَنْ سبقه من العلماء ك، الخليل، وسيبويه ، والفراء، والأخفش ، والمبرد ، وابن السراج، والسيرافي ، وأبي منصور الأزهري ، والفارسي وغيرهم ولم يصرح بأسمائهم .

٣- ذهب الإمام الخطابي إلى أن (العصرين ، والعمرين ، والأسودين) عند العرب من قبيل حمل أحد الاسمين على الآخر عند التسمية للتخفيف ، ومثل هذا الألفاظ من قبيل الملحق بالمثنى عنده ؛ لفقدها شرط التثنية ، وإن أطلق عليها : مثنى فبمقتضى اللغة الاصطلاح كما قال ابن مالك .

٤- وافق الإمام الخطابي ابن السراج ، وابن شقير وابن الفارسي في القول بحرفية ليس ، لكن الراجح القول بفعليتها كما هو مذهب الجمهور ؛ لقوة أدلتهم ، وسلامتها من الاعتراض .

٥- وافق رأيه رأي أبي حاتم السجستاني في استعمال " ليس" بمعنى : غير .

٦- وافق رأيه رأي الكسائي في استعمال " ليس " بمعنى : لا التبرئة .

٧- وافق رأيه رأي ثعلب ، وأبي حنيفة في جواز كسر همزة " إنَّ" وفتحها في نحو : " إن الحمد والنعمة لك " والكسر هو المختار ، وعبّر عنه بـ الأجود .

٨- أشار الإمام الخطابي إلى القول بمجيء " الظن " بمعنى: الحسبان مرة ، وبمعنى

اليقين أخرى ؛ لاتصال طرفيه بهما فمبدأ العلم ظن ، وأخره يقين وهو في ذلك مسبوق بأبي عبيدة ، وابن قتيبة ، والزجاج ، والسيرافي .

٩- وافق رأيه رأي سيبويه في أن (غفرانك) منصوب بفعل متروك إظهاره كأنه يقول : " اللهم إني أسألك غفرانك " ، فهو حينئذ مفعول به لفعل محذوف كما قال أبو القاسم الزجاجي .

١٠-وافق رأيه رأي أبي منصور الأزهري في مجئ (مِن) الجارة بمعنى : " اللام " معتمدا في ذلك على كلام العرب شعرا ، إلا أن رد " مِنْ "إلى معناها الغالب عليها وهو : ابتداء الغاية هو الأحرى بالقبول منعا للبس ، والتكلف في التقدير خاصة أن سيبويه كان يكرر في باب حروف الجر : فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله .

١١-يعد الإمام الشافعي من أوائل الذين استعملوا مجيء اللام بمعنى : (التمليك) ، وتبعه في ذلك الإمام الخطابي .

١٢-وافق رأيه رأي سيبويه ، والمبرد ، والإمام الطبري في مجيء (اللام) بمعنى : " التسبيب " أي : التعليل ولم أجد من استعمل مصطلح التسبيب قبله .

١٣-وافق رأيه رأي سيبويه ، والمبرد، والسيرافي في إلحاق تاء التأنيث بـ " نِعْم" إذا كان فاعلها مؤنثا على معنى " جماعة " في قوله – صلى الله عليه وسلم – : (مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) .

١٤-وافق رأيه رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن (الواو)تفيد مطلق الجمع ، كما وافق سيبويه في القول بأن (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي ، وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول كما صرح أبو حيان .

١٥-وافق رأيه رأي سيبويه والمبرد والطبري والزجاج وابن السراج وغيرهم في أن " اللهم" نداء معناه : "يا الله " ، ومذهب البصريين أن الميم المشددة في " اللهُمّ " عوض عن" يا " التي للتنبيه في النداء هو الراجح تمسكا باستقراء كلام العرب .

١٦-وافق رأيه رأي الخليل وسيبويه في أن " لولا" تدل على امتناع الشيء لوجود غيره والصحيح أن تفسيرها يكون بحسب الجمل التي تدخل عليها كما صرح الإمام المالقي .

١٧-وافق رأيه رأي البصريين في أن وزن " صَيِّب " هو : فَيْعِل ، لأن هذا هو الوزن هو الظاهر من بناء الكلمة ، والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن ، ولتكلف الكوفيين بعض التغييرات التي لا أصل لها .

١٨-أن القياس في فَعِل – بكسر- العين هو : يفعَل – بفتحها – في المضارع ، وقد جاءت أفعال بكسر العين في الماضي والمضارع ، وحكم بعض العلماء بشذوذها كابن قتيبة ، وابن درستوية ، والفارسي ووافقهم الخطابي ، والقول بأن الكسر هو لغة عليا مضر، والفتح لغة سفلاها أولى بالقبول ؛ لأن لغات العرب كلها حجة .

١٩-وافق رأيه رأي الخليل ، والفراء ، وابن قتيبة وغيرهم في القول بمجيء " فاعل " بمعنى:" مفعول" وصرح ابن دريد بكثرته ، بل إن ما أكثر مَنْ يستعمل ذلك من أحياء العرب : سكان الحجاز .

٢٠-أنكر أبو جعفر النحاس مجيء " فاعل " بمعنى : " مفعول "، وهو عند البصريين على معنى النسب فقول الشاعر : * كليني لهم يا أميمة ناصب * أي لهم ذي نسب .

٢١-وافق رأيه رأي ابن درستويه ، وأبي منصور الأزهري في القول بمجيء " فعولة " بمعنى : " مفعولة " وهي كثيرة في كلام العرب كـ ركوبة بمعنى : مركوبة .

٢٢-وافق رأيه رأي الخليل ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وأبي جعفر النحاس ، وابن

درستويه وغيرهم في القول بمجيء " فعيل " بمعنى : " مفعول " كـ رهين بمعنى : مرهون ، ووقوع الهاء فيه للمبالغة ، وسبقه في ذلك : المبرد ، وأبو بكر الأنباري ، وأبو جعفر النحاس ، وهو كثير في كلام العرب ، لكنه مع كثرته لا ينقاس فلا يقال : قدير بمعنى مقدور .

٢٣-وافق ابن قتيبة في القول بأن (فَعْلان) من نعوت المبالغة كـ " رحمن "، وهو أبلغ من " فعيل" عند بعض العلماء كـ السهيلي من حيث كان آخره ألف ونون كالتثنية، والتثنية في الحقيقة تضعيف فكذلك هنا، لكنه من الأوزان السماعية التي يجب الوقوف فيها عند حد السماع .

٢٤-صرح الإمام الخطابي بأن جمع " صِنْو" : صِنْوان ، وقِنْو: " قِنْوان " وقلّ ما جاء من الجمع على هذا البناء وهو في هذا مسبوق بابن دريد ، وصرح أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره أنه لا نظير في كلام العرب ، وصرح ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن عقيل بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وصرح الفراء بأنه لغة أهل الحجاز وما دام جاء مسموعا عن العرب فينبغي القول بذلك ؛ لأن لغات العرب كلها حجة .

٢٥-وافق رأيه رأي سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج وغيرهم في القول بأن لفظ : (ركب ، وصحب) من قبيل اسم الجمع ؛ لأنه يصغر على لفظه كما تصغر المفردات فيقال : " رُكَيْب ، وصُحَيْب ، وهو الراجح لأن صيغة (فُعْل) ليست من جموع التكسير كما قال سيبويه ، ولأن السماع جاء بتصغيرها على لفظها كقول الشاعر :

* أخشى رُكَيْبا أو رُجَيْلا عَادِيا * .

٢٦-وافق الإمام الخطابي الفراء وثعلب في أن (أعفر) تصغر تصغير ترخيم على: أُعَيْفر؛ لأنها من قبيل الصفات كـ " أحمر وأصفر" .

٢٧-وافق رأيه رأي الفارسي في أنه يشترط لإبدال فاء الافتعال تاء : ألا تكون الواو أو الياء مبدلة من همزة ، فإن كان حرف اللين بدلا من همزة لم يجز إبداله تاء فتقول في " افتعل" من الأجر : ائتجر ، ثم تبدل الهمزة ياء فتقول : ايتجر ، ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من الهمزة ، وليست أصلية . ومن قال: " اتّجر" فهو خطأ عند التفتازاني ، وشاذ عند ابن مالك في " الألفية "، قليل في " التسهيل".

٢٨- وافق الإمام الخطابي الفراء وأبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهم في أنه يجوز حذف أحد المثلين من الفعل المضعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك تخفيفا ، ولكراهة اجتماع المثلين ، ومثل هذا الحذف شاذ عند سيبويه ، لكنه مطرد عند الشلوبين . غير مطرد عند ابن عصفور ، ولغة سُلَيْم عند ابن مالك .

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

[الصافات: ١٨٠ – ١٨٢]

دكتورة / فاطمة عبد الرحمن عبد اللطيف الجندي

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ .

١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.

١- فهرس أهم المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان – تحقيق د. رجب عثمان محمد ، راجعه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٢-أساس البلاغة للزمخشري – دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٣-إصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون – دار المعارف – مصر – (بدون : ط – بدون : ت) .

٤-الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج – تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ط : الثالثة ١٤١٧- ١٩٩٦م .

٥-الأضداد لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – الكويت ١٩٦٠م .

٦-الأفعال لابن القطاع – القاهرة ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ .

٧-آمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق د: فخر سليمان قدارة ، دار الجيل – بيروت ، ودار عمّار – عمان ، ط : الأولى – ١٩٨٩م .

٨-إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة ، ومؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، ط : الأولى – ١٩٨٦م .

٩-الأنساب للسمعاني – نسخة مصورة سنة ١٩١٢م .

١٠-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري – تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .

١١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (لا : ط) و (لا : ت)

١٢-البحر المحيط لأبي حيان دراسة وتحقيق الشيخ : عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ : على محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٣-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .

١٤-تاريخ الأدب العربي لكارل بروكمان – نقله إلى العربية : عبد الحليم النجار – دار المعارف – القاهرة – ط: الرابعة – ١٩٧٧م .

١٥-تاريخ بغداد للخطيب البغدادي – مطبعة السعادة – مصر – ١٩٣١م .

١٦-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق د . حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٧-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك– تحقيق : محمد كامل بركات – القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.

١٨-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – وبهامشه حاشيه يس – دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة ، لا : ط ، لا : ت .

١٩-تصريف الأسماء للشيخ : محمد الطنطاوي – مكتبة لسان العرب – الطبعة السادسة – ١٤٠٨هـ.

٢٠-تفسير الفخر الرازي – (مفاتيح الغيب) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢١-تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) – الناشر : دار الغد العربي – العباسية – القاهرة – ط : الثانية – ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٢٢-تهذيب اللغة للأزهري – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – راجعه : محمد على النجار – المؤسسة المصرية العامة – ط : ١ – ١٩٦٤م .

٢٣-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – شرح وتحقيق : عبد الرحمن على سليمان – ط : الثانية – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة (لا : ط).

٢٤-جمهرة اللغة لابن دريد – حققه وقدّم له : رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – ط : الأولى – ١٩٨٧م .

٢٥-الجني الداني في حروف المعاني للمرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة – ومحمد فاضل – دار الكتب العلمية – ط : الأولى – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٢٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الثالثة – ١٩٨٩م

٢٧-الخصائص لابن جني– تحقيق: محمد على النجار– دار الكتاب العربي – بيروت (لا: ط) و(لا : ت) .

٢٨-رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقى – تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – ط : الأولي ، ١٩٧٥م

٢٩-سر صناعة الإعراب لابن جني – دراسة وتحقيق : حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ، ط : الأولى – ١٩٨٥م ،

٣٠-سير أعلام النبلاء للذهبي – تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٨م .

٣١-شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي- دار الكتب العلمية – بيروت (لا: ط) و(لا: ت).

٣٢-شرح أشعار الهذليين للسكري – تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، ومراجعة : محمود محمد شاكر – مكتبة دار العروبة – القاهرة – (لا :ط) و (لا : ت) .

٣٣-شرح الأشموني بحاشية الصبان على ألفية ابن مالك – مع شرح الشواهد للعيني – المكتبة التوفيقية – القاهرة (لا : ط) .

٣٤-شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٣٥-شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، القاهرة – ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٦-شرح التسهيل المسمى : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش – تحقيق أ.د / على فاخر وآخرين - دار السلام – القاهرة – ط : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٣٧-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – تقديم : فوزي الشعار ، أشرف عليه : د. إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م .

٣٨-شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٩- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري – تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

٤٠-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تحقيق أ : عدنان عبد الرحمن الدوري – مطبعة العاني – بغداد – ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م .

٤١-شرح كافية ابن الحاجب للرضي – قدم له : إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٨م .

٤٢-شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – مكة لمكرمة (لا : ط) و (لا : ت) .

٤٣-شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة، (لا :ط) و (لا : ت).

٤٤-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس – تحقيق: السيد أحمد صقر – دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي)– القاهرة.

٤٥-عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي – تعليق : عبد الرحمن محمد عثمان – دار الفكر – بيروت – الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .

٤٦-غريب الحديث للخطابي ، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، منشورات جامعة أم القرى – دمشق ١٩٨٢م .

٤٧-غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٤٨-غريب الحديث لابن قتيبة – تحقيق : عبد الله الجبوري – مطبعة العانى– بغداد – ١٣٩٧هـ .

٤٩-القاموس المحيط للفيروزآبادي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط : الخامسة – ١٩١٦م .

٥٠-قواعد الإملاء لعبد السلام محمد هارون – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة – ١٩٩٣م .

٥١-الكتاب لسيبويه – تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت –ط: الأولى (لا : ت).

٥٢-كتاب الشعر لأبي على الفارسي – تحقيق وشرح د. محمود محمد الطناجي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٥٣-كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري – تحقيق : على محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – صيدا – ١٩٨٦م.

٥٤-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – دار الفكر – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٥٥-اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري – تحقيق : محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط : الأولى ٢٠٠٩م .

٥٦-لسان العرب لابن منظور– دار الفكر– دار صادر– بيروت– لبنان– ط: الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٥٧-المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني قرأه وشرحه وعلق عليه : مروان العطية – وشيخ الراشد – دار الهجرة – بيروت – ط : الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م .

٥٨-مختار الصحاح للرازي – دراسة وتقديم د : عبد الفتاح البركاوي – دار المنار (لا : ط) و (لا : ت) .

٥٩-المزهر للسيوطي – شرحه وضبطه : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار التراث – القاهرة – ط : الثالثة (لا : ت) .

٦٠-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق : محمد كامل بركات – دار المدني – جدة – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٦١-معالم السنن شرح سنن أبي داود لأبي سليمان الخطابي ، خرج آياته ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الأستاذ : عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة

الثالثة ٢٠٠٥م – ١٤٢٦هـ .

٦٢-معاني القرآن للفراء – تحقيق : أحمد يوسف نجاتي – ومحمد على النجار – دار السرور – (لا : ط) و (لا : ت) .

٦٣-معجم الأدباء لياقوت الحموي – تحقيق : إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط : الأولى – ١٩٩٣ .

٦٤-معجم البلدان لياقوت الحموي – دار صادر – بيروت –ط: التاسعة ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م .

٦٥-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – بيروت (لا: ط) و(لا: ت).

٦٦-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري – حققه وضبطه : مصطفى السقا – دار الفاروق – مصر – المنصورة – ط : الأولى ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م .

٦٧-معجم مقاييس اللغة لابن فارس – تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت (لا : ط) .

٦٨-المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي – تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية . دار الكتب – ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

٦٩-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام – تحقيق د . مازن المبارك وآخرين – دار الفكر – ط : الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

٧٠-المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري – قدم له ، ووضع حواشيه وفهارسه د . إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٧١-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية – تحقيق أ. د / على محمد فاخر ، وآخرين – دار السلام – القاهرة . ط : الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٧٢-المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني – تحقيق : كاظم بحر المرجان – العراق – دار الرشيد – بغداد (لا : ط) و (لا : ت) .

٧٣-المقتضب للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

٧٤-المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور – تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلى محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط : الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٧٥-المقصود والممدود لأبي الطيب الوشاء – تحقيق د. رمضان عبد التواب – القاهرة – ١٩٨٥م .

٧٦-المقصور والممدود للفراء – تحقيق : ماجد الذهبي – ١٤٠٨ – ١٩٩٨م .

٧٧-المقصور والممدود لأبي على القالي – تحقيق ودراسة : أحمد عبد المجيد هريدي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولى – ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٧٨-الممتع لابن عصفور – تحقيق د: فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط: الرابعة – ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٧٩-المنصف لابن جني – تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين – (مطبعة : مصطفى البابي الحلبي ، وأولاده) مصر – ط : الأولى – ١٩٥٤ن .

٨٠-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لتغري بردي – دار الكتب المصرية – (لا : ت) .

٨١-النحو الوافي لعباس حسن – دار المعارف – ط : الثالثة عشرة .

٨٢-نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة – ١٩٦٧م.

٨٣-همع الهوامع للسيوطي – تحقيق : أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان –ط : الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٨٤-وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق : احسان عباس – بيروت (لا : ط) و (لا : ت) .

٢- فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث.	١١٣٧
المقدمة.	١٣٣٩
التمهيد: وفيه أربعة مباحث.	١٣٤٣
المبحث الأول: التعريف بأبي داود وكتابه: (السنن).	١٣٤٣
المبحث الثاني: التعريب بالخطابي وكتابة: (معالم السنن)، وسبب تأليفه	١٣٤٨
المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمدها الإمام الخطابي في كتابه.	١٣٥٥
المبحث الرابع: مصادر الكتاب.	١٣٥٩
الفصل الأول: آراء الإمام الخطابي النحوية في كتابه: معالم السنن ، وفيه عشرة مباحث:	١٣٦١
المبحث الأول في: المعرب بعلامة إعراب فرعية وفيه مسألة: حمل أحد الاسمين على الآخر عند التثنية.	١٣٦١
المبحث الثاني في: في: (كان وأخواتها) وفيه مسألة: " ليس " بين الإسمية والفعلية ومواضع استعمالاتها	١٣٧١
المبحث الثالث في: (إنّ وأخواتها) وفيه مسألة : جواز كسر همزة " إن " وفتحها.	١٣٨٦
المبحث الرابع في: (ظن وأخواتها) وفيه مسألة: مجيء " الظن "	١٣٩٣

بمعنى: الحسبان واليقين	
المبحث الخامس في: (المفعول المطلق)، وفيه مسألة: من المصادر المضافة المنصوبة بإضمار الفعل المتروك إظهاره:" غفرانك "	١٤٠٠
المبحث السادس في: (حرف الجر)، وفيه مسألتان: المسألة الأولى: مجيء " مِنْ " بمعنى : " اللام ". المسألة الثانية: من معاني " اللام الجارة ": التمليك والتعليل "	١٤٠٦
المبحث السابع في: (نعم وبئس) وفيه مسألة: جواز إلحاق تاء التأنيث بـ (نعم)	١٤١٨
المبحث الثامن في: (العطف) من أنواع التوابع وفيه مسألة: الفرق بين: " الواو وثم " .	١٤٢٤
المبحث التاسع في: في (النداء)، وفيه مسألة: الميم في " اللهم " أعوض من حرف النداء أم لا ؟	١٤٣٥
المبحث العاشر في: (الجوازم) ، وفيه مسألة :معنى " لولا ".	١٤٤٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: آراء الإمام الخطابي الصرفية في كتابه: معالم السنن، وفيه سبعة مباحث:	١٤٤٦
المبحث الأول في: (الميزان الصرفي).	١٤٤٦
المبحث الثاني في: (المجرد والمزيد).	١٤٥٤
المبحث الثالث في : (المشتقات) وفيه مسألتان:-	١٤٥٩

المسألة الأولى: تناوب الصيغ وصوره. - مجيء فاعل بمعنى: مفعول. - مجيء فعولة بمعنى: مفعولة. - مجيء فعيل بمعنى: مفعول. المسألة الثانية: صيغ المبالغة ومنها : فَعْلان ، ومُفْعِل .	
المبحث الرابع في: (الجموع) وفيه مسألتان: المسألة الأولى: " جمع المؤنث السالم ". المسألة الثانية: " جمع التكسير "	١٤٧٣
المبحث الخامس في: (التصغير) وفيه مسألتان: المسألة الأولى: تصغير اسم الجمع. المسألة الثانية: تصغير الترخيم.	١٤٧٨
المبحث السادس في: (الإبدال) وفيه مسألة: وفيه مسألة: إبدال الهمزة ياء، وإبدال الياء تاء في بناء: " افتعل" .	١٤٨٥
المبحث السابع في: الإعلال بالحذف)، وفيه مسألة: حذف أحد المثلين في الفعل المضعف عند إسناده إلى الضمير المتحرك	١٤٩١
الخاتمة.	١٤٩٦
الفهارس الفنية تشمل: - فهرس أهم المصادر والمراجع. - فهرس الموضوعات التفصيلي للبحث.	١٥٠١